البنك المركزى المصرى

التقـــــرير السنـــوى

٢٠١١/٢٠١٠

رئيس وأعضاء مجلس الادارة

الأستاذ الدكتور / فاروق عبد الباقي العقــدة
المحافـــظ ورئيس مجلس الإدارة

الأستاذ / هشام رامـز عبد الحافظ
نائب المحافظ

الأستاذ الدكتور/ أشرف محمد الشرقاوى

الأستاذ/ ممتاز محمد السعيد

الأستاذ الدكتور / محمد فتحى صقر

الأستاذ/ حسن السيد عبد الله

الأستاذ / طارق حسن عامــر

الأستاذ / عبد السلام مصطفى الأنور

الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات

الأستاذ المحاسب / حازم زكى حسن

الأستاذة/ منى صلاح الدين ذو الفقار

الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الفضيل حسين

الأستاذ/ علاء الدين حسونة سبع

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

أتشرف بتقديم التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. ويبدأ التقرير بعرض موجز لأهم التطورات الاقتصادية العالمية، ثم يتناول أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما فى ذلك النمو الاقتصادى، التضخم، الموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. هذا بالإضافة إلى نشاط البنك المركزى المصرى وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية.

وقد يكون من الملائم أن أبدأ بإيجاز فى إستعراض التطورات الاقتصادية العالمية لما لها من تأثير على التطورات الاقتصادية المحلية. فقد تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمى إلى ما يقدر بنحو ٢,٦٪ خلال عام ٢٠١١ (مقابل ٣,٩٪ عام ٢٠١٠). ومن أهم أسباب هذا التراجع، تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأمريكى، وأزمة الديون السيادية التى تمر بها دول منطقة اليورو، وإتجاه تلك الدول، وكذا بعض الدول المتقدمة الأخرى، نحو تطبيق سياسات مالية تقييدية لتخفيض العجز المالى. هذا بالإضافة إلى إنحسار آثار إجراءات الحفز المالى التى طبقتها العديد من الدول منذ بداية الأزمة المالية العالمية، فى الوقت الذى لم يرتفع فيه طلب القطاع الخاص بدرجة كافية لتعويض ذلك، خاصة مع المستويات المرتفعة لمعدلات البطالة. ومما ساعد أيضا على تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمى، تأثر النمو فى الدول التى تتسم بارتفاع حجم تجارتها الخارجية مع اليابان بزلزال تسونامى المدمر الذى تعرضت له هذه الدولة فى مارس الماضى.

وقد تراجع سعر صرف الدولار الأمريكى أمام العملات الرئيسية الأخرى مع ضعف ثقة المستثمرين فى الاقتصاد الأمريكى وتحولهم الى أصول أخرى أكثر استقرارا. كما ارتفعت الأسعار العالمية للسلع الأولية نتيجة لتراجع المعروض منها، خاصة السلع الزراعية تأثرا بالظروف المناخية غير المواتية، فضلا عن ارتفاع أسعار البترول تأثراً بالاضطرابات فى منطقة الشرق الأوسط. وقد انعكس ذلك على معدلات التضخم التى تصاعدت فى معظم الدول الصناعية الكبرى خلال سنة التقرير.

وعلى الصعيد المحلى، تمثلت أهم الأحداث التى شهدتها السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ فى ثورة ٢٥ يناير كإحدى ثورات الربيع العربى والتى تستهدف تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمنطقة بعد إنتهاء المراحل الإنتقالية لتلك الثورات وتجاوز ما تشهده من تداعيات. وبالنسبة لمصر، يأتى فى مقدمة هذه التداعيات حالة عدم الإستقرار الأمنى وإنعكاساتها السلبية على حركة السياحة، النقل، التجارة، الإستثمار، وانخفاض معدلات التشغيل والإنتاج بالعديد من المصانع. وساعد على هذه التداعيات إقتران المرحلة الإنتقالية التى تمر بها البلاد بتأثيرات سلبية ناتجة عن الإضطرابات السائدة فى بعض الدول العربية المجاورة، وكذا تلك الناتجة عن أزمة ديون منطقة اليورو، وبعض التطورات الإقتصادية العالمية غير المواتية. فقد انخفض معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج ليبلغ نحو ١,٩٪ (مقابل ٥,١٪ خلال السنة المالية السابقة)، كما انخفض معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى بسعر السوق الثابت ليبلغ ١,٨٪ (مقابل ٥,١٪). وتركز هذا التراجع أساسا فى الربع الثالث (يناير/مارس ٢٠١١) والذى سجل خلاله معدل النمو مستوى سالب بلغ ٣,٨٪ بتكلفة عوامل الإنتاج (مقابل مستوى موجب ٥,٦٪ خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة)، ومعدل سالب ٤,٢٪ بسعر السوق الثابت (مقابل معدل موجب ٥,٤٪)، وذلك تأثراً بتداعيات الأحداث التى شهدتها تلك المرحلة الإنتقالية.

وبالنسبة **للسياسة النقدية**، عكست قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى خلال السنة المالية استمراره فى العمل على حفز النمو الاقتصادى وبما لا يتعارض مع الهدف النهائى لتلك السياسة والمتمثل فى استقرار الأسعار. وقد جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية متوافقة مع هذا الهدف، حيث قررت فى اجتماعاتها الثمانية خلال سنة التقرير الإبقاء على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪، ٩,٧٥٪ على الترتيب، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند ٨,٥٪. وقد استمرت هذه الأسعار سارية خلال فترة إعداد التقرير وما بعدها وحتى اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١، حيث قررت فيه رفع سعر عائد الإيداع بمقدار مائة نقطة ليبلغ ٩,٢٥٪، وسعر عائد الإقراض لليلة واحدة بمقدار خمسين نقطة ليبلغ ١٠,٢٥٪، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بمقدار مائة نقطة ليبلغ ٩,٥٠٪. أما بالنسبة لعمليات إعادة شراء (Repo)، والتي تقرر بدء العمل بها منذ مارس ٢٠١١ بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التى قد تواجه ضغوطا في موقف السيولة المتاحة لديها، فقد تحدد سعر العائد عليها عند ٩,٢٥٪. واستمر هذا المعدل سارياً حتى اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١، حيث قررت رفع سعر عائد عمليات إعادة الشراء بمقدار خمسين نقطة مئوية ليصبح ٩,٧٥٪.

وقد استمر البنك المركزى فى تنفيذ **برنامجه لتطوير القطاع المصرفى**، حيث بدأ فى المرحلة الثانية بعد نجاح المرحلة الأولى والتى جنبت البنوك التعرض للمخاطر الناتجة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية. وخلال السنة المالية، وخاصة أثناء أحداث الثورة وما بعدها، أصدر البنك المركزى عدداً من القرارات المتعلقة بتنظيم النشاط المصرفى وإحكام الرقابة على التحويلات للخارج، هذا فضلا عن مطالبة البنك المركزى للبنوك بفتح حسابات لديها لتلقى التبرعات للمشروعات التى تؤكد مسئوليتها المجتمعية. وسيتعرض التقرير لذلك بشىء من التفصيل.

وفى إطار تفعيل مبادئ الحوكمة والتى تعتبر أحد أهداف المرحلة الثانية من برنامج تطوير القطاع المصرفى، صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى بجلسته بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ بشأن تعليمات الحوكمة. وبناء على ذلك تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزى بوضع تقارير نظم الحوكمة لديها وتطبيق هذه التعليمات بما يتناسب مع حجم أعمالها ودرجة تعقيدها وسياستها، وبما يتماشى مع قدرة كل بنك على استيعاب المخاطر، وذلك بحد أقصى الأول من مارس ٢٠١٢.

وخلال إعداد التقرير صدر فى ٨ أكتوبر ٢٠١١ مرسوم بقانون رقم ١٢٥ بتعديل بعض أحكام القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن مجلس إدارة البنك المركزى بهدف تفعيل الحوكمة وعدم تضارب المصالح. واستتبع ذلك إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزى والذى انتهت مدته فى نهاية نوفمبر ٢٠١١، ليصبح اجمالى عدد أعضاء المجلس ٩ أعضاء بدلاً من ١٥ عضواً (المحافظ ونائباه، ممثل وزارة المالية، رئيس هيئة الرقابة المالية، وأربعة أعضاء من ذوى الخبرة فى المسائل المالية والإقتصادية والقانونية).

وقد بلغ اجمالى المركز المالى للبنوك (وعددها ٣٩ بنكاً) ١,٣ تريليون جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١، حيث بلغ إجمالى حقوق المساهمين بالبنوك ٨١,١ مليار جنيه، والودائع لديها ٩٥٧,٠ مليار جنيه، واستثماراتها فى الأوراق المالية والأذون نحو ٤٧٤,٢ مليار جنيه. وفيما يتعلق **بمؤشرات السلامة المالية للبنوك**، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال لديها (نسبة القاعدة الرأسمالية إلى الأصول مرجحة بأوزان المخاطر) نحو ١٦,٠٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١، مقابل حد أدنى مقرر ١٠٪. وتحسنت **مؤشرات الربحية** للبنوك عن العام ٢٠١٠، حيث بلغ العائد على الأصول ١٪، والعائد على حقوق الملكية ١٤,٣٪، وصافى هامش العائد ٢,٣٪، مقابل ٠,٨٪، ١٣٪، و ٢,٢٪ على الترتيب عن العام المالى ٢٠٠٩.

وانطلاقاً من إيمان البنك المركزى بأن قدرة **سوق الصرف الأجنبى** على تلبية الاحتياجات التمويلية للمتعاملين تعد من أهم متطلبات إرساء دعائم الثقة فى تلك السوق، خاصة خلال فترة الثورة ومابعدها، فقد استمر البنك المركزى من خلال نظام الانتربنك الدولارى فى إدارة سوق الصرف الأجنبى بكفاءة واتزان وبما يكفل عدم تعرضه لهزات عنيفة، خاصة بعد خروج قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وتراجع الإيرادات السياحية تأثراً بالأحداث التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٥,٩٦٩٠ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٥,٨٤٩٦ جنيها فى نهاية يناير ٢٠١١، بانخفاض فى قيمة الجنيه اقتصر معدله على ٢,٠٪، وهو أقل مما توقعته المؤسسات الدولية. وقد بلغ هذا السعر بعد انتهاء فترة التقرير ٦,٠٣١٩ جنيها للدولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١١.

وقد تأثر **صافى الاحتياطيات الدولية** لدى البنك المركزى بالأحداث التى شهدتها البلاد فى النصف الثانى من سنة التقرير. فقد انخفض صافى تلك الاحتياطيات بنحو ٨,٦ مليار دولار بمعدل ٢٤,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ٢٦,٦ مليار دولار فى نهايـة يونيو ٢٠١١، مقابل ٣٦,٠ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠، و ٣٥,٢ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٠. ويلاحظ أن التراجع فى صافى الاحتياطيات الدولية قد حدث خلال النصف الثانى من السنة المالية، وذلك تأثرا بتداعيات الأحداث التى شهدتها البلاد. فقد تراجعت المتحصلات من السياحة بمعدل ٤٧,٥٪ خلال النصف الثانى من السنة المالية مقارنة بالنصف الأول، كما تراجع الاستثمار الأجنبى المباشر ليسجل لأول مرة رقم سالب بلغ ٦٥ مليون دولار فى النصف الثانى من السنة، وشهدت استثمارات المحفظة صافى تدفق للخارج بلغ ٧,١ مليار دولار. وخلال فترة إعداد التقرير، استمر تراجع صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٨,١ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١١.

وقد أسفرت معاملات مصر مع العالم الخارجى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ عن عجز كلي **بميزان المدفوعات** بلغ نحو ٩,٨ مليار دولار (مقابل فائض كلى بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، حيث سجل ميزان المدفوعات خلال النصف الثانى من تلك السنة (يناير/ يونيو ٢٠١١) عجزاً كلياً بلغ نحو ١٠,٣ مليار دولار (مقابل فائض كلى خلال النصف الأول منها بلغ ٥٧١,٧ مليون دولار) تأثرا بتداعيات الأحداث التى تمر بها مصر والمنطقة العربية. وجاء العجز الكلى خلال سنة التقرير نتيجة لتراجع عجز المعاملات الجارية بمعدل ٣٥,٩٪ ليبلغ نحو ٢,٨ مليار دولار (مقابل عجز بنحو ٤,٣ مليار دولار خلال سنة المقارنة)، وتحقيق الحساب الرأسمالي والمالي لصافى تدفق للخارج بلغ نحو ٤,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٣ مليار دولار). وأثناء إعداد التقرير، أظهرت بيانات ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو/سبتمبر من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عجزاً كلياً بلغ نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل فائض كلى بلغ ١٤,٧ مليون دولار خلال الفترة يوليو/سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠).

وختاماً أود أن أتقدم بخالص شكرى وإمتنانى لأعضاء مجلس إدارة البنك المركزى الذى انتهت فترته مع إصدار تعديلات القانون، وذلك على ما بذلوه من جهود مخلصة. كما أود أن أشكر كافة العاملين بالبنك المركزى والجهاز المصرفى على دورهم فى استمرار هذا الجهاز فى أداء الدور المنوط به فى إطار من التطوير والتحديث، سائلا الله سبحانه وتعالى أن يعيننا على خدمة وطننا العزيز والعمل على رفعته وازدهاره.

المحافظ

د. فاروق العقدة

محتويات التقرير

المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصرى أ – ب

ملخص تنفيذى ج – ح

الفصل الأول التطورات فى الاقتصاد العالمى

١/١	النمو الاقتصادى	٢
٢/١	معدلات البطالة والتضخم	٤
٣/١	أسعار المواد الأوليـــــة	٥
٤/١	أسعار الخصـــم	٦
٥/١	أسعار الصـــرف	٧
٦/١	الاحتياطيات الدولية	٨

الفصل الثانى البنك المركزى المصرى

١/٢	السياسة النقديـــة	٩
٢/٢	نقـــود الاحتياطى	١٢
٣/٢	نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	١٥
٤/٢	السيولة المحلية والأصول المقابلة لها	١٩
٥/٢	نشاط قطاع الرقابة والإشراف	٢٣
٦/٢	تطوير القطاع المصرفى	٢٨
٧/٢	إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية	٣١
٨/٢	الدين العام المحلى والدين الخارجى	٣٢
٩/٢	تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى	٤٣

الفصل الثالث التطورات المصرفية

١/٣	المركز المالى	٤٧
٢/٣	الودائـــع	٤٩
٣/٣	النشاط الاقراضى	٥٠
٤/٣	حركة التدفقات المالية فى البنوك	٥٢
٥/٣	مؤشرات أداء البنوك	٥٥

الفصل الرابع التطورات الاقتصادية المحلية

١/٤	– الناتج المحلى الإجمالى	٥٩
٢/٤	– معدل التضخم	٦٦
٣/٤	– العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة	٧٠
٤/٤	– ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٧٥
٥/٤	– قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٩٤

الملاحق

أ – القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠	٩٩ – ١٠٧
ب – القسم الاحصائى	١٠٨ – ١٠٩

المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصرى

	السنة المالية	
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
القطاع الحقيقى		
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج (٪)	٥,١	١,٩
منه : مساهمة القطاع الخاص (نقطة مئوية)	٤,٠	٠,٨
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بسعـــر السوق الثابت (٪)	٥,١	١,٨
منه : مساهمة الاستهلاك الخاص (نقطة مئوية)	٢,٩	٣,٢
: مساهمة الاستهلاك العام (نقطة مئوية)	٠,٥	٠,٤
: مساهمة الاستثمار (نقطة مئوية)	١,٦	–٠,٨
: مساهمة صافى الطلب الخارجى (الصادرات من السلع والخدمات – الواردات من السلع والخدمات) (نقطة مئوية)	٠,١	–١,٠
معدل التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر) يوليو/يونيو (٪)	١٠,١	١١,٨
معدل التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المنتجين يوليو/يونيو (٪)	٨,٦	١٩,٤
القطاع المالى والنقدى		
معدل نمو السيولة المحلية M_2 (٪)	١٠,٤	١٠,٠
معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (٪)	١٣,٤	٧,٠
معدل نمو الودائع بالعملات الأجنبية (٪)	(٥,٤)	١١,٩
الودائع بالعملات الأجنبية / اجمالى الودائع (معدل الدولرة) (٪)	٢٠,٢	٢١,٠
الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص/ اجمالى الائتمان (٪)	٤٢,١	٣٦,٢
صافى المطلوبات من الحكومة / اجمالى الائتمان (٪)	٤٢,٠	٤٩,٠
الائتمان الممنوح للقطاع العائلى / اجمالى الائتمان (٪)	١٢,٠	١١,١
الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / اجمالى الائتمان (٪)	٣,٩	٣,٧
التغير فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٢٧,٤	(٢,٧)
التغير فى صافى المطلوبات من الحكومة / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٦٦,٣	٩٤,٦
التغير فى الائتمان الممنوح للقطاع العائلى / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	١٠,٣	٥,٥
التغير فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	(٤,٠)	٢,٦
صافى الاحتياطيات الدولية (بالمليون دولار) فى نهاية الفترة	٣٥٢٢١	٢٦٥٦٤
عدد شهور الواردات السلعية التى يغطيها صافى الإحتياطيات الدولية	٨,٦	٦,٣
مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك، منها :		
معدل كفاية رأس المال (٪)	١٦,٣	١٦,٠
قروض غير منتظمة إلى اجمالى القروض (٪)	١٣,٦	١١,٠
مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (٪)	٩٢,٥	٩٣,٦
العائد على متوسط الأصول* (٪)	٠,٨	١,٠
العائد على متوسط حقوق الملكية* (٪)	١٣,٠	١٤,٣

* وفقاً لآخر قوائم مالية مدققه عن العام المالى ٢٠٠٩، والعام المالى ٢٠١٠. وتنتهى السنة المالية فى ٣٠ يونيو لبنوك القطاع العام، ٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى.

(تابع) المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصرى

	السنة المالية	
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
القطاع الخارجى		
الميزان التجارى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	(١١,٥)	(١٠,١)
الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٤,٧	٣,٣
صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٣,١	٠,٩
صافى التحويلات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٤,٨	٥,٦
الدين الخارجى		
الدين الخارجى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٥,٩	١٥,٢
الديون الخارجية قصيرة الأجل / اجمالى الدين الخارجى (٪)	٨,٨	٧,٩
خدمة الدين الخارجى / الصادرات السلعية والخدمية (٪)	٥,٥	٥,٧
قطاع الموازنة العامة		
المصروفات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٣٠,٣	٢٨,٥
الإيرادات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٢٢,٢	١٨,٨
اجمالى الأجور / اجمالى الإيرادات العامة (٪)	٣١,٨	٣٦,٦
العجز الأولى* / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٢,١	٣,٧
العجز الكلى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٨,١	٩,٥
اجمالى الدين العام المحلى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٧٣,٦	٧٦,٢

* (العجز الكلى) مستبعدا منه مدفوعات الفوائد.

ملخص تنفيذى

يتناول التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ عرضاً موجزاً لأهم تطورات الاقتصاد العالمى، ثم يستعرض نشاط البنك المركزى المصرى، وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية. هذا بالإضافة إلى أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما فى ذلك النمو الاقتصادى، التضخم، الموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

وفيما يتعلق بأهم **تطورات الاقتصاد العالمى**، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمى إلى ما يقدر بنحو ٢,٦٪ خلال عام ٢٠١١ مقابل ٣,٩٪ عام ٢٠١٠. ويأتى ذلك انعكاسا لتباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأمريكى، وأزمة الديون السيادية بدول منطقة اليورو وإتجاهها، وبعض الدول المتقدمة الأخرى، نحو تطبيق سياسات مالية تقييدية لتخفيض عجز موازنتها العامة. هذا بالإضافة إلى إنحسار آثار إجراءات الحفز المالى التى طبقتها العديد من الدول منذ بداية الأزمة المالية العالمية، فى الوقت الذى لم يرتفع فيه طلب القطاع الخاص بدرجة كافية لتعويض ذلك، خاصة مع المستويات المرتفعة لمعدلات البطالة. ومما ساعد أيضا على تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمى، تأثر النمو فى الدول التى تتسم بارتفاع حجم تجارتها الخارجية مع اليابان بزلزال تسونامى المدمر الذى تعرضت له تلك الدولة فى مارس من سنة التقرير.

وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية، واستمرار الاحتفاظ بأسعار الفائدة للعملات الرئيسية عند مستويات متدنية، إلى زيادة معدلات التضخم فى العديد من الدول الصناعية الكبرى خلال سنة التقرير. كما شهدت هذه السنة انخفاض الدولار الأمريكى أمام العملات الرئيسية الأخرى.

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ تراجع **معدل النمو الحقيقى** للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج ليبلغ نحو ١,٩٪ (مقابل ٥,١٪ خلال السنة المالية السابقة)، و١,٨٪ بسعر السوق الثابت (مقابل ٥,١٪). وكانت أكثر القطاعات تراجعاً من حيث المساهمة فى معدل النمو خلال سنة التقرير، قطاع الصناعات التحويلية التشييد والبناء، قطاع المال، والاتصالات والمعلومات. وتركز هذا التراجع أساساً فى الربع الثالث من سنة التقرير (يناير/مارس ٢٠١١) والذى انخفض خلاله معدل النمو الى مستوى سالب بلغ ٣,٨٪ بتكلفة عوامل الإنتاج (مقابل معدل موجب ٥,٦٪ خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة)، ومعدل سالب ٤,٢٪ بسعر السوق الثابت (مقابل معدل موجب ٥,٤٪)، وذلك تأثراً بالتداعيات المصاحبة لأحداث ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، وما ترتب عليها من تعطل واضطراب معظم القطاعات الاقتصادية. وان كان معدل النمو قد ارتفع فى الربع الأخير من سنة التقرير ليسجل مستوى موجب بلغ ٠,٣٪ بتكلفة عوامل الإنتاج، و٠,٤٪ بسعر السوق الثابت. وجاء ذلك مع تحسن أداء بعض القطاعات ومن أهمها الزراعة والرى والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة والأنشطة العقارية.

وتراجع اجمالى **الاستثمارات المنفذة** خلال السنة بمعدل ١,٢٪ (مقابل معدل زيادة ١٧,٦٪ خلال سنة المقارنة) ليبلغ ٢٢٩,٠ مليار جنيه. وتركز هذا التراجع فى النصف الثانى من سنة التقرير، خاصة الفترة يناير/مارس. هذا فى حين ارتفعت استثمارات القطاع الخاص بمعدل ١٥,٧٪ خلال السنة (مقابل ١١,٦٪ خلال سنة المقارنة) لتبلغ ١٤٦,٦ مليار جنيه وبما يمثل ٦٤,٠٪ من اجمالى الاستثمارات خلال سنة التقرير. ويلاحظ تركز الارتفاع أساسا فى معدل نمو استثمارات هذا القطاع فى النصف الأول من السنة، حيث بلغت مساهمته فى هذا المعدل ١٤,٨ نقطة مئوية، بينما اقتصرت مساهمة النصف الثانى من السنة على ٠,٩ نقطة مئوية.

وفى ضوء التطورات السياسية التى شهدتها مصر خلال النصف الثانى من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، والتى أدت إلى تغير فى مستوى النشاط الاقتصادى وأداء الأسواق المالية، وانعكاس ذلك على موقف السيولة المتاح فى السوق، قررت لجنة السياسة النقدية فى اجتماعها بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١١ البدء فى إجراء عمليات إعادة شراء (Repo) بشكل منتظم ضمن الإطار التشغيلى للسياسة النقدية للبنك المركزى المصرى بصورة أسبوعية. ويستهدف ذلك توفير السيولة اللازمة لوحدات الجهاز المصرفى التى قد تواجه ضغوطاً فى موقف السيولة المتاحة لديها. وقد حددت اللجنة أجل هذه العمليات بـ ٧ أيام وبمعدل عائد تحدده اللجنة فى كل اجتماع. وقد تم تحديد معدل العائد على تلك العمليات عند ٩,٢٥٪ سنوياً، واستمر هذا المعدل سارياً حتى نهاية يونيو ٢٠١١. وخلال فترة إعداد التقرير، قررت اللجنة فى اجتماعاتها بتاريخ ٢١ يوليو، ٢٥ أغسطس، ١٣ أكتوبر ٢٠١١ الإبقاء على نفس المعدل، إلا أنه فى اجتماعها بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ تقرر رفع سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) بمقدار خمسين نقطة مئوية ليبلغ ٩,٧٥٪.

بلغت **نقود الاحتياطى** ٢٥١,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ بزيادة قدرها ٤٧,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مقابل ٢٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٦٪ خلال السنة المالية السابقة. ويلاحظ أن نحو ٦٨٪ من الزيادة المحققة خلال سنة التقرير جاءت فى النصف الثانى (يناير/ يونيو ٢٠١١)، وتركز الجزء الأكبر منها (ما يقرب من ٨٠٪) فى زيادة النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى. وقد استهدف ذلك مقابلة عمليات السحب من حسابات العملاء والودائع فى ظل الظروف التى سادت خلال فترة الثورة وفى أعقابها.

وزادت **السيولة المحلية** بمقدار ٩١,٩ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٨٦,٢ مليار جنيه بمعدل ١٠,٤٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ١٠٠٩,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وانعكست الزيادة المحققة خلال سنة التقرير فى نمو المعروض النقدى وأشباه النقود، حيث ارتفع المعروض النقدى بمقدار ٣٤,٧ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪، وزادت أشباه النقود بمقدار ٥٧,٢ مليار جنيه بمعدل ٨,١٪. ويعزى ارتفاع أشباه النقود إلى زيادة الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار ٣٨,٤ مليار جنيه بمعدل ٧,٠٪، وزيادة الودائع بالعملات الأجنبية بما يعادل ١٨,٨ مليار جنيه بمعدل ١١,٩٪. وقد أسفرت تلك التطورات عن ارتفاع معدل الدولرة (نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى اجمالى الودائع) ليبلغ ٢١,٠٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٢٠,٢٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠، ونحو ١٩,٠٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠. ويعكس ذلك حدوث بعض التحول نحو الإيداع بالعملات الأجنبية، خاصة فى النصف الثانى من سنة التقرير، وإن كانت الودائع غير الجارية بالعملة المحلية مازالت تمثل الجزء الأكبر من اجمالى الودائع (٦٩,٤٪) فى نهاية يونيو ٢٠١١.

ويشير التقرير إلى استمرار البنك المركزى فى تنفيذ خطته **لتطوير القطاع المصرفى** والتى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٤، حيث جارى تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التطوير والتي تمتد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١. وتتمثل أهم ركائز تلك المرحلة فى إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة، وكذلك المتابعة الدورية لنتائج تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة بنوك الأهلى المصري ومصر والقاهرة والتى أظهرت تحسن فى معدلات أدائها، واستكمال أية متطلبات لازمة لرفع كفاءتها في مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر. كما تستهدف المرحلة الثانية من خطة التطوير تنفيذ تطبيقات بازل II فى البنوك المصرية لتدعيم قدرتها على إدارة المخاطر. وترتكز إستراتيجية البنك المركزي لتطبيق هذه المقررات على مبدأين أساسيين هما التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفي لتلك المقررات. وسيتم تطبيق هذه الاستراتيجية بصورة تدريجية على أربع مراحل، وتستهدف المرحلة الثانية من خطة التطوير أيضا تبنى مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذا مراجعة وإحكام تطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنوك.

وفى هذا الصدد قرر البنك المركزى المصرى إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطى البالغة ١٤٪، وذلك فى حدود ما يتم منحه من قروض وتسهيلات ائتمانية. كما صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بالموافقة على القواعد الخاصة بحوكمة البنوك والتى تستهدف مساعدتها على وضع وتطوير نظم الحوكمة الخاصة بها بحيث يقوم كل بنك بتطبيق ضوابط الحوكمة بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وإستراتيجيته، وكذلك قدرته على استيعاب المخاطر، وتم إعطاء البنوك مهلة حتى أول مارس ٢٠١٢ لتطبيق ذلك.

وجاء البدء فى المرحلة الثانية من خطة التطوير بعد نجاح **تنفيذ المرحلة الأولى** التي تم خلالها دمج طوعى وجبرى بين بعض البنوك ليصل عدد البنوك إلى ٣٩ بنكاً فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى نهاية سنة التقرير، مقابل ٥٧ بنكاً فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤. كما تم خلال هذه المرحلة إعادة هيكلة البنوك العامة، ومعالجة الديون المتعثرة لدى البنوك بعمل تسويات (غير شاملة مديونيات قطاع الأعمال) لأكثر من ٩٠٪ منها، وتم تسوية مديونيات قطاع الأعمال العام بالكامل. وتم أيضاً خلال تلك المرحلة تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزى.

ونظراً للظروف الإستثنائية التى تمر بها البلاد منذ بداية العام، اتخذ البنك المركزى عدداً من القرارات والإجراءات التى تستهدف تنظيم العمل المصرفى والحد من المخاطر التى قد يتعرض لها. وكان من أهم هذه القرارات، وضع محددات للتحويلات للخارج والسحب النقدى للأفراد، وطلب بيانات أسبوعية عن أرصدة القروض وودائع العملاء، ونسبتى السيولة وبيانات يومية عن أرصدة المسحوبات والايداعات النقدية والتحويلات الخارجية الصادرة والواردة. وخلال الربع الأخير من السنة المالية، تم موافاة البنوك بالقواعد والإجراءات التفصيلية الخاصة بتطبيق أحكام قرار مجلس إدارة البنك المركزى بشأن ضوابط حدود التركز فى توظيفات البنوك المحلية لدى الدول والمؤسسات والمجموعات المالية فى الخارج. كما تم وضع خطة لمراجعة التسهيلات الائتمانية القائمة لكافة العملاء، وكذا الضمانات المقدمة على أن يتم دراسة موقف كل عميل على حده أخذا فى الاعتبار تأثير الأزمة الحالية على قدرة العملاء على السداد وجودة الائتمان الممنوح لهم.

وبالنسبة لقطاع السياحة تحديدا تم تأجيل الأقساط المستحقة على عملائه بحد أقصى ستة أشهر (من يناير ٢٠١١ وحتى نهاية يونيو ٢٠١١) واعتبارها مهلة لتخفيف الآثار السلبية التى تعرض لها القطاع، مع عدم حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة ومراعاة ألا يترتب على ذلك اعتبار تلك التسهيلات غير منتظمة. كما طلب البنك المركزى من البنوك القيام بفتح حسابات لدى فروعها لتلقى التبرعات للمشروعات العلمية والقضاء على العشوائيات، وذلك فى إطار المسئولية المجتمعية للبنوك.

وفيما يتعلق **بالمركز المالى للبنوك** العاملة فى مصر (بخلاف البنك المركزى)، فقد سجل زيادة قدرها ٤٩,٠ مليار جنيه بمعدل ٤,٠٪ خلال سنة التقرير ليصل إلى ١٢٦٩,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وقد زادت الودائع لدى البنوك بمقدار ٦٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪، مقابل ٨٢,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل رصيدها إلى ٩٥٧,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٧٥,٤٪ من اجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١١. كما زادت أرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٨,١ مليار جنيه بمعدل ١,٧٪، مقابل زيادة بمقدار ٣٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪، لتبلغ ٤٧٤,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وارتفعت أرصدة استثمارات البنوك فى الأوراق المالية وأذون الخزانة بمقدار ٦٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١٦,٨٪ مقابل ٧٣,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٠٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل إلى ٤٧٤,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١.

هذا وقد أصدر البنك المركزى المصرى **مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفى** المتعلقة بكفاية رأس المال والربحية والسيولة وجودة الأصول، ونورد فيما يلى ما يستخلص من هذه المؤشرات.

فيما يتعلق بكفاية رأس المال فى البنوك فقد تراجعت نسبة القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر تراجعاً طفيفا، حيث بلغت نحو ١٦٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ١٦,٣٪ فى نهاية العام المالى ٢٠١٠ (مقابل ١٠٪ حد أدنى مقرر). كما تراجعت نسبة حقوق الملكية/ الأصول لتصل إلى ٦,٤٪ مقابل ٦,٧٪. أما نسبة الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فقد تحسنت لتصل إلى ١٣,٣٪ مقابل ١٢,٧٪، فيما بين التاريخين المذكورين.

هذا وقد تحسنت **مؤشرات الربحية** عن العام المالى ٢٠١٠، حيث بلغ العائد على الأصول ١٪، والعائد على حقوق الملكية ١٤,٣٪ وصافى هامش العائد ٢,٣٪، مقابل ٠,٨٪، ١٣٪، ٢,٢٪ على الترتيب عن العام المالى ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق **بمؤشرات جودة الأصول** بالبنوك، فقد تحسنت نسبة القروض غير المنتظمة/ اجمالى القروض لتصل الى ١١٪ بنهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ١٣,٦٪ فى نهاية العام المالى ٢٠١٠ لقيام البنوك المملوكة للدولة بإعدام قروض غير منتظمة، كما ارتفعت المخصصات/ اجمالى القروض غير المنتظمة لتصل الى ٩٣,٦٪ مقابل ٩٢,٥٪ فيما بين التاريخين المذكورين.

كما تحسنت **مؤشرات السيولة** فى البنوك، حيث بلغت نسبتا السيولة بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية ٥٥,٣٪، ٥١,١٪ على الترتيب فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٤٤,٧٪، ٤٠,٦٪ فى نهاية العام المالى ٢٠١٠ مما يعكس توافر السيولة وجاهزية البنوك لتلبية احتياجات العملاء لتنشيط الاقتصاد.

وفى مجال **نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات**، استمر البنك المركزى فى العمل على تطوير تلك النظم لتأكيد سلامة واستقرار النظام المالى والحد من المخاطر الائتمانية وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية فى تسوية المدفوعات. وقد عزز هذا التطوير من الاستقرار فى مصر، خاصة خلال ثورة ٢٥ يناير. ويتناول التقرير بشئ من التفصيل أهم الإجراءات التى أتُخذت فى هذا المجال.

وفى **مجال سوق الصرف الأجنبى**، واصل البنك المركزى إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبى من خلال سوق الانتربنك الدولارى. فقد استطاع السوق للمرة الثانية، وكما حدث عند مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، أن يواجه بكفاءة واتزان الأزمة التى تعرض لها تأثرا بالتداعيات المصاحبة لثورة ٢٥ يناير، والتى ترتب عليها خروج قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية خلال النصف الثاني من سنة التقرير. وقد كان لذلك أكبر الأثر فى عدم تعرض سعر صرف الجنيه المصرى لتقلبات حادة. فقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٥,٩٦٩٠ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٥,٨٤٩٦ جنيها فى نهاية يناير ٢٠١١، بانخفاض فى قيمة الجنيه اقتصر معدله على ٢,٠٪، وهو أقل مما توقعته المؤسسات الدولية، وقد بلغ هذا السعر بعد انتهاء فترة التقرير ٦,٠٣١٩ جنيهاً للدولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١١. ولاشك أن ذلك يؤكد ثقة المستثمرين والمتعاملين فى نظام الصرف الأجنبى وكفاءته، مما يضفى الاستقرار والهدوء على التعامل فى السوق بعيدا عن أية اضطرابات أو مخاوف، ويقلل من أثر تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصرى، ويدعم من قدرته على استعادة عافيته. وبالنظر إلى السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بأكملها، يلاحظ أن معدل الانخفاض فى سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى بلغ نحو ٤,٦٪.

وبالنسبة **لصافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى**، فقد تأثر بالأحداث التى شهدتها البلاد فى النصف الثانى من سنة التقرير، حيث انخفض صافى تلك الاحتياطيات بنحو ٨,٦ مليار دولار بمعدل ٢٤,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ٢٦,٦ مليـــار دولار فى نهايـة يونيو ٢٠١١، مقـابل ٣٦,٠ مليـار دولار فى نهايـة ديسمبر ٢٠١٠، و ٣٥,٢ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٠ (بلغ التراجع نحو ٩,٤ مليار دولار بمعدل ٢٦,٢٪ خلال الفترة يناير/ يونيو ٢٠١١). وقد تأثر السحب من الاحتياطيات أساسا بخروج العديد من المستثمرين الأجانب من السوق خلال النصف الثاني من سنة التقرير فى أعقاب أحداث ثورة ٢٥ يناير. ورغم تراجع صافى الاحتياطيات الدولية، فانه مازال يغطى ٦,٣ شهرا من الواردات السلعية فى نهاية يونيو ٢٠١١. وخلال فترة إعداد التقرير، استمر تراجع صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٨,١مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١١، وبما يغطى ٣,٧ شهرا من الوردات السلعية.

وبالنسبة لسوق الأوراق المالية، فقد شهد الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ (يناير/مارس) إغلاق البورصة المصرية، حيث تم ذلك فى الفـترة مـن ٢٨ ينـاير ٢٠١١ وحتـى ٢٢ مـارس (٣٨ جلسـة تـداول علـى التوالى)، وذلك فى أعقاب أحداث ثورة ٢٥ يناير. كما تم تعليق التداول فى سوق خارج المقصورة حتـى يـوم ٢٨ مارس ٢٠١١. وجاء ذلك بعد التراجع الحاد فى المؤشـر الرئيسى (EGX 30) بمعدل ١٦٪ خـلال يـــومى ٢٦ و ٢٧ يناير، حيث أغلق المؤشر على ٥٦٤٦,٥ نقطة مقابل ٦٧٢٣,٢ نقطة قبل بدء تلك الأحداث. كما انخفـض المؤشر خلال أولى جلسات التداول يوم ٢٣ مارس ٢٠١١ بمعدل ٢٣,٥٪ (مقارنة بأدائـه قبـل بـدء الاضـطرابات) مسجلاً ثالث أكبر هبوط يومى منذ تدشينه فى ٢ فبراير ٢٠٠٣. وقد جـاء تراجـع المؤشـر بضـغط مـن المبيعـات المكثفة للمستثمرين مع التخوف الشديد من تزايد الخسائر. وقـد اتخـذت إدارة البورصـة عـدداً مـن الإجـراءات والتدابير الاستثنائية بهدف بث الثقة لدى كافة المستثمرين سواء المصريين أو الأجانب.

وقد تراجع المؤشر الرئيسى للبورصة (EGX 30) بمعدل ١٠,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ٥٣٧٣,٠ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٦٠٣٣,١ نقطة فى نهاية يونيـو ٢٠١٠، نتيجة للاضطرابات التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير. في حين سجـل مؤشـر الأسعـار (EGX 70)، والذى تدرج به الشركات الصغيرة والمتوسطة، ارتفاعاً بمعدل ١٩,٣٪ ليبلغ ٦٢٩,٦ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١١، كما ارتفع مؤشر (EGX 100) بمعدل ٧,١٪ ليصل إلى ٩٧٢,٩ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١١.

وفى مجال المالية العامة، شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، تأثرا بأحداث ثورة ٢٥ يناير والتداعيات المصاحبة لها، زيادة اجمالى المصروفات بمعدل ٧,١٪ بينما انخفض اجمالى الإيرادات بمعدل ٣,٢٪، وبلغ العجز الكلى خلال السنة المالية نحو ١٣٠,٤ مليار جنيه بزيادة ٣٣,٠٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، وبما يفوق العجز المقدر للسنة المالية بنسبة ١٩,٥٪.

ولمواجهة تداعيات الأحداث الراهنة، اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات، من أهمها فتح اعتماد إضافى بالموازنة بمبلغ ١٠,٠ مليار جنيه لمواجهة المتطلبات الأساسية لدعم السلع التموينية خلال هذه السنة المالية، وإنشاء صندوق لتعويض الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المضارة من هذه الأحداث، وتثبيت جزء من العمالة المؤقتة. هذا الى جانب زيادة عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان، وما تم صرفه من معاشات استثنائية وتعويضات لأسر شهداء الثورة، والإعفاء من غرامات التأخير لسداد الاشتراكات التأمينية.

قد أظهرت البيانات الفعلية المبدئية للعمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة (الجهاز الادارى، الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية) للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، أن اجمالى الإيرادات بلغ ٢٥٩,٦ مليار جنيه واجمالى المصروفات ٣٩٢,١ مليار جنيه، مما أسفر عن عجـز نقدى بلغ ١٣٢,٥ مليار جنيه وبما يمثل ٩,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنة. وبإضافة صافى حيازة الأصول المالية وقدره ٢,١ مليار جنيه بالسالب الى العجز النقدى، يبلغ العجز الكلى ١٣٠,٤ مليار جنيه بما يمثل ٩,٥٪ من الناتج المحلى خلال سنة التقرير. وتم الاعتماد أساساً فى تمويل العجز الكلى للموازنة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ على مصادر التمويل المحلية، خاصة اكتتابات البنوك فى الأذون على الخزانة العامة التى بلغت نحو ٧٤,٠ مليار جنيه، أما مصادر التمويل الخارجية فقد تم الاعتماد عليها بما قيمته ٥,٠ مليار جنيه فقط.

بلغ **الدين العام المحلى** ١٠٤٤,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ أو ما نسبته ٧٦,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ويعادل رصيد الدين العام المحلى صافى مجموع الدين المحلى الحكومى ومديونية الهيئات العامة الإقتصادية، ومديونية بنك الإستثمار القومى، مطروحاً منه المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الإقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور.

بالنسبة **للمعاملات الخارجية**، أسفر أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ عن تحقيق عجز كلى قدره ٩,٨ مليار دولار بما يمثل ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال سنة التقرير (مقابل فائض كلى قدره ٣,٤ مليار دولار، بما يمثل ١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنة المالية السابقة).

وقد تراجع العجز فى ميزان المعاملات الجارية بمعدل ٣٥,٩٪ مسجلا ٢,٨ مليار دولار بما يمثل ١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى (مقابل ٤,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، وذلك كمحصلة لتراجع عجز الميزان التجارى بمعدل ٥,٣٪ ليصل إلى ٢٣,٨ مليار دولار، وارتفاع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٢٥,٦٪ من ناحية، وتراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٢٣,٨٪ من ناحية أخرى. أما المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجى فقد حققت صافى تدفق للخارج بلغ ٤,٨ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل صافى تدفق للداخل قدره ٨,٣ مليار دولار)، حيث أظهرت البيانات تحول الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية إلى صافى تدفق للخارج بلغ ٢,٦ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٧,٩ مليار دولار). كما تراجع صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بمعدل ٦٧,٦٪ مسجلاً ٢,٢ مليار دولار (مقابل ٦,٨ مليار دولار).

وبالنسبة **للدين الخارجى**، فقد تزايد بنحو ١,٢ مليار دولار ليبلغ رصيده القائم (العام والخاص) مقوما بالدولار الأمريكى نحو ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٠. ويعزى هذا إلى ارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمـام الدولار الأمريكى بما يعادل ٢,٤ مليار دولار، الى جانب تراجع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة فى الأسواق العالمية نتيجة لشراء كيانات مقيمة لجزء منها بما قيمته ٢٤٢,٠ مليون دولار، وتحقيق صافى سداد للقروض والتسهيلات بنحو ١,٠ مليار دولار.

الفصل الأول : التطورات فى الاقتصاد العالمى

١/١- النمو الاقتصادى
٢/١- معدلات البطالة والتضخم
٣/١- أسعار المواد الأوليـــــة
٤/١- أسعار الخصـــم
٥/١- أسعار الصـــرف
٦/١- الاحتياطيات الدولية

الفصل الأول
التطورات فى الاقتصاد العالمى

شهدت السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية وسيطرتها على الأحداث الاقتصادية العالمية فى ظل استمرار تدهور وضع الموازنات العامة ببعض دول منطقة اليورو مثل اليونان، وأيرلندا، وأسبانيا، والبرتغال وخفض تصنيفها الائتمانى. وأدى مطالبة المؤسسات الدولية للحكومات بالتخلى عن السياسات التوسعية التى اُنتهجت لمواجهة الركود الاقتصادى إلى إعلان العديد من الدول الأوروبية، خاصة دول منطقة اليورو المثقلة بالديون، عن إقرار مجموعة من الخطط التقشفية بهدف ضبط المالية العامة وتقليص عجز الموازنات. ومع تفاقم أزمة الديون وطلب العديد من الدول الحصول على مساعدات مالية، وافق قادة دول الاتحاد الأوروبى منتصف ديسمبر ٢٠١٠، على خطة لإنشاء صندوق دائم لمواجهة الأزمات المستقبلية بدلاً من صندوق الإنقاذ المؤقت الذى أنشئ فى مايو من نفس العام، فضلا عن زيادة المبلغ المتاح للإقراض من خلال الصندوق الأخير من ٢٥٠ مليار يورو إلى ٤٤٠ مليار يورو. وأعلن البنك المركزى الأوروبى فى ديسمبر ٢٠١٠ عن زيادة رأسمال هذا الصندوق بمقدار الضعف بهدف زيادة قدرته على مواجهة المخاطر المتزايدة جراء تدخله لشراء سندات الدول الأعضاء المثقلة بالديون والحد من تصاعد تكلفة اقتراضها من الأسواق.

وكان وزراء مالية الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى قد وافقوا فى سبتمبر ٢٠١٠ على تشكيل هيئة جديدة لتعزيز دور الجهات الرقابية على البنوك وشركات التأمين، وتشكيل مجلس أوروبى لرصد وتقييم المخاطر التى تؤثر على النظام المالى ككل، وذلك بهدف مواجهة المخاوف من تكرار الأزمة المالية العالمية. كما وقَّع الرئيس الأمريكى فى ٢١ يوليو ٢٠١٠ على قانون للإصلاح المالى وحماية المستهلك يعد الأشمل والأوسع نطاقاً لتنظيم الأسواق المالية منذ كساد ثلاثينات القرن الماضى. وأعلنت الحكومة البريطانية عن أكبر خطة إصلاح لقواعد الإشراف والرقابة على القطاع المالى منذ عام ١٩٩٧ وإعطاء سلطات إشرافية أكبر لبنك انجلترا وإلغاء نظام الإشراف من جانب كل من البنك وهيئة الرقابة على الخدمات المالية ووزارة الخزانة نتيجة ضعف فعالية هذا النظام. وعلى صعيد المنظمات الدولية، توصلت لجنة بازل للرقابة المصرفية فى الثانى عشر من سبتمبر لاتفاقية بازل الثالثة، والمقرر تطبيقها بحلول عام ٢٠١٣، والخاصة بالقواعد الجديدة التى تلتزم بتطبيقها كبرى البنوك العالمية بهدف تقوية معايير كفاية رأس المال، ودعم فعالية قواعد الرقابة والإشراف المالى ومنع المؤسسات المالية من الإفراط فى الاستثمارات عالية المخاطر.

وأعلن وزراء مالية مجموعة العشرين فى أكتوبر ٢٠١٠ بكوريا الجنوبية عن أكبر عملية إصلاح شاملة لنظام الحصص والحوكمة لصندوق النقد الدولى، وذلك منذ إنشائه عام ١٩٤٥، واستهدفت تحويل أدوات التاثير في صنع القرار لصالح بلدان الأسواق الناشئة إقراراً بدورها المتزايد فى الاقتصاد العالمى. ووافق المجلس التنفيذى للصندوق فى الخامس من أكتوبر ٢٠١٠ على مقترحات مجموعة العشرين بمضاعفة حصص العضوية لتصل إلى نحو ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتحويل ما يزيد على ٦٪ من أنصبة الحصص إلى دول الأسواق الناشئة، وتحويل أكثر من ٦٪ من الدول زائدة التمثيل إلى الدول ناقصة التمثيل. كما ركزت الاجتماعات الاخرى لمجموعة العشرين على المحافظة على جهود وخطط حفز النمو وإيجاد فرص العمل وإصلاح وتقوية واستقرار النظام المالى ومناقشة التحديات التى مازالت تواجه الاقتصاد العالمى.

وعلى صعيد تعزيز حركة التجارة الدولية، وافق الإتحاد الأوروبى فى السابع من ديسمبر ٢٠١٠ على انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية ليصل عدد أعضائها إلى ١٥٤ دولة. وانضمت استونيا في يناير ٢٠١١ لمنطقة اليورو لتصبح أولى دول الاتحاد السوفيتى السابق، التى تتعامل بالعملة الأوروبية الموحدة، ليرتفع عدد الدول الأعضاء فى المنطقة إلى سبعة عشرة دولة. وعقد قادة دول مجموعة BRICS (البرازيل وروسيا والهند والصين بالإضافة إلى جنوب أفريقيا)، فى الرابع عشر من أبريل ٢٠١١، اجتماعاً بالصين استهدف تعزيز التعاون بين هذه المجموعة والدول النامية الأخرى. كما عُقدت قمة المنتدى الهندى – الأفريقى الثانية فى مايو ٢٠١١ بأديس أبابا، حيث أعلنت الهند خلالها عن تقديم تسهيلات ائتمانية قيمتها ٥ مليار دولار لمساعدة القارة الافريقية على تحقيق أهدافها التنموية، وتحسين التعاون فى عدد من المجالات. وأعلن الاتحاد الأوروبى فى اجتماعه فى الحادى عشر من مايو ٢٠١١ بفرنسا، عن خطة لالغاء العمل بنظام التخفيضات والمزايا الجمركية التى يمنحها على وارداته من العديد من الدول النامية، خاصة الاقتصاديات الناشئة، فى إطار المعاملة التجارية التفضيلية فى ظل عدم حاجة هذه الدول لمثل هذه المعاملة.

ورغم استمرار أزمة الديون الأوروبية والزلزال المدمر الذى ضرب اليابان في مارس ٢٠١١ وتداعياته على الطاقة والإنتاج الصناعى، فضلا عن التوترات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفعت المؤشرات الرئيسية لأسعار الأسهم بالبورصات العالمية مدعومة بصدور بيانات خاصة بأرباح لكبرى الشركات الأمريكية والأوروبية، وظهور مؤشرات على تعافى الاقتصاد الأمريكى وقرار مجلس الاحتياطى فى الثالث من نوفمبر ٢٠١٠ بإجراء مرحلة جديدة من برنامج التوسع الكمى، فضلا عن انحسار المخاوف بشأن تداعيات الكارثة فى اليابان بعد إعلان العديد من الشركات اليابانية العمل بكامل طاقاتها فى مايو ٢٠١١. وانعكاساً لما سبق، ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز (١٢٠٠) العالمى بمعدل ٢٦,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ارتفاع اقتصر على ٩,٣٪ خلال السنة المالية السابقة.

١/١ – النمو الاقتصادى

تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمى إلى ما يقدر بنحو ٢,٦٪ خلال عام ٢٠١١ مقابل ٣,٩٪ عام ٢٠١٠، انعكاسا لتباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأمريكى، وأزمة الديون السيادية بدول منطقة اليورو وإتجاهها، وبعض الدول المتقدمة الأخرى، نحو تطبيق سياسات مالية تقييدية لتخفيض عجز موازناتها العامة. هذا بالاضافة إلى إنحسار آثار إجراءات الحفز المالى التى طبقتها العديد من الدول منذ بداية الأزمة المالية العالمية، فى الوقت الذى لم يرتفع فيه طلب القطاع الخاص بدرجة كافية لتعويض ذلك، خاصة مع المستويات المرتفعة لمعدلات البطالة. ومما ساعد أيضا على تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمى، تأثر النمو فى الدول التى تتسم بارتفاع حجم تجارتها الخارجية مع اليابان بزلزال تسونامى المدمر.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادى للدول الصناعية الكبرى خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للولايات المتحدة محسوباً على أساس سنوى إلى ١,٦٪ خلال الربع الأخير من السنة المذكورة مقابل ٣,٣٪ خلال نفس الربع من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويعزى هذا التباطؤ إلى اقتصار معدل نمو الاستثمارات الخاصة على ٢,٩٪ مقابل نموها بمعدل كبير بلغ ٢٣,٧٪ فى فترة المقارنة تأثراً بتراجع الاستثمارات العقارية الثابتة بمعدل ٦,٩٪ مقابل ٤,٢٪. كما ساهم فى هذا التباطؤ اقتصار معدل نمو الصادرات على ٧,٣٪ مقابل نمو بمعدل ١٣,٥٪، وكذا تراجع الإنفاق الحكومى بمعدل ٢,٢٪ مقابل نموه بمعدل ٠,٧٪، حيث تراجع إنفاق الحكومة الفيدرالية بمعدل ٢,٠٪ مقابل ارتفاعه بنحو ٤,٩٪.

وتراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لدول منطقة اليورو إلى ١,٦٪ خلال الربع الأخير من سنة التقرير مقارنة بمعدل ٢,١٪ خلال الربع المناظر من سنة المقارنة. وساهم فى هذا التباطؤ تراجع نمو الاستهلاك النهائى الخاص ليقتصر معدله على ٠,٣٪ مقابل ٠,٧٪، وكذا تباطؤ معدل نمو الاستهلاك الحكومى ليقتصر على ٠,١٪، مقابل ٠,٧٪، فضلا عن تراجع معدل نمو الصادرات إلى نحو ٢,١٪ مقابل ١٢,١٪. ويأتى تباطؤ نمو اقتصاد منطقة اليورو نتيجة لتراجع ثقة المستثمرين نظرا لتفاقم أزمة الديون السيادية فى بعض الدول مثل اليونان، وأيرلندا والبرتغال، والتخوف من انتقالها لإيطاليا وأسبانيا. ويعكس هذا التباطؤ انخفاض معدل النمو بمعظم الاقتصادات، خاصة الاقتصاد الألمانى، أكبر اقتصادات المنطقة، حيث تراجع معدل نموه إلى ٢,٨٪ مقابل ٤,١٪، وكذا انخفاض معدل النمو لايطاليا، ثالث أكبر اقتصادات المنطقة، ليقتصر على ٠,٨٪ مقابل ١,٤٪. هذا بينما ارتفع معدل النمو لفرنسا، وإن كان بدرجة طفيفة، حيث بلغ ١,٧٪ مقابل ١,٥٪.

وانخفض معدل النمو فى المملكة المتحدة ليقتصر على ٠,٧٪ خلال الربع الأخير من سنة التقرير مقابل ١,٧٪ خلال الفترة المناظرة من السنة الماضية، وذلك نتيجة للخطط التقشفية التى تتبناها الحكومة لخفض الدين العام. وفى كندا، تباطأ معدل النمو ليقتصر على ٢,١٪ خلال فترة التقرير مقابل ٣,٦٪، وذلك فى ظل تراجع الزيادة فى الانفاق الخاص، خاصة على السلع. هذا فضلا عن تراجع معدل نمو الانفاق الحكومى إلى ٠,٨٪ مقابل ٣,٣٪، وتراجع معدل نمو التكوين الرأسمالى الثابت إلى ٥,٨٪ مقابل نمو ملحوظ بلغ معدله ٢١,٦٪، وتراجع معدل نمو الصادرات من السلع والخدمات ليقتصر على ١,٧٪ مقابل نحو ٩,٧٪.

وفى اليابان، تراجع الناتج المحلى الإجمالى بمعدل ١,١٪ خلال الربع الأخير من سنة التقرير مقابل ٣,٢٪ خلال سنة المقارنة. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الصادرات من السلع والخدمات بمعدل ٥,٣٪ مقابل تحقيقها نموا ملحوظاً بلغ ٣٠,٣٪، فى ظل تراجع إنتاج السيارات والالكترونيات تأثرا بكارثة الزلزال التى أصابت البلاد وما نتج عنها من موجات التسونامى، وتداعياتها على الطاقة النووية فى اليابان، وما أدت إليه من وقف التوريدات للشركات والمصانع اليابانية فى الداخل والخارج. كما ساهم فى تراجع الصادرات ارتفاع الين أمام الدولار ليقترب من أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية، وكذا انخفاض الطلب العالمى على المنتجات اليابانية. هذا فضلا عن تراجع الإنفاق الاستهلاكى الخاص بمعدل ٠,٥٪ مقابل نموه بمعدل ١,٤٪، وتراجع الاستثمارات العقارية غير السكنية بمعدل ١,٣٪ مقابل نموها بمعدل ٣,١٪.

وعلى جانب آخر، حققت بعض الإقتصادات الآسيوية معدلات نمو مرتفعة، رغم تباطؤها، حيث حقق الاقتصاد الصينى نمواً بمعدل ٩,٥٪ خلال فترة التقرير مقابل ١٠,٣٪ خلال فترة المقارنة، وحقق الاقتصاد الهندى نموا بمعدل ٧,٧٪ مقابل ٨,٨٪. ويأتى تباطؤ النمو فى هذه الدول مع اتجاه بعضها مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية واستراليا وماليزيا وتايوان وكندا، وعلى عكس الدول المتقدمة، إلى انتهاج سياسات نقدية تقييدية للحد من تسارع معدلات النمو، وما قد يصاحبه من ضغوط تضخمية. كما اتخذ بنك الشعب الصينى (البنك المركزى) عدداً من الإجراءات، للحد من السيولة ومنع حدوث ارتفاعات كبيرة فى أسعار الأصول، من أهمها زيادة نسبة الإحتياطى عدة مرات.

٢/١ – معدلات البطالة والتضخم

تراجعت معدلات البطالة فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقارنة بذات الشهر من العام الماضى، فى معظم الدول الصناعية، عدا بريطانيا، التى يمثل ارتفاع عجز موازنتها عائقا أمام تعافى اقتصادها، وتحسن أداء سوق العمل بها. فقد انخفض معدل البطالة بالولايات المتحدة من ٩,٥٪ بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٩,٢٪ بنهاية يونيو ٢٠١١. وفى منطقة اليورو، انخفض هذا المعدل بشكل طفيف ليصل إلى ٩,٩٪، مقابل ١٠٪، كما تراجع هذا المعدل فى اليابان إلى ٤,٦٪، مقابل ٥,٣٪، وفى كندا إلى ٧,٤٪ مقابل ٧,٩٪.

	معدل البطالة (٪) في نهاية يونيو		معدل التضخم (٪) خلال السنة المنتهية فى يونيو	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١
الولايات المتحدة	٩,٥	٩,٢	١,١	٣,٦
منطقة اليورو	١٠,٠	٩,٩	١,٤	٢,٧
المانيا	٧,٧	٧,٠	٠,٩	٢,٣
فرنسا	١٠,٠	٩,٧	١,٥	٢,١
ايطاليا	٨,٥	٨,٠	١,٣	٢,٧
اليابان	٥,٣	٤,٦	-٠,٧	٠,٢
المملكة المتحدة	٧,٨	٧,٩	٣,٢	٤,٢
كندا	٧,٩	٧,٤	١,٠	٣,١

المصدر: The Economist, various issues

وارتفعت معدلات التضخم بمعظم الدول الصناعية الكبرى خلال العام المنتهى فى يونيو ٢٠١١، وذلك فى ظل الارتفاع الحاد فى أسعار الطاقة والغذاء. فقد ارتفع هذا المعدل فى الولايات المتحدة إلى ٣,٦٪ مقابل ١,١٪، نتيجة أساسية للتوترات السياسية فى الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وما أدت إليه من ارتفاع الأسعار العالمية للبترول، وهو ما دعاه إلى الإبقاء على أسعار الفائدة على الدولار عند نفس مستواها المتدنى منذ ديسمبر ٢٠٠٨. كما ارتفع معدل التضخم بمنطقة اليورو إلى ٢,٧٪ مقابل ١,٤٪، وذلك رغم جهود البنك المركزى الأوروبى فى السيطرة عليه، حيث قام فى السابع من أبريل ٢٠١١، وللمرة الأولى منذ مايو ٢٠٠٩، برفع سعر إعادة الشراء بمقدار ربع نقطة مئوية، ليصل إلى ١,٢٥٪، مستبقا فى ذلك كل من مجلس الاحتياطى الفيدرالى وبنك انجلترا فى الإتجاه نحو تقييد السياسة النقدية. وارتفع معدل التضخم بالمملكة المتحدة الى ٤,٢٪ مقابل ٣,٢٪. وفى اليابان، بلغ معدل التضخم ٠,٢٪، مقابل انخفاض الرقم القياسى للأسعار بمعدل ٠,٧٪ خلال فترة المقارنة.

٣/١ – أسعار المواد الأولية

ارتفع الرقم القياسى لأسعار المواد الأولية (٢٠٠٥=١٠٠) بمعدل ٣٦,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ تأثرا بالقلق بشأن الاضطرابات والثورات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتوقع كل من مؤسستى جولدمان ساكس، ومورجان ستانلى لمزيد من الارتفاع فى أسعار السلع الأولية فى المستقبل مع استمرار تلك الاضطرابات. وقد جاء هذا التصاعد انعكاسا لارتفاع أسعار معظم المواد الأولية الرئيسية، خاصة الطاقة التى ارتفعت أسعارها بمعدل ٤٠,٣٪، والمعادن بمعدل ٢٨,٩٪، والمشروبات بمعدل ٢٠٪، والخامات الزراعية بمعـدل ٣١,٣٪، والمواد الغذائية بمعدل ٣٣٪.

ويعزى الارتفاع الملحوظ فى أسعار الطاقة (٤٠,٣٪) إلى زيادة أسعار البترول الخام بنسبة ٢٧,٧٪، فى ظل التوترات السياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، خاصة ليبيا. هذا بالإضافة إلى القلق بشأن الوضع السياسى فى نيجيريا. كما تأثر المعروض من البترول ببعض العوامل الأخرى من أهمها معارضة الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك زيادة إنتاجها، فضلا عن إغلاق أحد الأنابيب الرئيسية لنقل الخام من كندا إلى الولايات المتحدة بغرض الإصلاح، ووقف الإنتاج فى بعض المناطق نتيجة إعصار Alex، وانفجار أحد موانئ التصدير بخليج المكسيك فى سبتمبر ٢٠١٠. وارتفعت أسعار الجازولين بنسبة ٤١٪. هذا فى حين انخفضت أسعار الغاز الطبيعى بنسبة ٥,٥٪ لزيادة المخزون الأمريكى، واعتدال درجات الحرارة بالولايات المتحدة، بالإضافة إلى زيادة عدد حفارات التنقيب عن الغاز بتلك الدولة.

وجاء تصاعد أسعار المعادن نتيجة أساسية لارتفاع أسعار الذهب بمعدل ٢٤٪ للإقبال عليه كملاذ آمن للاستثمار مع ضعف وتيرة نمو الاقتصاد العالمى، وتوقع بعض المستثمرين تفاقم أزمة المديونية الأوروبية. هذا بالإضافة إلى انخفاض الدولار، وإقبال بعض صناديق الاستثمار على المعدن فى ظل استمرار التوترات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما ارتفعت أسعار الفضة بمعدل كبير بلغ ٧٧,٥٪ لتصل لأعلى مستوى منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وذلك فى إطار اتخاذها كملاذ آمن تجاه ارتفاع معدل التضخم، وتوقع اتجاه الصين لزيادة مشترياتها من الذهب والفضة بهدف تنويع احتياطياتها، والتحوط تجاه التأثيرات السلبية للتوترات السياسية والاقتصادية السائدة فى العديد من المناطق. وارتفعت أيضاً أسعار النحاس بمعدل ٣٩,٥٪ لتراجع إنتاج أحد أكبر مناجم استخراج المعدن فى شيلى، وتزايد المؤشرات التى تعكس ارتفاع طلب الصين عليه، باعتبارها أكبر الدول المستهلكة للمعدن. كما ارتفعت أسعار الألومنيوم بمعدل ٣٩,٥٪، وكذا الحديد بمعدل ١٩٪ لزيادة طلب الصين لاستخدامه فى صناعة السيارات والإنشاءات، فضلا عن أسعار النيكـل (١٥,٥٪)، والرصاص (٤٧,٩٪)، والقصدير (٤٥,٣٪).

وارتفعت اسعار المواد الغذائية، مع تحذير منظمة الفاو من احتمال حدوث أزمة غذاء إذا ما ارتفعت الأسعار لمستويات أعلى. فقد تصاعدت أسعار القمح بمعدل ١٠٧٪ لتوقع تراجع المعروض فى ظل موجة الجفاف الشديدة التى أثرت سلباً على إنتاج كبرى الدول الأوروبية المنتجة (فرنسـا، ألمانيا، المملكة المتحدة). هذا بالإضافة إلى الظروف غير المواتية للزراعة بالصين والولايـات المتحدة وجنوب كندا، حيث تم زراعة حوالى ثلثى المساحة الإجمالية فقط بالاخيرة. كما أدى الارتفاع فى أسعار الذرة إلى زيادة أسعار القمح لتوقع قيام المزارعين بزيادة المساحات المزروعة بدلاً من القمح، فضلاً عن استخدامه بديلاً للذرة كغذاء للماشية، وإعلان روسيا مد حظر صادراتها بهدف تأمين احتياجاتها المحلية عقب تعرضها لموجة من الجفاف. وارتفعت أيضاً أسعـار الذرة

بمعدل ١٠١,٩٪ لتوقع تراجع المخزون بحلول عام ٢٠١٢ نتيجة لتزايد الطلب لاستخدامه كعلف أو فى إنتاج الوقود الحيوى، وإعلان وزارة الزراعة الأمريكية عن انخفاض مخزونها من الذرة، وتوقع استمرار انخفاض هـذا المخزون لأقل مستوى منذ نحو عشر سنوات، فضلا عن إعلان الصين عن أن مخزونها من الذرة أقل من المتوقع وأنهـا اعتزمـت استيـراد ما يتـراوح بـين ٢–٣ مليـون طـن بحلـول أغسطس ٢٠١١. كما ارتفعت أسعار السكر بمعدل ٩,٩٪ لتوقع انخفاض إنتاج البرازيل، كبرى الدول المنتجة، نتيجة لموجة الجفاف بها، وتزايد الإقبال عليه من جانب دول الاتحاد الأوروبى التى تعانى من نقص المخزون لديها.

ويعزى تصاعد أسعار المشروبات الى ارتفاع أسعار البن بمعدل ٩٢,٥٪ نتيجة الظروف الجوية غير المواتية لزراعته فى البرازيل وكولومبيا، كبرى الدول المنتجة. كما ارتفعت أسعار الشاى بمعدل ٢٧,٣٪ لتوقع تراجع إنتاج الهند، ثانى كبرى الدول المنتجة، نظراً للظروف الجوية غير المواتية لزراعته.

وارتفعت أسعار الخامات الزراعية انعكاسا لزيادة أسعار زيت النخيل (٤٠,٧٪) فى ظل ارتفاع أسعار فول الصويا، أحد أهم بدائله، نتيجة لتأخر زراعته بالولايات المتحدة. هذا فضلاً عن توقع تراجع المزروع من البذور الزيتية بوجه عام بكندا والولايات المتحدة فى ظل الأحوال الجوية السيئة، بالإضافة إلى توقع زيادة طلب الصين. كما ارتفعت أسعار القطن فى ظل القلق من انخفاض إنتاج الولايات المتحدة، كبرى الدول المنتجة، واستراليا، والهند، وباكستان بسبب الظروف الجوية غير المواتية للزراعة، وحظر الهند صادراتها، وتوقع زيادة طلب الصين لمواجهة تراجع إنتاجها المحلى.

٤/١- أسعار الخصم

شهدت السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ استمرار البنوك المركزية فى معظم الدول الصناعية الرئيسية فى انتهاج سياسات نقدية توسعية، حيث تم الإبقاء على أسعار الفائدة عند نفس مستوياتها المنخفضة، بغرض دعم النمو الاقتصادى الذى ما يزال هشا. فقد أبقى مجلس الاحتياطى الفيدرالى وبنك اليابان على أسعار الخصم عند نفس مستوياتها (٠,٧٥٪، و٠,٣٪ على الترتيب). كما أبقى بنك انجلترا على سعر إعادة شراء الإسترليني عند ٠,٥٪، وبنك كندا المركزى على سعر الخصم عند ١,٢٥٪. هذا فى حين قام البنك المركزى الأوروبى فى السابع من أبريل ٢٠١١، وللمرة الأولى منذ مايو ٢٠٠٩، برفع سعر إعادة الشراء بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل إلى ١,٢٥٪، مستهدفا مواجهة زيادة معدل التضخم الذى جاوز المستهدف من قبل البنك (٢٪) فى ظل الزيادة الكبيرة فى الأسعار العالمية للطاقة والغذاء.

أســـعار الخصـم

	يونيو ٢٠١٠	يونيو ٢٠١١	التغير خلال السنة
الولايات المتحدة	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٠٠
اليـــــــابان	٠,٣	٠,٣	٠,٠٠
منطقة اليـــورو*	١,٠	١,٢٥	٠,٢٥
المملكة المتحـدة*	٠,٥	٠,٥	٠,٠٠
كـنـــــــدا	١,٢٥	١,٢٥	٠,٠٠

* سعر إعـادة الشراء

المصدر: ft.com, Bank of Canada

٥/١- أسعار الصرف

تراجع سعر صرف الدولار بشكل ملحوظ أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. وقد جاء التراجع لتزايد مخاوف المستثمرين بشأن آفاق الاقتصاد العالمى، خاصة عقب تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأمريكى خلال الربع الأول من العام الجارى، وتوقع استمرار هذا التباطؤ خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١١، واستبعاد انتهاج مجلس الاحتياطى سياسة نقدية تقييدية فى الأجل القريب، وهو ما أكده رئيس المجلس فى نهاية أبريل الماضى. هذا فضلا عن توقع الإعلان عن جولة جديدة من التوسع الكمى (QE3) بهدف دفع النمو.

وجاء ارتفاع اليورو مدعوما بتراجع حدة مخاوف المستثمرين بشأن أزمة المديونية بمنطقة اليورو، فى ظل الجهود الحثيثة التى يبذلها قادة دول الاتحاد للحيلولة دون تعثر الدول عن الوفاء بالتزاماتها. فإلى جانب تقديم مساعدات مالية لأيرلندا فى نوفمبر ٢٠١٠، والموافقة فى مارس على زيادة المتاح للإقراض من خلال صندوق الإقراض المؤقت الحالى EFSF من ٢٥٠ مليار يورو إلى ٤٤٠ مليار يورو، وكذا إتاحة ٥٠٠ مليار يورو للإقراض من خلال صندوق الإنقاذ الدائم FSM، فقد اتفق كل من الاتحاد الأوروبى وصندوق النقد الدولى فى الثالث من مايو على تقديم حزمة من المساعدات المالية للبرتغال، التى طلبت المساعدة رسميا فى السابع من أبريل الماضى، لتمويل عجز الموازنة الكبير، وتدعيم رؤوس أموال بنوكها. كما وافق وزراء مالية دول المنطقة على منح اليونان القسط الخامس من حزمة الإنقاذ التى أقرت لها العام الماضى. ومما ساهم فى ارتفاع اليورو أيضا رفع سعر إعادة الشراء فى أبريل من السنة المالية، وتوقع مزيد من الرفع، وهو ما تم بالفعل فى السابع من يوليو ٢٠١١، وبمقدار ربع نقطة مئوية.

وارتفع الاسترلينى لتزايد التوقعات بتخلى بنك انجلترا عن سياسته النقدية شديدة التوسع والاتجاه لرفع سعر إعادة الشراء، خاصة فى ظل ارتفاع معدل التضخم إلى ما يجاوز ضعف المستهدف من قبل البنك.

وارتفع الين بشكل ملحوظ خلال السنة مدعوما بتزايد الإقبال عليه كملاذ آمن فى ظل تزايد المخاوف بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى، خاصة عقب انكماش الناتج المحلى الإجمالى لليابان خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، وبما يفوق ضعف التوقعات، وذلك كنتيجة للزلزال المدمر والتسونامى، وما أدى إليه من تراجع الإنتاج والاستهلاك وتحقيق العديد من الشركات لخسائر ضخمة. هذا بالإضافة إلى توقع استمرار تدهور الأداء الاقتصادى اليابانى فى ظل زيادة الإنفاق الحكومى، حيث قام بنك اليابان بتوفير ٤ تريليون ين يابانى للإنفاق على عمليات إعادة إعمار المناطق المنكوبة من الزلزال. يضاف لذلك اقرار خطة حفز بلغت تكلفتها ٤,٨٥ تريليون ين تجنبا لدخول الاقتصاد مرحلة أخرى من الركود مع ارتفاع الين، وضعف أداء قطاع التصدير اليابانى. كما ارتفع الين لتوقع إعادة المؤسسات اليابانية لاستثماراتها بالخارج لمواجهة هذه الخسائر، والمساهمة فى تمويل عمليات إعادة إعمار اليابان.

أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي

(وحدات من العملة لكل دولار)

فى نهايـــــــــة	يونيـــــــو		معدل التغير (٪) خلال السنة
	٢٠١٠	٢٠١١	
اليـــــــــورو	٠,٧٦٧٦	٠,٦٩٥٩	-٩,٣٤
اليـــن اليـــــابانى	٨٦,٦٦٠٠	٧٧,١٩٠٠	-١٠,٩٣
الجنيه الاسترلينى	٠,٦٣٨٥	٠,٦٠٩٢	-٤,٥٩
الدولار الكنـــــدى	١,٠٣٠٠	٠,٩٥٤٢	-٧,٣٦
وحدة حقوق السحب الخاصة	٠,٦٥٨٠	٠,٦٢٢٤	-٥,٤١

المصدر: ft.com

٦/١- الاحتياطيات الدولية

بلغ إجمالى الاحتياطيات الدولية (بخلاف الذهب) على المستوى العالمى ٦,٥٧ تريليون وحدة حقوق سحب خاصة فى نهاية يونيو ٢٠١١ بزيادة قدرها ٦٣٨,٧ مليار وحدة، وبمعدل ١٠,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. وتركزت الزيادة خلال السنة فى احتياطيات دول الاقتصادات النامية والناشئة، وذلك انعكاسا لارتفاع احتياطيات الدول الآسيوية بمقدار ٤٢١,٩ مليار وحدة. وجاءت الصين فى مقدمة تلك الدول، حيث ارتفعت احتياطياتها بمقدار ٣٤٠,٨ مليار وحدة بمعدل ٢٠,٤٪، وذلك فى إطار حرص بنك الشعب الصينى (البنك المركزى) على عدم ارتفاع اليوان بشراء الدولار والعملات الرئيسية الأخرى، مقابل العملة الوطنية، وهو ما يساهم فى زيادة حصيلة الصادرات وتدفق الاستثمارات للبلاد. كما ارتفعت احتياطيات عدد من الدول الآسيوية، منها اندونيسيا بمقدار ٢٢,٩ مليار وحدة (٤٦,١٪)، والفلبين بمقدار ١٠,١ مليار وحدة (٣٥,٥٪)، وماليزيا بمقدار ١٩,٧ مليار وحدة (٣١,٢٪). كما زادت احتياطيات البرازيل بمقدار ٣٨,٥ مليار وحدة بمعدل ٢٢,٦٪، وروسيا بمقدار ٩,٦ مليار وحدة بمعدل ٣,٣٪.

وعلى مستوى الدول المتقدمة، اقتصرت الزيادة فى احتياطياتها على ٦٧,٣ مليار وحدة بمعدل ٣,١٪، خلال السنة لتصل إلى ٢,٢١ تريليون وحدة بنهاية يونيو ٢٠١١. وجاء ذلك انعكاسا لزيادة احتياطيات الولايات المتحدة بمقدار ٨,٦ مليار وحدة وبمعدل ١١,٣٪، والمملكة المتحدة بمقدار ٨,٤ مليار وحدة وبمعدل ٢٠,٣٪، وكوريا بمقدار ٨,٠ مليار وحدة وبمعدل ٤,٣٪. كما زادت احتياطيات دول منطقة اليورو بمقدار ٦,٢ مليار وحدة بمعدل ٣,٢٪ لزيادة احتياطيات بعض الدول مثل فرنسا بمقدار ٦,٨ مليار وحدة وبمعدل ٢٢,١٪. وقد حد من ارتفاع احتياطيات المنطقة ككل تراجع احتياطيات ألمانيا بمقدار ٠,٢ مليار وحدة معدل ٠,٤٪، وإيطاليا بمقدار ١,٢ مليار وحدة بمعدل ٣,٩٪، والسويد بمقدار ٤,٣ مليار وحدة بمعدل ١٣,٣٪. هذا، وقد ساهم تراجع احتياطيات اليابان إثر زلزال مارس الماضى بمقدار ١,٧ مليار وحدة بمعدل ٠,٢٪ فى الحد من ارتفاع احتياطيات الدول المتقدمة ككل خلال السنة المالية موضوع التقرير.

الفصل الثانى : البنك المركزى المصرى

٢/١- السياسة النقدية
٢/٢- نقود الاحتياطى
٢/٣- نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات
٢/٤- السيولة المحلية والأصول المقابلة لها
٢/٥- نشاط قطاع الرقابة والإشراف
٢/٦- تطوير القطاع المصرفى
٢/٧- إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية
٢/٨- الدين العام المحلى و الدين الخارجى
٢/٩- تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى

الفصل الثاني
البنك المركزى المصرى

١/٢ – السياسة النقدية

يسعى البنك المركزى المصرى إلى تحقيق الهدف النهائى للسياسة النقدية المتمثل فى استقرار الأسعار، وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم فى بناء الثقة ودعم الاستثمار، بالإضافة إلى تحقيق معدل النمو الاقتصادى المستهدف.

ويعتبر سعر العائد على المعاملات لليلة واحدة Overnight Inter-bank Interest Rate هو الهدف التشغيلى للسياسة النقدية، حيث يتم استخدام هيكل لتنفيذ السياسة النقدية يعتمد على نظام إطار لأسعار الفائدة Corridor System، ويمثل سعر عائد الإقراض لليلة واحدة حده الأقصى وسعر عائد الإيداع لليلة واحدة حده الأدنى.

وجاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى فى اجتماعاتها الدورية (وعددها ثمانية اجتماعات) خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ متوافقة مع تطورات معدل التضخم وتقدير اللجنة لحجم الضغوط التضخمية. فقد قررت اللجنة فى هذه الاجتماعات الإبقاء على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لديه لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪، و ٩,٧٥٪ سنوياً على الترتيب، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم والذى يبلغ ٨,٥٠٪ سنوياً. وقد استمرت هذه الأسعار سارية خلال فترة إعداد التقرير وما بعدها وحتى اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١، حيث قررت فيه رفع سعر عائد الإيداع بمقدار مائة نقطة مئوية ليبلغ ٩,٢٥٪، وسعر عائد الإقراض لليلة واحدة بمقدار خمسين نقطة ليبلغ ١٠,٢٥٪، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بمقدار مائة نقطة ليبلغ ٩,٥٪.

وفى ضوء التطورات السياسية التى شهدتها مصر خلال النصف الثانى من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، والتى أدت إلى تغير فى مستوى النشاط الاقتصادى وأداء الأسواق المالية وانعكاس ذلك على موقف السيولة المتاح فى السوق، قررت لجنة السياسة النقدية فى اجتماعها بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١١ البدء فى إجراء عمليات إعـــادة شراء (Repo) بشكل منتظم ضمن الإطار التشغيلى للسياسة النقدية للبنك المركزى المصرى بصورة أسبوعية. ويستهدف ذلك توفير السيولة اللازمة لوحدات الجهاز المصرفى التى قد تواجه ضغوطاً فى موقف السيولة المتاحة لديها. وقد حددت اللجنة أجل هذه العمليات بـ ٧ أيام وبمعدل عائد تحدده اللجنة فى كل اجتماع. وقد تم تحديد معدل العائد على تلك العمليات عند ٩,٢٥٪ سنوياً واستمر هذا المعدل سارياً، حتى اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١، حيث قررت رفع سعر عائد عمليات إعادة الشراء بمقدار خمسين نقطة مئوية ليصبح ٩,٧٥٪.

ويوضح الجدول التالى أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزى وفقاً لقرارات لجنة السياسة النقدية فى الاجتماعات الثمانية التى عقدت خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١:

	سعر عائد الإيداع لليلة واحدة	سعر عائد الإقراض لليلة واحدة	سعر الائتمان والخصم
١٧ يونيـــو ٢٠١٠	٨,٢٥٪	٩,٧٥٪	٨,٥٠٪
٢٩ يوليـــو ٢٠١٠	تثبيت	تثبيت	تثبيت
١٦ سبتمبر ٢٠١٠	"	"	"
٤ نوفمبـــر ٢٠١٠	"	"	"
١٦ ديسمبر ٢٠١٠	"	"	"
٢٧ ينايـــر ٢٠١١	"	"	"
١٠ مـــارس ٢٠١١	"	"	"
٢٨ أبريـــل ٢٠١١	"	"	"
٩ يونيـــو ٢٠١١	"	"	"

وبالنظر الى وجود فائض فى السيولة لدى الجهاز المصرفى خلال الفترة من أول يوليو ٢٠١٠ حتى نهاية يناير ٢٠١١، فقد اقترب المتوسط المرجح لسعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة من سعر عائد الإيداع لليلة واحدة لدى البنك المركزى المصرى. إلا أنه فى ضوء الأحداث السياسية التى شهدتها مصـــر وانعكاسها اقتصادياً على سوق النقد، فقد انخفض رصيد فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي، الأمر الذى انعكس على ارتفاع المتوسط المرجح لسعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة خلال النصف الثانى من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليتذبذب حول منتصف الكوريدور، وهو ما يوضحه الرسم البيانى التالى:-

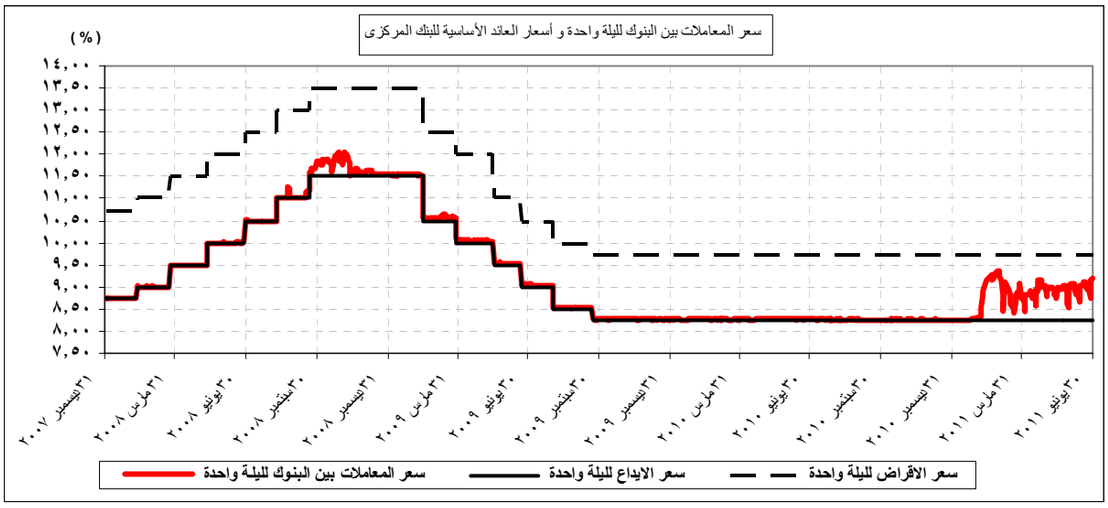

وقد انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية على الاستقرار النسبى لأسعار العائد[+] على ودائع وقروض العملاء، حيث بلغ متوسط سعر العائد على الودائع لأجل ٣ شهور نحو ٦,٦٪ سنويا فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٦,٣٪ سنويا فى نهاية يونيو ٢٠١٠، وبلغ متوسط سعر عائد الإقراض للعملاء لأجل سنة نحو ١١,٠٪ سنويا فى نهاية يونيو ٢٠١١، مقابل ١١,١٪ سنويا فى نهاية يونيو ٢٠١٠.

عمليات السوق المفتوح :

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ تراجعاً فى الرصيد القائم للسيولة التى قام البنك المركزى بامتصاصها من خلال عمليات ربط ودائع لديه، ويعزى ذلك بصفة أساسية الى زيادة مبيعات البنك المركزى من النقد الأجنبى للبنوك، فقد بلغ رصيد عمليات الودائع المربوطة فى إطار السوق المفتوحة نحو ١٠١,٥ مليار جنيه فى نهايـــة يونيو ٢٠١٠ ثم تراجع هذا الرصيد ليصل الى نحو ٨٣,١ مليار جنيه فى نهاية يناير ٢٠١١، واستمر فى الانخفاض التدريجى خلال الفترة المتبقية من السنة المالية. ومع قيام البنك المركزى بإجراء عمليات إعادة شراء (Repo) لضخ سيولة لبعض البنوك بداية من مارس ٢٠١١، فقد أسفر صافى عمليات السوق المفتوحة (الامتصاص، والضخ) فى نهاية يونيو ٢٠١١ عن عمليات ضخ سيولة بلغت قيمتها ١٤,٥ مليار جنيه.

+ تم تجميع بيانات أسعار العائد (ودائع وقروض) من خلال نظام مراقبة السوق النقدى المحلى (DMMS) والذى بدأ منذ يونيو ٢٠١٠.

٢/١/٢- نقود الاحتياطى

بلغت نقود الاحتياطى ٢٥١,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ بزيادة قدرها ٤٧,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٢٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٦,٠٪ خلال السنة المالية السابقة. وانعكست الزيادة فى نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير فى نمو النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى بمقدار ٣٤,٨ مليار جنيه، وودائع البنوك بالعملة المحلية لديه بمقدار ١٣,١ مليار جنيه.

نقود الاحتياطى والأصول المقابلة*

(القيمة بالمليون جنيه)

	الأرصدة فى نهاية يونيو ٢٠١١	التغير خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ قيمة	التغير خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ قيمة
أ- نقود الاحتياطى	**٢٥٠٩٩٢**	**٢٧٩٦٧**	**٤٧٩٢١**
- النقد المتداول خارج البنك المركزى	١٧٩٠٩٦	١٧٩٨٥	٣٤٨٤٣
- ودائع البنوك بالعملة المحلية	٧١٨٩٦	٩٩٨٢	١٣٠٧٨
ب- الأصول المقابلة	**٢٥٠٩٩٢**	**٢٧٩٦٧**	**٤٧٩٢١**
صافى الأصول الأجنبية	**١٤٧١٩٧**	**١٨٥٠٢**	**(٤٣٠٣٧)**
الأصول الأجنبية	١٥٦٣٣١	٢٥٥٥٠	(٤٢٢٧٤)
الخصوم الأجنبية	٩١٣٤	٧٠٤٨	٧٦٣
صافى الأصول المحلية	**١٠٣٧٩٥**	**٩٤٦٥**	**٩٠٩٥٨**
المطلوبات من الحكومة (صافى)	١٠٢٥٦٢	١١٩٩٨	٢١٩٥١
المطلوبات من البنوك (صافى)	١٤٧	٢٨٦٧٦	(٢٨٨٦٣)
صافى البنود الأخرى	١٠٨٦	(٣١٢٠٩)	٩٧٨٧٠

* مشتقة من ميزانية البنك المركزى.

وفيما يتعلق **بمكونات نقود الاحتياطى**، فقد استحوذ النقد المتداول خارج البنك المركزى على الجزء الأكبر (٧٢,٧٪) من الزيادة فيها، حيث ارتفع بمقدار ٣٤,٨ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٢٪ خلال سنة التقرير مقابل ١٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٤,٢٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى ١٧٩,١ مليار جنيه، وبما يمثل ٧١,٤٪ من نقود الاحتياطى فى نهاية يونيو ٢٠١١. كما زادت ودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزى بمقدار ١٣,١ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ١٠,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٤٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل إلى ٧١,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١.

ويلاحظ من متابعة التطورات التى طرأت على نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير، أن ٦٨,٠٪ من الزيادة فيها تركزت فى النصف الثانى (يناير/ يونيو ٢٠١١) من تلك السنة، وهى فترة قيام ثورة ٢٥ يناير وما بعدها. فقد ارتفعت نقود الاحتياطى خلال تلك الفترة بمقدار ٣٢,٦ مليار جنيه بمعدل ١٤,٩٪. وكان للنقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى الأثر الأكبر فى ذلك، حيث زاد خلال تلك الفترة بمقدار ٢٥,٩ مليار جنيه بمعدل ١٦,٩٪ وبما يمثل ٧٤,٣٪ من اجمالى الزيادة فى النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى خلال السنة بأكملها. ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزى بزيادة كميات النقد المصدر خلال تلك الفترة لمواجهة عمليات السحب من حسابات ودائع العملاء التى زادت نتيجة للظروف والتداعيات التى صاحبت فترة قيام الثورة وما بعدها.

وجاءت الزيادة فى النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى نتيجة لزيادة رصيد النقد المصدر بمقدار ٣٣,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٢٪ خلال سنة التقرير (مقابل زيادة اقتصرت على ١٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١٤,٣٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل رصيده الى ١٨٠,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١.

النقد المصدر*

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	رصيد النقد المصدر	التغير خلال السنة	
		القيمة	٪
٢٠٠٧	٩٣٤٩٩	١٤٢٤٦	١٨,٠
٢٠٠٨	١١٢٧٠٥	١٩٢٠٦	٢٠,٥
٢٠٠٩	١٢٧٩١٢	١٥٢٠٧	١٣,٥
٢٠١٠	١٤٦٢٢٠	١٨٣٠٨	١٤,٣
٢٠١١	١٨٠١١٨	٣٣٨٩٨	٢٣,٢

* يتضمن العملة المعاونة التى تصدرها وزارة المالية

وبالنسبة لمكونات غطاء الإصدار، فقد ارتفعت قيمة الذهب بنحو ٤,٠ مليار جنيه نتيجة لإعادة تقييمه فى ٣٠ يونيو ٢٠١١ ليصل رصيده إلى ١٦,٣ مليار جنيه. وارتفعت أيضا قيمة سندات الحكومة المصرية بمقدار ٩,١ مليار جنيه لتبلغ ١٣١,٦ مليار جنيه، كما تم إضافة ما يعادل ١٢,٦ مليار جنيه من العملات الأجنبية وما يعادل ٨,٢ مليار جنيه من الصكوك الأجنبية إلى غطاء الإصدار. وبذلك يتكون هيكل الغطاء فى نهاية يونيو ٢٠١١ من ٧٣,٢٪ سندات الحكومة المصرية، ٩,١٪ ذهب، ١٣,٢٪ نقد أجنبى، و ٤,٥٪ صكوك أجنبية.

ويشير توزيع النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى إلى أنه رغم حدوث بعض الانخفاض فى الأهمية النسبية لاجمالى المتداول من فئات النقد الكبيرة (مائتا جنيهاً، مائة جنيهاً، خمسون جنيهاً) كنسبة من اجمالى النقد المتداول، فإنها مازالت عند مستوى مرتفع بلغ ٩٠,٥٪ (مقابل ٩٢,١٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠). ويعزى ذلك أساساً إلى تصاعد الأهمية النسبية للمتداول من الورقة فئة المائتا جنيهاً من ٣١,٥٪ إلى ٣٧,٢٪، وفى المقابل انخفضت الأهمية النسبية للمتداول من فئتى المائة جنيهاً والخمسون جنيهاً لتبلغ ٥٣,٣٪ (مقابل ٦٠,٦٪)، وهو ما يعكس تزايد قيمة التعاملات مع ارتفاع الأسعار.

النقد المتداول حسب الفئات*

(القيمة بالمليون جنيه)

فئات النقد	يونيو ٢٠١٠		يونيو ٢٠١١		معدل التغير خلال السنة المالية	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
الإجمالى	**١٤٤٢٥٣**	**١٠٠**	**١٧٩٠٩٦**	**١٠٠,٠**	**١٤,٢**	**٢٤,٢**
البنكنوت المتداول	**١٤٣٩٤٧**	**٩٩,٨**	**١٧٨٧٧٢**	**٩٩,٨**	**١٤,٣**	**٢٤,٢**
٢٥ قرشا	١٨٤	٠,١	١٦١	٠,١	١٦,٣	(١٢,٥)
٥٠ قرشا	٢٩٢	٠,٢	٣٠٢	٠,٢	(٤,٩)	٣,٥
١ جنيه	٨٤٣	٠,٦	٩٠٧	٠,٥	٩,٥	٧,٦
٥ جنيهات	١٤٩٥	١,٠	٢٦٥٤	١,٥	١٨,٩	٧٧,٥
١٠ جنيهات	٢٨٤٤	٢,٠	٢٨٨٦	١,٦	(٢,٣)	١,٥
٢٠ جنيها	٥٤٨٠	٣,٨	٩٦٧٢	٥,٤	(١٣,٠)	٧٦,٥
٥٠ جنيها	١٨٧٠٤	١٣,٠	٢٢٢٤٦	١٢,٤	(١٨,٣)	١٨,٩
١٠٠ جنيه	٦٨٦٤١	٤٧,٦	٧٣٢٦٩	٤٠,٩	١٢,٨	٦,٧
٢٠٠ جنيه **	٤٥٤٦٤	٣١,٥	٦٦٦٧٥	٣٧,٢	٤٩,٠	٤٦,٧
العملة المعاونة	**٣٠٦**	**٠,٢**	**٣٢٤**	**٠,٢**	**٦,٦**	**٥,٩**

* يمثل الفرق بين النقد المصدر والنقدية بخزائن البنك المركزى

** تم طرح الورقة فئة المائتا جنيه للتداول ابتداءاً من مايو ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق **بالأصول المقابلة لنقود الاحتياطى**، فقد جاءت الزيادة فيها خلال سنة التقرير كمحصلة لزيادة صافى الأصول المحلية وتراجع صافى الأصول الأجنبية، حيث كان لصافى الأصول المحلية مساهمة موجبة فى معدل نمو نقود الاحتياطى بنحو ٤٤,٨ نقطة مئوية، حد منها المساهمة السالبة لصافى الأصول الأجنبية بنحو ٢١,٢ نقطة مئوية.

وتصاعد صافى الأصول المحلية بمقدار ٩٠,٩ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل زيادة اقتصرت على ٩,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ١٠٣,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع صافى مطلوبات البنك المركزى من الحكومة بمقدار ٢١,٩ مليار جنيه تبعا لزيادة المطلوبات منها بمقدار ٣٩,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٦,٢٪ وزيادة ودائعها بمقدار ١٧,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٩٪. كما كان لصافى البنود الموازنة أثرا توسعيا كبيرا على نقود الاحتياطى، حيث زاد بمقدار ٩٧,٩ مليار جنيه ليتحول رصيده السالب إلى رصيد موجب خلال سنة التقرير. ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى تراجع رصيد الودائع المربوطة لدى البنك المركزى فى إطار عمليات السوق المفتوحة، والتى كان يستخدمها البنك المركزى لامتصاص فائض السيولة، بمقدار ٩٩,٤ مليار جنيه، بل أنه قام بإجراء عمليات إعادة شراء (Repo) لضخ سيولة للبنوك منذ مارس ٢٠١١، وذلك بسبب تغير أوضاع السيولة لديها فى ظل قيام البنك المركزى بزيادة مبيعاته من النقد الأجنبى لها. وقد بلغ رصيد عمليات إعادة الشراء ١٦,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١.

وانخفض صافى مطلوبات البنك المركزى من البنوك بمقدار ٢٨,٩ مليار جنيه كمحصلة لتراجع المطلوبات منها بمقدار ٢٦,٤ مليار جنيه نتيجة لانخفاض إيداعات البنك المركزى لدى هذه البنوك بالعملات الأجنبية، وارتفاع ودائعها لديه بتلك العملات بما يعادل ٢,٥ مليار جنيه.

وبالنسبة لصافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى، فقد تراجع بما يعادل ٤٣,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٦٪، مقابل تصاعد بما يعادل ١٨,٥ مليار جنيه بمعدل ١٠,٨٪، ليصل إلى ما يعادل ١٤٧,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاء التراجع كنتيجة أساسية لانخفاض الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٤٢,٣ مليار جنيه بمعدل ٢١,٣٪ خلال السنة، مقابل تصاعد بما يعادل ٢٥,٦ مليار جنيه بمعدل ١٤,٨٪ خلال السنة المالية السابقة، لتبلغ مايعادل ١٥٦,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. أما الخصوم الأجنبية لدى البنك المركزى فقد زادت بما يعادل ٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٩,١٪ خلال السنة، مقابل زيادة بما يعادل ٧,٠ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ما يعادل ٩,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١.

٣/٢- نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات

استمر البنك المركزى المصرى فى العمل على تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز سلامة واستقرار النظام المالى والحد من المخاطر الائتمانية، وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية فى تسوية المدفوعات. وقد عزز وجود نظام دفع قومى من الاستقرار المالى فى مصر، خاصة خلال ثورة ٢٥ يناير مما ساعد على استقرار النظام المصرفى. ومن الإجراءات التى اتخذت فى هذا المجال خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مايلى:

فى إطار نظم الدفع

- استمرار العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS)، وذلك لإجراء عمليات الانتربنك والتحويلات بين البنوك المصرية وعمليات إدارة السيولة وإدارة الاحتياطى القانونى لدى البنك المركزى، ويبلغ متوسط العمليات التى يجرى تسويتها يومياً مليار جنيه.

- إدارة عمليات صرف المعاشات عن طريق بطاقات الخصم من ماكينات الصارف الآلى، وذلك بالتنسيق بين الهيئة القومية للتأمين والمعاشات والبنك المركزى المصرى والبنوك العاملة بالمشروع. وقد تم صرف مانسبته ٩٠٪ من المعاشات الشهرية من خلال الصارفات الآلية للبنوك.

- إطلاق خدمة الدفع المباشر بغرفة المقاصة الالكترونية بين البنوك فى شركة بنوك مصر بشكل رسمى فى أول يونيو ٢٠١٠، ويتم من خلالها حوالى ٢٠٠ ألف عملية شهريا من المنتظر زيادتها تدريجيا. ويجرى حاليا التجهيز لإطلاق خدمة الخصم المباشر والمنتظر تشغيلها بشكل تجريبى فى النصف الأول من عام ٢٠١٢. وتسمح هذه الخدمات بتوسيع قاعدة عمليات الدفع الالكترونى، وهو ما يسرع من حركة انتقال الأموال بين الأفراد وبالتالى زيادة الناتج القومى.

- توزيع أكثر من مليون بطاقة بنكية للمرتبات ومليون بطاقة بنكية أخرى للمعاشات، بالإضافة إلى مليون وخمسمائة ألف بطاقة تخص أصحاب المعاشات يتـم صرفها من منافذ الهيئة القومية للتأمين والمعاشات، وذلك فى اطار مشروع صرف مرتبات العاملين بالدولة عن طريق البطاقات الالكترونية.

- يجرى حاليا العمل مع وزارة المالية لتحويل المدفوعات الحكومية إلى مدفوعات الكترونية تتم عن طريق البنوك من خلال غرفة المقاصة الالكترونية بدلا من الشيكات الورقية. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة الإجراءات الحكومية وزيادة الرقابة والضبط لعمليات الدفع الحكومية. ومن المنتظر البدء فى العمل بتلك المنظومة فى النصف الأول من عام ٢٠١٢.

- يتم العمل الآن بالبنك المركزى المصرى على التجهيز للإشتراك فى غرفة المقاصة الالكترونية لدول الكوميسا. ويستهدف المشروع دعم التبادل التجارى مع دول الكوميسا لما تمثله من بعد للأمن القومى المصرى. وجارى دراسة قواعد وإجراءات العمل الداخلية بالبنك وتوقيع الاتفاقيات الخاصة بالمشروع مع منظمة الكوميسا ومع بنك موريشيوس المركزى.

فى إطار تكنولوجيا المعلومات

- يتم حاليا تطويـــر قاعدة بيانات وحدات القطاع المصرفى بالبنك المركزى المصرى، من خلال إعداد قاعدة بيانات موحدة Data Warehouse تتوافق مع القواعد المعمول بها دولياً، وذلك لخدمة قطاعات البنك فى الحصول على تقارير تتسم بالدقة والشفافية حتى تتمكن من متابعة أداء وحدات القطاع المصرفى واتخاذ القرارات المناسبة.

- جارى العمل على إنشاء مركز معلومات احتياطى دائم للبنك المركزى، بجانب مركز المعلومات الرئيسى الحالى بمبنى الجمهورية بالقاهرة، ليتم استخدامه كبديل فى حالة عدم توافـر الخدمة من المركز الرئيسى الحالى، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمة بدقة وفى التوقيت المناسب، مع الأخذ فى الاعتبار أن يتوافق مركز المعلومات الاحتياطى مع القواعد والاشتراطات الدولية المعمول بها. وتم اختيار مبنى البنك المركزى بمدينة طنطا لهذا الغرض واعتماد الدراسة الخاصة بهذه المهمة، وكذا البدء فى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ المشروع.

- حرصا من البنك المركزى على تأمين المعلومات الخاصة بالبنوك، خاصة مع تزايد مخاطر استخدام شبكة الانترنت، وقيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية عبر هذه الشبكة، فقد تبنى البنك المركزى مشروعاً يلزم البنوك بتقييم وتحديد نقاط الضعف بشبكة المعلومات التى تخدم نظامى العمليات المصرفية وموقع البنك الالكترونى عبر شبكة الانترنت. هذا بالإضافة إلى مراجعة تصميم أنظمة تأمين المعلومات، وإجـــراء اختبارات الاختراق بالتعاون مع الشركات المتخصصة. وألزم المشروع البنوك بتقديم خطة علاج لنقاط الضعف التى يتم اكتشافها من خلال الاتفاق مع الشركات المتخصصة فى هذا الشأن، وموافاة البنك المركزى بتقرير عن تقييم وتحديد نقاط الضعف، وآخر عن خطة العلاج، والتقرير الثالث عن اختبارات الاختراق. وبالفعل انتهت جميع البنوك من تسليم التقارير المطلوبة للبنك المركزى الذى يقوم بدوره بتحليل البيانات الواردة بتلك التقارير وبصدد إصدار التقرير النهائى بالتوصيات اللازمـــة فى هذا الشأن.

- سعياً من البنك المركزى لميكنة إجراءات التقدم بعطاءات الاكتتاب فى سندات وأذون الخزانة المصرية وشهادات البنك المركزى المطروحة للاكتتاب العام، فقد تم استحداث نظام الكتروني يستهدف قيام المتعاملين الرئيسيين وغير الرئيسيين بتقديم عطاءاتهم مباشرة (Online) عن طريق نظام تسجيل العطاءات بالبنك المركزى (Auction Portal System) من خلال شبكة المعلومات الخاصة المؤمنة بين البنوك والبنك المركزى المصرى وفقاً لضوابط محددة.

- تبعاً لخطة تطوير الأنظمة الالكترونية بدار طباعة النقد، تم معاونة الدار فى تحويل بعض الأنظمة وبرامج التشغيل بما يتفق مع الأنظمة المطورة بالبنك المركزى. ونظراً لما يتطلبه تطوير الأنظمة من تحديث البنية التكنولوجية التحتية الخاصة بالدار، فيتم حالياً تحديث البنية التحتية لشبكة المعلومات والاتصالات بمبانى دار طباعة الهرم.

- فى إطار خطة تطوير فروع البنك المركزى وتحديث الأنظمة الالكترونية التى تعمل بها، يتم حالياً دراسة توحيد نظام الحسابات المعمول به بالبنك وتعميم تطبيقه بجميع الفروع (الإسكندرية، المهندسين، بورسعيد). وقد تم بالفعل اتخاذ الخطوات التمهيدية فى هذا الشأن، واتفق على أن يتم البدء بفرع الإسكندرية والانتهاء بفرع بورسعيد.

١/٣/٢- خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

سجلت بيانات التسوية اللحظية (RTGS) على التحويلات المصرفية المنفذة بالجنيه المصرى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، والذى بدأ العمل به منذ منتصف مارس ٢٠٠٩، ارتفاعاً فى عدد الرسائل المنفذة وقيمتها ١٢٤٨,٧ ألف رسالة قيمتها ١٥٨٧٩,٧ مليار جنيه، مقابل ١١٩١,٤ ألف رسالة قيمتها ١٣٢٧٤,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات تشمل تحويلات البنوك والعملاء وعمليات أذون الخزانة ومصر للمقاصة والمحول القومى، وعمليات الكوريدور والإيداعات لأغراض السياسة النقدية.

خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS)
وشبكة السويفت بالعملة المحلية

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون جنيه)	التغير خلال السنة	
			العدد	القيمة
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٠٠٦٦٨	٣٠٩٢٤٠١	١٧٥٤٣٢	٨١٢٢٠٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٨٩٧٢٠٥	٥٢٩٤٣٥٧	١٩٦٥٣٧	٢٢٠١٩٥٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٩١٣٧٤	١٣٢٧٤٦٧٧	٢٩٤١٦٩	٧٩٨٠٣٢٠
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٤٨٦٩٢	١٥٨٧٩٧٠١	٥٧٣١٨	٢٦٠٥٠٢٤

ويتضح من متابعة إحصاءات غرفة المقاصة الإلكترونية بالبنك المركزى المصرى، والتى أصبحت داخل نظام (RTGS) منذ بداية تطبيقه، ارتفاع كل من عدد وقيمة الأوراق المتبادلة خلال سنة التقرير. فقد بلغ عددها ١٣٠١٢ ألف ورقة بقيمة إجمالية ٦٢٦,٨ مليار جنيه مقابل ١٢٩٩٤ ألف ورقة بقيمة إجمالية ٥٨٤,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد ترتب على ذلك ارتفاع متوسط قيمة الورقة إلى ٤٨,٢ ألف جنيه خلال السنة مقابل ٤٥,٠ ألف جنيه خلال السنة المالية السابقة.

نشاط غرفة المقاصة بالبنك المركزى المصرى

خلال السنة المالية	عدد الأوراق (بالألف)	قيمة الأوراق (بالمليون جنيه)	معدل التغير فى	
			العدد	القيمة
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١١٧٢٤	٤٨٣١١٣	١١,٩	٣٥,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢٠٦٢	٥٤٨٠٣٨	٢,٩	١٣,٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٩٩٤	٥٨٤٥٤٦	٧,٧	٦,٧
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٠١٢	٦٢٦٧٥٧	٠,١	٧,٢

وقد أظهرت العمليات المنفذة بالعملات الأجنبية وفقا لنظام (Fin-Copy) ـ باستخدام نظام السويفت ـ ارتفاع كل من عددها وقيمتها، حيث بلغ عدد العمليات المنفذة ١٥,١ ألف عملية قيمتها ٨٨,١ مليار دولار، مقابل ١٢,٢ ألف عملية بقيمة قدرها ٧٠,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار الأمريكى

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون دولار)	التغير خلال السنة	
			العدد	القيمة
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٣٩٢٥	١٠٥٥٨٧	١٨٥٥	٢٦٥٩٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢٣٦٥	٨٣٠١٩	(١٥٦٠)	(٢٢٥٦٧)
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٢٠٤	٧٠٠٠٨	(١٦١)	(١٣٠١١)
٢٠١١/٢٠١٠	١٥٠٦٦	٨٨٠٥٢	٢٨٦٢	١٨٠٤٤

٤/٢ – السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

سجلت السيولة المحلية زيادة قدرها ٩١,٩ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مقابل ٨٦,٢ مليار جنيه بمعدل ١٠,٤٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ١٠٠٩,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاءت الزيادة المحققة خلال سنة التقرير كمحصلة لتصاعد صافى الأصول المحلية، وتراجع صافى الأصول الأجنبية، حيث كانت مساهمة صافى الأصول المحلية فى معدل نمو السيولة المحلية موجبة بنحو ١٣,٢ نقطة مئوية، وقامت البنوك بتوظيف جانب من السيولة لديها فى أذون على الخزانة العامة بنحو ٧٤,٠ مليار جنيه، فى حين كانت مساهمة صافى الأصول الأجنبية سالبة بنحو ٣,٢ نقطة مئوية.

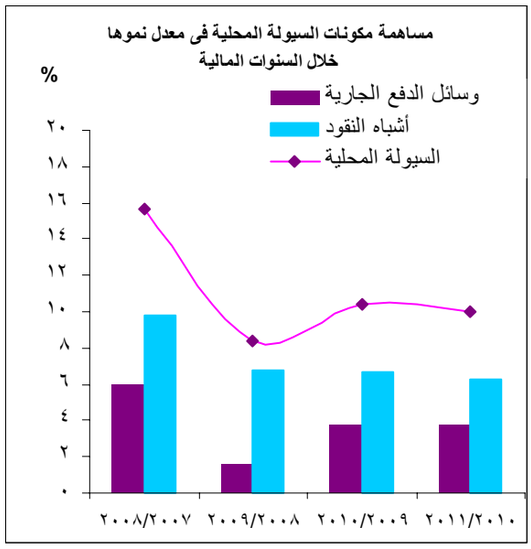

وانعكست الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير فى نمو المعروض النقدى وأشباه النقود. فقد ارتفع المعروض النقدى بمقدار ٣٤,٧ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪، (مقابل ٣١,٠ مليار جنيه بمعدل ١٧,٠٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل إلى ٢٤٨,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاء معظم الزيادة خلال سنة التقرير نتيجة لارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار ٣٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٢٪ (مقابل ١٧,١ مليار جنيه بمعدل ١٤,٤٪)، ليصل إلى ١٦٧,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. ويلاحظ تركز ما يقرب من ثلاثة أرباع الزيادة (٧٤,٢٪) خلال سنة التقرير فى النصف الثانى منها، والذى ارتفع خلاله النقد المتداول بمقدار ٢٤,٣ مليار جنيه بمعدل ١٦,٩٪. ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزى بزيادة كمية النقد المصدر لمواجهة عمليات السحب المفاجئ من حسابات ودائع العملاء التى زادت فى تلك الفترة نظرا للظروف والتداعيات المصاحبة لثورة ٢٥ يناير.

اقتصرت الزيادة فى الودائع الجارية بالعملة المحلية لدى البنوك خلال السنة على ٢,٠ مليار جنيه بمعدل ٢,٥٪ (مقابل ١٤,٠ مليار جنيه بمعدل ٢١,٦٪) لتصل إلى ٨٠,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاءت الزيادة خلال سنة التقرير نتيجة لزيادة ودائع القطاع الخاص بنحو ٤,٢ مليار جنيه، حد منها تراجع ودائع قطاع الأعمال العام بنحو ٢,٢ مليار جنيه.

زادت أشباه النقود بمقدار ٥٧,٢ مليار جنيه بمعدل ٨,١٪ خلال سنة التقرير (مقابل ٥٥,٢ مليار جنيه بمعدل ٨,٥٪ خلال السنة المالية السابقة)، لتبلغ ٧٦٠,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاءت الزيادة خلال السنة نتيجة لتصاعد الودائع غير الجارية بالعملة المحلية، والودائع بالعملات الأجنبية. فقد ارتفعت الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار ٣٨,٤ مليار جنيه بمعدل ٧,٠٪ لتصل إلى ٥٨٣,٧ مليار جنيه وبما يمثل ٧٦,٧٪ من اجمالى أشباه النقود، و ٥٧,٨٪ من اجمالى السيولة فى نهاية يونيو ٢٠١١.

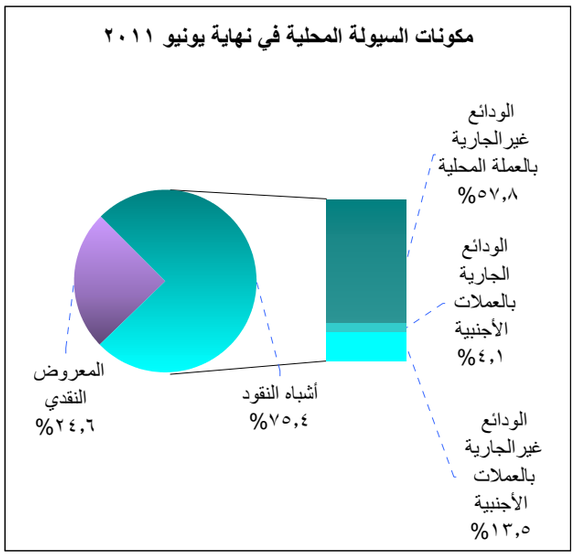

وقد فاقت الزيادة فى الودائع غير الجارية بالعملة المحلية للقطاع العائلى مقدار الزيادة فى اجمالى تلك الودائع، حيث زادت بنحو ٥٢,١ مليار جنيه، حد منها تراجع ودائع قطاعى الأعمال الخاص والعام بنحو ١٢,٥ مليار جنيه، و ١,٢ مليار جنيه على الترتيب. ويلاحظ أن النصف الثانى من سنة التقرير شهد تراجع أرصدة الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بنحو ٨,٧ مليار جنيه بمعدل ١,٥٪. وتركز التراجع خلال النصف الثانى فى انخفاض ودائع قطاع الأعمال الخاص بنحو ٢٤,٥ مليار جنيه، وكذا ودائع قطاع الأعمال العام بنحو ٢,٢ مليار جنيه، وحد من هذا التراجع زيادة ودائع القطاع العائلى بنحو ١٨,٠ مليار جنيه.

وارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية لكافة القطاعات بما يعادل ١٨,٨ مليار جنيه بمعدل ١١,٩٪ مقابل تراجع بما يعادل ٩,١ مليار جنيه بمعدل ٥,٤٪ لتصل إلى ما يعادل ١٧٧,٠ مليار جنيه بما يمثل ٢٣,٣٪ من اجمالى أشباه النقود فى نهاية يونيو ٢٠١١. ويلاحظ تحقق كل الزيادة خلال سنة التقرير فى النصف الثانى منها، والذى ارتفعت خلاله تلك الودائع بما يعادل ١٨,٩ مليار جنيه بمعدل ١٢,٠٪.

وقد أسفرت التطورات السابقة عن زيادة الودائع بالعملات الأجنبية إلى اجمالى الودائع (معدل الدولرة) من ٢٠,٢١٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٢١,٠٣٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١، وهو ما يعكس الاتجاه نحو الإيداع بالعملات الأجنبية، خاصة مع حالة عدم التيقن تجاه التقلبات التى يمكن أن تطرأ على سعر صرف الجنيه المصرى نتيجة للتطورات التى شهدتها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. وإن كان هذا الاتجاه يعتبر محدوداً أخذاً فى الاعتبار أن الودائع غير الجارية بالعملة المحلية للقطاع العائلى مازالت تمثل الجزء الأكبر (ما يقرب من ٦٥,٨٪) من اجمالى رصيد أشباه النقود فى نهاية يونيو ٢٠١١.

مساهمة الأصول المقابلة للسيولة المحلية فى معدل نموها

خلال السنة المالية المنتهية فى يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
معدل النمو فى السيولة المحلية (٪)	١٥,٧	٨,٤	١٠,٤	١٠,٠
صافى الأصول الأجنبية (٪)	١٢,٨	(٦,٥)	٣,٤	(٣,٢)
صافى الأصول المحلية (٪)	٢,٩	١٤,٩	٧,٠	١٣,٢

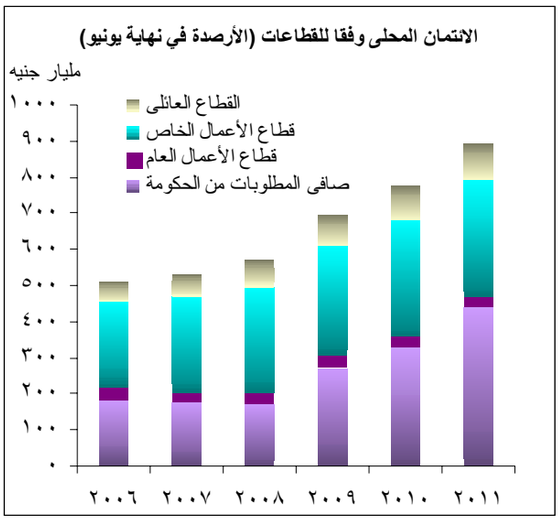

وقد ارتفع الائتمان المحلى بمقدار ١١٧,٥ مليار جنيه بمعدل ١٥,٢٪ خلال سنة التقرير (مقابل ٧٩,٩ مليار جنيه بمعدل ١١,٥٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل إلى ٨٩٢,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. ويلاحظ تحقق ما يقرب من ثلاث أرباع (٧٤,٦٪) الزيادة فى الائتمان المحلى خلال النصف الثانى من سنة التقرير، حيث ارتفع بنحو ٨٧,٧ مليار جنيه بمعدل ١٠,٩٪، واستحوذ القطاع الحكومى على ما نسبته ٨٢,٨٪ من تلك الزيادة.

ويعزى نحو ٩٤,٦٪ من الزيادة فى الإئتمان المحلى خلال سنة التقرير إلى زيادة الإئتمان المقدم للحكومة (شاملاً الهيئات العامة الإقتصادية) بمقدار ١١١,٢ مليار جنيه بمعدل ٣٤,١٪ (مقابل ٥٣,٠ مليار جنيه بمعدل ١٩,٤٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل رصيده الى نحو ٤٣٧,٣ مليار جنيه وبما يمثل ٤٩,٠٪ من اجمالى الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاءت تلك الزيادة انعكاساً لارتفاع ما فى حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار ١٠٢,٤ مليار جنيه، وزيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار ٣٠,٧ مليار جنيه من ناحية، وزيادة ودائعها بمقدار ٢١,٩ مليار جنيه من ناحية أخرى.

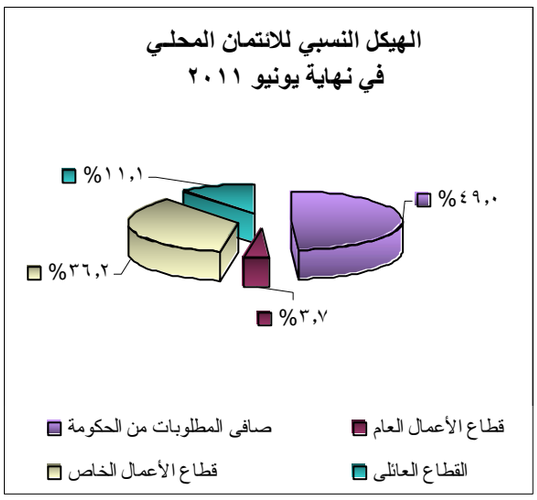

وارتفع الائتمان المقدم للقطاع العائلى بمقدار ٦,٤ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪، مقابل ٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,٧٪، لتصل مديونية هذا القطاع إلى ٩٩,٢ مليار جنيه وبما يمثل ١١,١٪ من اجمالى الائتمان المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١١. وزاد الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام بمقدار ٣,٠ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪، مقابل تراجع ٣,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,٥٪ ليصل رصيده إلى ٣٣,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاء التراجع خلال السنة السابقة نتيجة لعمليات تسوية المديونيات غير المنتظمة لقطاع الأعمال العام مع البنوك. هذا فى حين تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بمقدار ٣,١ مليار جنيه بمعدل ١,٠٪ خلال سنة التقرير (مقابل تصاعد بمقدار ٢١,٩ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪ خلال السنة المالية السابقة) لتصل مديونيته تجاه البنوك إلى ٣٢٣,٢ مليار جنيه تمثل ٣٦,٢٪ من اجمالى الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠١١.

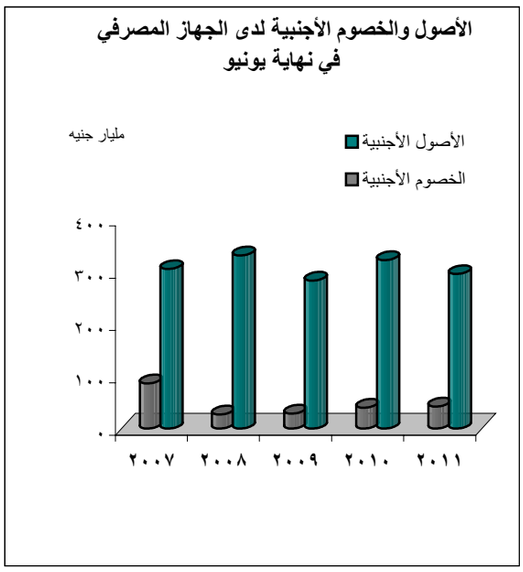

تراجع صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى بما يعادل ٢٨,٩ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪ ليصل إلى ما يعادل ٢٥٣,٥ مليار جنيه فى نهاية سنة التقرير (مقابل تصاعد بما يعادل ٢٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١١,١٪ خلال السنة المالية السابقة)، ويلاحظ أن التراجع خلال سنة التقرير تحقق خلال النصف الثانى منها، والذى انخفض خلاله صافى الأصول الأجنبية بما يعادل ٥١,٨ مليار جنيه، حد منه الزيادة التى تحققت خلال النصف الأول بما يعادل ٢٢,٨ مليار جنيه. وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٤٣,٠ مليار جنيه (نتيجة لتراجع أصوله الأجنبية بما يعادل ٤٢,٣ مليار جنيه، وزيادة التزاماته الأجنبية بما يعادل ٠,٧ مليار جنيه)، وزيادة صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ١٤,١ مليار جنيه. ويرتبط انخفاض صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بتدبير الاحتياجات التمويلية اللازمة لمواجهة تدفق جزء من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج تأثراً بالتداعيات المصاحبة لأحداث ٢٥ يناير.

كان لصافى البنود الموازنة أثرا توسعيا على السيولة المحلية بمقدار ٣,٣ مليار جنيه، كمحصلة لتدعيم حسابات رأس المال بمقدار ٢٤,٣ مليار جنيه، وتراجع كل من صافى المديونية والدائنيه بين البنوك بمقدار ١٥,٢ مليار جنيه، وصافى الأصول والخصوم غير المبوبة بمقدار ٥,٨ مليار جنيه.

٥/٢ – نشاط قطاع الرقابة والإشراف

يتولى البنك المركزى المصرى الإشراف على البنوك العاملة فى مصر للتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتقييم أدائها، آخذاً فى الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر إلى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية التى يصدرها البنك المركزى المصرى، ومن بينها الحدود الدنيا لنسب الاحتياطى والسيولة، والحدود القصوى للتوظيفات لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، والتوظيفات بالخارج، وكذا مدى توافق آجال استحقاقات الأصول والالتزامات لكل عملة على حـــده، فضلا عن بعض المعايير النوعية والتى تكفل – بجانب ما تقدم – حسن أداء البنوك وضمان أموال المودعين مثل قواعد الحوكمة وكفاءة نظم المعلومات ومعايير اللياقة والملائمة بالنسبة لمسئولى ومديرى القطاعات الرئيسية بالبنوك.

وقد أوضحت تداعيات الأزمات العالمية الأخيرة أن التعليمات الموضوعة والسياسات الإصلاحية، التي سبق وقام بها البنك المركزى بإعادة هيكلة البنوك وزيادة رؤوس أموالها وتدعيم إدارة المخاطر بها قد ساهمت إلى حد كبير في استيعاب آثارها. كما قام البنك المركزى بمتابعة الأزمات التى شهدتها العديد من الدول، خاصة بمجموعة اليـــورو، عن كثب بما يمكن من إتخاذ القرارات السريعة – إذا ما استدعت الحاجة – لتفادى تداعياتها السلبية فى الوقت المناسب.

هذا وقد قرر البنك المركزى المصرى خلال الربع الأخير من العام المالى ٢٠١٠/ ٢٠١١ والفترة التالية لـه مايلى:

١- موافاة البنوك بنماذج دراسة الأثر الكمى (QIS) فيما يتعلق بالدعامة الثانية Pillar II الخاصة بكل من مخاطر السيولة، ومخاطر التركز ومخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة بحسب الأساليب المقترحة كبداية للتطبيق التجريبى قبل صدور التعليمات الرقابية الخاصة بها.

٢- فى إطار ما شهدته سوق الأوراق المالية المصرية من أحداث غير عادية، تقرر السماح للبنوك بإعادة تبويب الأصول المالية بغرض المتاجرة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع خلال الفترة من أول يناير/ نهاية يونيو ٢٠١١ فقط، مع عدم اعتبار الانخفاض فى القيمة العادلة لها اضمحلالاً خلال هذه الفترة.

٣- موافاة البنوك بالقواعد والإجراءات التفصيلية الخاصة بتطبيق أحكام قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بشأن ضوابط حدود تركز توظيفات البنوك المسجلة بالبنك المركزى المصرى لدى الدول والمؤسسات المالية والمجموعات المالية فى الخارج.

٤- طلب قيام البنوك بفتح حساب لدى فروعها باسم مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا لتلقى التبرعات لذلك المشروع، وكذا فتح حساب لتلقى التبرعات للقضاء على العشوائيات، على أن يتم تحويل هذه التبرعات الواردة للبنوك إلى الحسابين المفتوحين لذات الغرض لـدى البنـك المركزى المصرى.

ونورد فيما يلى أهم التعليمات التى صدرت من البنك المركزى خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠:

١- دعم القطاع المصرفى ومساندته على احتواء الأحداث الحالية وما قد ينتج عنها من خسائر قـد تـؤثر سـلباً على أداء البنوك وسلامة الائتمان المصرفى بالنسبة لقروض التجزئة والمؤسسات.

٢- إرجاء خصم خسائر الاضمحلال الإضافية المحتسبة وفقاً لتعليمات حظر امتلاك أسهم فى الشركات غير المالية بما يزيد قيمته عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة.

٣- توجيه البنوك إلى الحد من تركز جزء كبير من أرصدة القروض والسلفيات فى شكل أرصدة حسابات جارية مدينة.

٤- مد استثناء عمليات استيراد كل من اللحوم والدواجن والسكر لحساب التجار بغرض الاتجار فيها أو الجهات الحكومية من الحد الأدنى لنسبة التأمين النقدى ٥٠٪ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١.

٥- وضع محددات للتحويلات للخارج، والسحب النقدى للأفراد، وطلب بيانات أسبوعية عن أرصدة القروض وودائع العملاء ونسبتى السيولة وبيانات يومية عن أرصدة المسحوبات والإيداعات النقدية، والتحويلات الخارجية الصادرة والواردة.

٦- إرجاء النظر فى الطلبات الواردة من البنوك العاملة بالجماهيرية الليبية، إزاء الظروف التى تمر بها، بشأن مطالبتها نيابة عن عملائها تسييل خطابات الضمان الصادرة لصالح عملائها على قوة مشروعات استثمارية لحين استقرار الأحوال طرفهم.

وفيما يتعلق بتعزيز إطار الحوكمة فى الجهاز المصرفى المصرى، فقد سبق أن وافق مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ ابريل ٢٠٠٤ على معايير للتحقق من مدى صلاحية رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك، وكذا المديرين التنفيذيين المسئولين للوظائف المرشحين لشغلها. كما وافق المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩ على تحديث تلك المعايير بإضافة معيار يقضى بعدم الجمع بين وظيفة من وظائف الإدارة العليا فى بنك وعضوية مجلس إدارة بنك آخر على أن يسرى هذا المعيار بالنسبة للترشيحات المستقبلية وباستثناء البنوك المملوكة بالكامل للبنك، وذلك بهدف منع أى تعارض فى المصالح وبما يتفق والممارسات السليمة لمبادئ الحوكمة. كما يتم إجراء مقابلة شخصية مع السادة رؤساء ونواب الرئيس والأعضاء المنتدبين والأعضاء التنفيذيين لمجالس إدارة البنوك والمديرين التنفيذيين للتأكد من مدى صلاحيتهم لشغل الوظائف المرشحين لها مع التركيز على شاغلى وظائف المخاطر والتطابق والالتزام.

وفيما يتعلق بالمرشحين الأجانب بالبنوك (أعضاء مجالس الإدارة، المديرين التنفيذيين)، فقد تم وضع معيار بشأن استطلاع رأى السلطة الرقابية للبنك الأم أو السلطة الرقابية لآخر بنك كان يتم العمل به (بحسب الحالة) للوقوف على مدى صلاحيتهم لشغل الوظائف المرشحين لها. وفى هذا الصدد فقد تم التأشير فى سجل البنوك خلال سنة التقرير بإضافة عدد (٥) رئيس مجلس إدارة، وعدد (٥) نائب رئيس مجلس إدارة، وعدد (٣) عضو منتدب، وعدد (٤) عضو مجلس إدارة تنفيذى، و(٢٦) عضو مجلس إدارة غير تنفيذى، وعدد (٢) عضو متخصص، وكذا مدير إقليمى مسئول عن أحد فروع البنوك الأجنبيه ونائب مدير إقليمى لبنك آخر، وعدد (٧) مدير مسئول عن مكاتب التمثيل بمصر، كما تم تسجيل مدير عام ومدير تنفيذى بأحد البنوك، ومديرين تنفيذيين مسئولين عن إدارات المخاطر، الالتزام، الائتمان، الاستثمار، الخزانة والتفتيش الداخلى.

وفى ضوء ما أسفرت عنه دراسة بعض الأنظمة الأساسية للبنوك المتعلقة بدورية انعقاد مجالس الإدارة ومكان انعقادها، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٩ على السماح للبنوك بعقد اجتماع مجلس الإدارة خارج مصر مرة واحدة خلال السنة المالية وذلك بصفة استثنائية.

هذا وقد تم خلال سنة التقرير التأشير فى سجل البنوك بتعديل بعض مواد النظام الأساسى لعدد أحد عشر بنكا، وكذا التأشير بإضافة عدد ٨٦ فرعا جديدا لعدد ٢٤ بنكا.

وتماشيا مع سياسة البنك المركزى المصرى بشأن تشجيع البنوك على النمو والانتشار من خلال فتح فروع صغيرة، فقد تم عرض معايير وضوابط لها وجارى عرضها على الإدارة العليا لاعتمادها بعد دراسة أكثر من تجربة فى العديد من الدول مثل أمريكا واليابان والصين والسعودية لاختيار الأمثل والمناسب للسوق المصرى من حيث الطبيعة، حيث تم وضع خدمات محددة تقوم بها تلك الفروع الصغيرة، وذلك على سبيل الحصر وفقا لما يلى :

- القيام بعمليات السحب والإيداع واستبدال العملة من خلال ماكينة الصراف الآلى.
- تلقى الطلبات وإرسالها للإدارات المختصة بالبنك لاستكمال إجراءاتها.
- القيام بخدمة تقسيط للسلع المعمرة.
- القيام بأعمال التسويق والترويج لمنتجات البنك.

وقد تم تحديد معيار قياسى استرشادى بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصرى من رأس المال الأساسى للبنك لكل فرع صغير، كما تكون مواعيد العمل للفروع الصغيرة وفق متطلبات أماكن تواجدها، وتم وضع حد أقصى للموظفين لا يزيد عن ٣ عاملين مؤهلين.

هذا ويقوم البنك المركزى حاليا بتحديث الضوابط اللازمة لفحص المستندات المقدمة من بيوت الخبرة (القادرة على المشاركة فى تقييم الضمانات التى تقدم للبنوك) للقيد فى السجل المعد لهذا الغرض لدى البنك المركزى المصرى (عدد البيوت المسجلة ٦٣ بيتا)، الأمر الذى يساهم فى زيادة كفاءة وفعالية القرارات الائتمانية التى تتخذها البنوك مما يحد من تكرار حدوث مشكلة الديون المتعثرة. كما يتم قيد مراقبى الحسابات الذين يسمح لهم بمراجعة القوائم المالية للبنوك فى سجل خاص وفقا لعدة معايير بحيث تضمن القدر اللازم من الكفاءة والخبرة، هذا وقد تم قيد عدد (٣٠) مراقب جديد خلال سنة التقرير.

ونظرا لما شهدته الآونة الأخيرة من اهتمام ملحوظ من قبل البنوك لتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية بما يواكب التقدم التكنولوجي فى هذا المجال والتى تشتمل على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، فقد سبق أن أقر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ الضوابط اللازمة لممارسة البنوك تلك الخدمات للعمل بمقتضاها. وقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٠ بشأن إقرار قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول فى جمهورية مصر العربية. ويقوم البنك المركزى حاليا بتحديث الضوابط الخاصة بالـ Internet Banking، وذلك للحد من المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك نتيجة تقديم تلك الخدمات.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه تمت الموافقة خلال سنة التقرير على قيام ستة بنوك بتقديم خدمة سداد الفواتير إلكترونيا عن طريق ATM والفروع بالتعاون مع شركة فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية.

هذا ويقوم البنك المركزى المصرى بالموافقة للبنوك على المساهمة فى تأسيس صناديق استثمار بأنواعها لمخاطبة المستثمرين الذين تتوفر لديهم السيولة النقدية ولكن تنقصهم الخبرة والدراية أو ليس لديهم الوقت الكافى لتشغيل تلك السيولة فى أدوات استثمار تمنحهم عائداً جيداً ولايرغبون فى تحمل قدر عال من المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وتمت الموافقة لعدد ٩ بنوك خلال السنة على المضى فى إجراءات تأسيس ١٠ صناديق استثمار جديدة.

كما يتم فى إطار تشجيع الأفراد الطبيعيين على الإدخار الموافقة للبنوك العاملة فى مصر لإصدار أنظمة إدخارية ذات آجال ثلاث سنوات فأكثر تتمتع ببعض المزايا بهدف تمكين البنوك من رفع عائدها للعملاء بالمقارنة بأسعار العوائد ذات الأجل القصير. وتمت الموافقة خلال السنة على قيام البنوك بإصدار أوعية إدخارية جديدة وإجراء تعديلات على القائم منها بهدف زيادة حجم المدخرات متوسطة وطويلة الأجل لمساعدة البنوك فى تمويل المشروعات الإنتاجية والصناعية.

وفى إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى فى السوق المصرى وتعظيم مدخرات العاملين فى الخارج، تتم الرقابة المكتبية وفقا لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد على شركات الصرافة وشركات تحويل الأموال العاملة فى مصر.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه تم خلال فترة إعداد هذا التقرير التأشير فى سجل شركات الصرافة لعدد (٣) شركات صرافة جديدة، وعدد ٢٤ فرع لشركات صرافة قائمة ليصبح اجمالى منافذ شركات الصرافة داخل الجمهورية ٤٤٨ منفذا.

وفى مجال الخدمات السياحية يقوم البنك المركزى ـ وفقا لأحكام ذات القانون ـ بالترخيص للمحلات التجارية داخل الدوائر الجمركية بالمطارات بالبيع بالنقد الأجنبى إلى جانب الجنيه المصرى بهدف تغطية جانب من موارد الدولة من العملات الأجنبية وتشجيع السياحة. ويبلغ عدد المحلات التى تم الترخيص لها من جانب البنك المركزى (٩) محلات، وبذلك يبلغ عدد المحلات المرخص لها فى نهاية فترة إعداد هذا التقرير(٧٩) محل.

واستمرارا فى المجهودات المبذولة من جانب الإدارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان المصرفى حتى يكون نظام تسجيل الائتمان أكثر فاعلية وشفافية، فقد تم الآتى:-

- عقد اجتماع موسع بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٠ مع السادة المسئولين بالبنوك عن البيانات المرسله لإدارة مخاطر الائتمان، وذلك للتعرف على المشاكل والصعوبات التى تواجه البنوك عند إرسال البيانات وكيفية إتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها، وبالتالى إتخاذ القرارات الائتمانية السليمة عند منح الائتمان.
- دراسة إتاحة المزيد من البيانات التفصيلية الخاصة بعملاء الإجراءات القضائية والتسويات، بالإضافة إلى دراسة إجراء فصل عملاء التسويات عن عملاء الجدولة، وذلك عند إطلاع البنوك على المراكز المجمعة الخاصة بهؤلاء العملاء لوضع المعايير والضوابط الرقابية وإجراء التعديلات بما يتناسب مع مختلف تغيرات وظروف القطاع المصرفى.

وتماشيا مع ظروف المرحلة الراهنة، استمرت الإدارة المذكورة فى القيام بأداء الأعمال المعتادة المختصة بها، وذلك من خلال تلقى إقرارات البنوك عن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائها عبر شبكة معلومات البنك المركزى وإعداد المراكز المجمعة الخاصة بهؤلاء العملاء، وكذا المذكرات التى تعرض على الإدارة العليا، وتلقى شكاوى العملاء فيما يتعلق ببيانات مخاطر الائتمان.

هذا وبشأن الرقابة الميدانية، فقد تم إنجاز الجانب الأكبر من خطة التفتيش للعام المذكور وذلك بالنسبة لوحدات الجهاز المصرفى ـ البنوك ـ أو شركات الصرافة، حيث كان من المستهدف وفقا لهذه الخطة أن يتم التفتيش على كل بنك سنويا سواء بصورة كاملة أو محدودة وفقا لمستوى مخاطر كل بنك وكذا نوعيه منتجاته وأنشطته. كما يتم إجراء فحص لبعض الموضوعات بحيث يمكن إتخاذ أى قرار تصحيحى فى هذا الشأن بصورة سريعة دون الانتظار لإجراء الفحص بصورة شاملة على تلك البنوك، ويتم العمل فى جانب منه وفقا لنظام التخصص فى الفحص. ويقوم بذلك مفتشون متخصصون فى النشاط مثل التجزئه المصرفية ومخاطر السوق ونظم المعلومات مما يعطى الفحص مزيدا من العمق والفاعلية وذلك فى إطار النظرة الشاملة لمخاطر البنك الذى يتم التفتيش عليه. وبجانب ذلك يوجد مجموعة عمل للمتابعة وإدارة نظم المعلومات بهدف التعرف على ورصد المخاطر الشائعة والمتكررة لدى البنوك وقياس مدى التقدم فى الإجراءات التصحيحيه بالتعاون مع الرقابة المكتبية.

هذا وقد ساهمت تقارير التفتيش التى تم إعدادها خلال الفترة الماضية فى تحسين إطار إدارة المخاطر لدى عديد من البنوك ومعاونتها فى الاقتراب بصورة أكبر من أفضل الممارسات الدولية فى هذا الشأن.

وفضلا عن ذلك فقد تم التركيز اعتبارا من فبراير ٢٠١١ على فحص التحويلات الصادرة من البنوك المصرية فى ضوء التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن عقب الظروف الأخيرة التى مرت بها البلاد وبالتعاون مع الإدارات المختصة بجانب الاستمرار فى تحديث تقارير التفتيش على البنوك فى إطار الخطة المعتادة أخذا فى الاعتبار الظروف المشار إليها.

وقد استمر قطاع الرقابة والإشراف فى التعاون مع الأجهزة الرقابية والقضائية فيما يتعلق بإنجاز عديد من قضايا النقد والبنوك وفحص الشكاوى الواردة من عملاء الجهاز المصرفى والعمل على تقديم الخبرة المصرفية اللازمة فى هذا الشأن.

٦/٢ – تطوير القطاع المصرفي

استمرارا لتنفيذ خطة البنك المركزى لتطوير القطاع المصرفى المصرى والتي بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٤، تم الانتهاء من الإعداد للمرحلة الثانية من برنامج التطوير والتى تمتد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١. وتهدف تلك المرحلة إلى رفع كفاءة أداء وضمان سلامة الجهاز المصرفى وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بالدور المنوط به فى الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومى والإسهام فى تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. ويرتكز البرنامج المشار إليه على عدة محاور هى:

- إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة (البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، البنك العقارى المصرى العربى، بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى) والتى من المتوقع أن تنعكس إيجابيا على أداء تلك البنوك .

- المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية (الأهلى المصرى، مصر، والقاهرة)، والتى أظهرت تحسن معدلات أدائها وأنها قد بدأت بالفعل تجنى ثمار المرحلة الأولى من خطة التطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفى ٢٠٠٤–٢٠٠٨. كما يتم خلال المرحلة الثانية من خطة التطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفى استكمال أية متطلبات لازمة لرفع كفاءة أدائها فى مجالات الوساطة المالية، إدارة المخاطر، الموارد البشرية، والحاسب الآلى لضمان استمرارية تحسن معدلات أدائها المالى والتنافسى.

- تنفيذ تطبيقات بازل II فى البنوك المصرية بهدف زيادة قدرتها على إدارة المخاطر. وفى هذا السياق فقد تم توقيع بروتوكول مع البنك المركزى الأوروبى وسبعة من البنوك المركزية الأوروبية لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة ثلاث سنوات بداية من يناير ٢٠٠٩ لتطبيق مقررات بازل II بالقطاع المصرفى المصرى. وجدير بالذكر أن استراتيجية البنك المركزى المصرى فى تطبيق تلك المقررات، تم إعلانها للبنوك المصرية والأطراف ذوى العلاقة بالشأن المصرفى فى اجتماع موسع عقد فى أكتوبر ٢٠٠٩. وترتكز تلك الإستراتيجية على مبدأين أساسيين هما التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفي لتلك المقررات. هذا ووفقا للاستراتيجية المنوه عنها فسيتم تطبيق تلك المقررات بصورة تدريجية من خلال عدة مراحل، وذلك كما يلى:

  – المرحلة الأولى (يناير ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠٠٩)، حيث تناولت تطوير المهارات الفنية لفريق العمل المختص بالبنك المركزى ووضع استراتيجية التطبيق .

  – المرحلة الثانية (يوليو ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١)، والتى تعد المرحلة الأساسية للبرنامج. وتتضمن التنسيق المكثف مع الجهاز المصرفى من خلال طرح أوراق للمناقشة تتعلق بأهم الموضوعات واختيار أفضل وأنسب الأساليب للتطبيق فى مصر، أخذا فى الاعتبار التجارب المماثلة فى بعض الدول التي طبقت تلك المقررات ويتشابه الوضع لديها مع الوضع فى مصر، مع قياس الأثر الكمى لتقييم النتائج المحتملة لبازل II قبل التطبيق الإلزامى لها.

- المرحلة الثالثة (يوليو ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١١) وفيها يتم تنـــاول التعليمات الرقابية المناسبة والمتعلقة بتطبيق مقررات بازل II، أخذا فى الاعتبار دراسة الجوانب القانونية مع وضع خطط تصحيحية تتناسب ونوعيات البنوك وفقا لنتائج المحاكاة بالنسبة لكل بنك على حده. ومن المقرر عند تطبيق تلك المقررات أن يتم ذلك بالتوازى مع التعليمات الرقابية القائمة حاليا، ويتضمن ذلك أيضا إقامة آلية جديدة لتحسين عملية تجميع وحفظ البيانات للمساعدة فى التوافق مع الإطار الرقابى المستقبلى.
- المرحلة الرابعة (استمرارية التنفيذ) وتتضمن العمل بمقررات بازل II بالتوازى مع التعليمات القائمة الخاصة بمعيار كفاية رأس المال مع الانتهاء من آلية حفظ البيانات.

- تبنى مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفى هذا الصدد قرر البنك المركزى المصرى إعفاء تلك البنوك التى تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لهذه النوعية من الشركات والمنشآت من نسبة الاحتياطى البالغة ١٤٪، وذلك فى حدود ما يتم منحه من قروض وتسهيلات ائتمانيه. وجدير بالذكر أن عدم كفاية المعلومات والبيانات الاحصائية الحديثة والشاملة والتى يمكن الاعتماد عليها، تعد إحدى أهم المعوقات التى تواجه تطوير وتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعليه فقد قام البنك المركزى المصرى والمعهد المصرفى، بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، على إجراء مسح ميدانى بأسلوب الحصر الشامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمحافظات الجمهورية على مراحل. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى بمحافظة الشرقية وفى ضوء نتائجها تم استكمال تنفيذ المسح الميدانى على باقى المحافظات. وجدير بالذكر أنه قد تمت تغطية ٢٠ محافظة أخرى حتى يونيو ٢٠١١، وبناءاً على المعلومات المستقصاه من هذا المسح سيتم إنشاء قاعدة بيانات يتم تحديثها دوريا. وخلال فترة إعداد التقرير، تم الإنتهاء من كافة المحافظات، ومن المتوقع تدشين قاعدة المعلومات فى فبراير ٢٠١٢.

- مراجعة أحكام تطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفى المصرى والبنك المركزى المصرى. وفى هذا الصدد، صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بالموافقة على القواعد الخاصة بحوكمة البنوك والتى تهدف إلى مساعدة البنوك على وضع / تطوير نظم الحوكمة الخاصة بها بحيث يقوم كل بنك بتطبيق ضوابط الحوكمة بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقدها واستراتيجيته وكذلك قدرته على استيعاب المخاطر. علما بأنه تم عرض التعليمات المذكورة على المسئولين بالهيئة العامة للرقابة المالية فى إطار التنسيق بين الجهات الرقابية للقطاع المالى وذلك قبل صدورها.

هذا وقد جاء الإعداد للمرحلة الثانية من خطة التطوير بعد نجاح تنفيذ المرحلة الأولى التي تضمنت أربعة محاور هى الاندماجات والخصخصة فى القطاع المصرفى، وإعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإداريا، وحل مشكلة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفى، وتطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزى المصرى.

فقد تم من خلال المحور الأول، عمليات دمج طوعى وجبرى بين عدد من البنوك أدت إلى انخفاض عدد البنوك العاملة فى مصر من ٥٧ بنكاً فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ إلي ٣٩ بنكا فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى نهاية سنة التقرير. كما تم فى إطار هذه الخطة بيع ٨٠٪ من رأسمال بنك الإسكندرية إلى بنك سان باولو الإيطالى، فضلا عن بيع مساهمات البنوك العامة فى البنوك المشتركة.

وفي إطار المحور الثانى، فقد تمت إعادة هيكلة البنوك العامة بتنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ أعدتها وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزى المصرى لتطوير كافة الإدارات والنظم التكنولوجية واستحداث إدارات جديدة، خاصة إدارة المخاطر والنظم التكنولوجية والموارد البشرية، حيث تم الانتهاء من مشروع تطبيق أفضل الممارسات الدولية من خلال استشاريين خارجيين فى الميعاد المقـــرر. كما تم الانتهاء من عملية مراجعة البنوك العامة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية للأعوام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨. وأخيرا، فإن تعيين قيادات وكوادر مصرفية متميزة بالبنوك العامة من خلال صندوق تطوير القطاع المصرفى قد دعم تلك البنوك بالكفاءات والخبرات اللازمة للاستمرار فى تنفيذ متطلبات التطوير ودفع عجلة التقدم.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث الخاص بمعالجة الديون المتعثرة، فقد تم عمل تسويات (غير شاملة مديونيات قطاع الأعمال العام) لأكثر من ٩٠٪ منها، وذلك عن طريق استحداث عدة أساليب وبرامج مختلفة بالقطاع المصرفى المصرى من قبل وحدة الديون المتعثرة بالبنك المركزى، أما المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك العامة، فقد تم سداد ٦٢٪ نقداً لبنوك القطاع العام التجارية، أما بالنسبة للمبالغ المتبقية (٣٨٪) فقد تم توقيع اتفاق إطارى بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٤ تم بموجبه السداد العينى للمديونية القائمة بنهاية شهر يونيو ٢٠١٠.

وفيما يتعلق **بمؤشرات جودة الأصول بالبنوك**، فقد تحسنت نسبة القروض غير المنتظمة/ اجمالى القروض لتصل الى ١١٪ بنهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ١٣,٦٪ فى نهاية العام المالى ٢٠١٠ لقيام البنوك المملوكة للدولة بإعدام قروض غير منتظمة، كما ارتفعت المخصصات/ اجمالى القروض غير المنتظمة لتصل الى ٩٣,٦٪ مقابل ٩٢,٥٪ فيما بين التاريخين المذكورين.

وفي مجال تطوير قطاع الرقابة والإشراف، تم وضع برنامج استهدف رفع كفاءة القطاع من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وتطبيق مفهوم الرقابة بالمخاطر لضمان قوة وسلامة القطاع المصرفى. كما تم الاستعانة بقيادات تمتاز بالكفاءة والقدرة والتقنية المصرفية الحديثة ورفع كفاءة الكوادر البشرية الموجودة لإدارة هذا القطاع الهام والارتقاء بمستوى نظم إدارة المعلومات فى سبيل الحصول على معلومات دقيقة وبالسرعة المطلوبة، وفى ضوء ما سبق تم الانتهاء من برنامج مساعدة فنية بالتنسيق مع البنك المركزى الأوروبى وأربعة من البنوك المركزية الأوروبية وذلك فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

وجدير بالذكر أن تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير القطاع المصرفى المصرى من خلال البنك المركزى قد تم بنجاح ووفقا للبرنامج الزمنى المحدد لها، مما أدى إلى تفادى جانب كبير من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفى المصرى، فضلا عن حسن التعامل مع الظروف الحالية.

٧/٢- إدارة سوق الصرف و الاحتياطيات الدولية

١/٧/٢- سوق الصرف الاجنبى والانتربنك الدولارى

يواصل البنك المركزى إدارته بنجاح لسوق الصرف الأجنبي من خلال نظام الانتربنك الدولارى. فقد استطاع السوق للمرة الثانية، وكما حدث عند مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، أن يواجه بكفاءة واتزان الأزمة التى تعرض لها تأثرا بالتداعيات المصاحبة لثورة ٢٥ يناير، والتى ترتب عليها خروج قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية خلال النصف الثانى من سنة التقرير. وقد كان لذلك أكبر الأثر فى عدم تعرض سعر صرف الجنيه المصرى لتقلبات حادة. فقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٥,٩٦٩٠ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٥,٨٤٩٦ جنيها فى نهاية يناير٢٠١١، بانخفاض فى قيمة الجنيه اقتصر معدله على ٢,٠٪، وهو أقل مما توقعته المؤسسات الدولية. وقد بلغ هذا السعر بعد انتهاء فترة التقرير ٦,٠٣١٩ جنيهاً للدولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١١. ولاشك أن ذلك يؤكد ثقة المستثمرين والمتعاملين فى نظام الصرف الأجنبى وكفاءته، مما يضفى الاستقرار والهدوء على التعامل فى السوق بعيدا عن أية اضطرابات أو مخاوف، ويقلل من أثر تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصرى، ويدعم من قدرته على استعادة عافيته. وبالنظر إلى السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بأكملها، يلاحظ أن معدل الانخفاض فى سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكي بلغ نحو ٤,٦٪.

٢/٧/٢- الاحتياطيات الدولية

تأثر صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى بالأحداث التى شهدتها البلاد فى النصف الثانى من سنة التقرير. فقد انخفض صافى تلك الاحتياطيات بنحو ٨,٦ مليار دولار بمعدل ٢٤,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ٢٦,٦ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١، مقابل ٣٦,٠ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠، و ٣٥,٢ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٠ (حيث بلغ التراجع نحو ٩,٤ مليار دولار بمعدل ٢٦,٢٪ خلال الفترة يناير/ يونيو ٢٠١١). وذلك تأثرا بتداعيات الأحداث التى شهدتها البلاد والتى أثرت على المتحصلات من النقد الأجنبى. فقد تراجعت عائدات السياحة بمعدل ٤٧,٥٪ خلال النصف الثانى من السنة المالية مقارنة بالنصف الأول، كما تراجع الاستثمار الأجنبى المباشر ليسجل لأول مرة رقم سالب بلغ ٦٥ مليون دولار، وشهدت استثمارات المحفظة صافى تدفق للخارج بلغ ٧,١ مليار دولار. ورغم تراجع صافى الاحتياطيات الدولية، فانه مازال يغطى ٦,٣ شهرا من الواردات السلعية فى نهاية يونيو ٢٠١١. وخلال فترة إعداد التقرير، استمر تراجع صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٨,١ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١١، وبما يغطى ٣,٧ شهرا من الورادات السلعية.

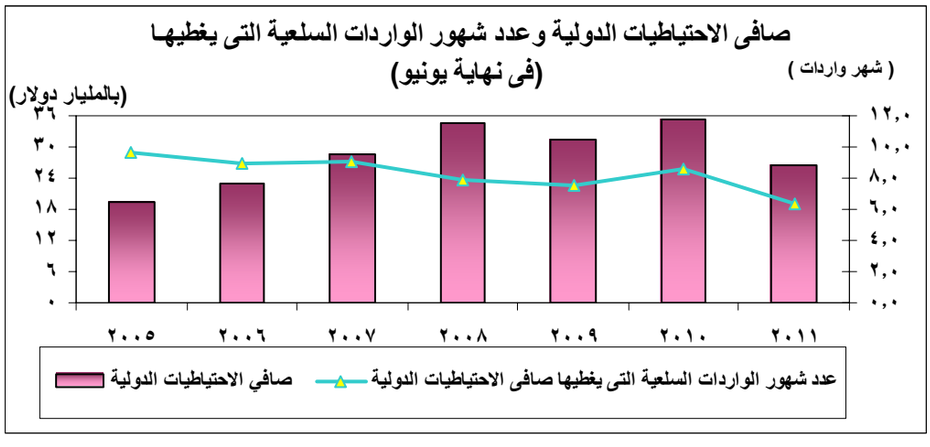

٨/٢- الدين العام المحلى والدين الخارجى

١/٨/٢ – الدين العام المحلى

بلغ رصيد الديـــن العام المحلى ١٠٤٤,٩ مليار جنيه فى نهايـة يونيـو ٢٠١١، أو مـا نسـبته ٧٦,٢٪ مـن الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق الجارى، مسجلا زيادة قدرها ١٥٦,٢ مليـار جنيـــه بمعـدل ١٧,٦٪ خـلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. ويعادل رصيد الدين العام المحلى صافى مجموع الدين المحلى الحكومى، ومديونيـة الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومى، مطروحاً منه المديونية البينيـة لكـل مـن الهيئـات العامة الاقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور.

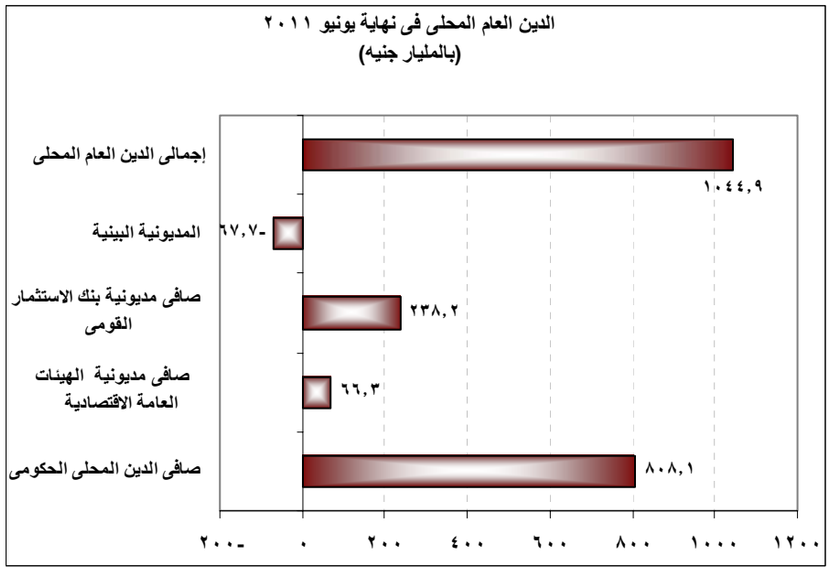

١/١/٨/٢- صافى الدين المحلى الحكومى

ارتفع صافى رصيد الدين المحلى المستحق على الحكومة بنحو ١٤٤,٣ مليـار جنيـه بمعـدل ٢١,٧٪ خـلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ٨٠٨,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ بمـا نسـبته ٥٨,٩٪ مـن النـاتج المحلى الإجمالى. وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع أرصدة السندات والأذون الصـادرة علـى الخزانـة العامـة بمقدار ١٣٧,٧ مليار جنيه، وتراجع المركز الدائن لصافى أرصـدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفى بمقدار ٤,٦ مليار جنيه (نتيجة لزيادة القروض الحكومية بمقدار ١٩,٢ مليار جنيه مقابل زيادة فـى الودائـع الحكوميـة بمقدار ١٤,٦ مليار جنيه). والاقتراض من جهات محلية أخرى بنحو ٢,٠ مليار جنيه.

صافى الدين المحلى الحكومى

(القيمة بالمليار جنيه)

الأرصدة فى نهاية	يونيو٢٠١٠		يونيو ٢٠١١		التغير+ (–) خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠
	قيمة	٪	قيمة	٪	
صافى الدين المحلى الحكومى	**٦٦٣,٨**	**١٠٠,٠**	**٨٠٨,١**	**١٠٠,٠**	**١٤٤,٣**
– **الأرصدة من السندات والأذون***	**٧٧٩,٢**	**١١٧,٤**	**٩١٦,٩**	**١١٣,٥**	**١٣٧,٧**
. صكوك وسندات	٥١٣,١	٧٧,٣	٥٦٠,٨	٦٩,٤	٤٧,٧
منها : المتداول بالبورصات	١٦٩,٧	٢٥,٦	٢١٨,٥	٢٧,٠	٤٨,٨
. أذون على الخزانة العامة	٢٦٦,١	٤٠,١	٣٥٦,١	٤٤,١	٩٠,٠
– **إقتراض من جهات أخرى**	=	=	**٢,٠**	**٠,٢**	**٢,٠**
– **تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى**	**٢,٤**	**٠,٣**	**٢,٤**	**٠,٣**	=
– **صافى أرصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفى**	**–١١٧,٨**	**١٧,٧**	**–١١٣,٢**	**–١٤,٠**	**٤,٦**
. التسهيلات الائتمانية	٢٦,٨	٤,٠	٤٦,٠	٥,٧	١٩,٢
. الودائـــع (-)	١٤٤,٦	٢١,٨	١٥٩,٢	١٩,٧	١٤,٦
صافى الدين المحلى الحكومى/ الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٥٥,٠		٥٨,٩		

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى
النسب محسوبة على القيم بالمليون جنيه.

* تشمل السندات على الخزانة العامة، وسندات الإسكان، والسندات الصادرة بالعملات الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية، ونسبة الـ ٥٪ المجنبة من أرباح الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لشراء سندات حكومية، وحيازة المؤسسات المالية (الجهاز المصرفى وقطاع التأمين) المقيمة فى مصر من السندات المطروحة فى الخارج، وسندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار إلى الخزانة العامة.

وجاءت الزيادة فى رصيد السندات الحكومية والأذون، البالغة ١٣٧,٧ مليـار جنيه، كمحصلة لما يلى :

أ– ارتفاع رصيـــــد السندات الحكومية بما قيمته ٤٧,٧ مليار جنيه ليبلغ ٥٦٠,٨ مليـار جنيـه فـى نهايـة يونيو ٢٠١١ وذلك كمحصلة لمايلى :

١– زيادة رصيد السندات الصادرة على الخزانة المصريـــة بما قيمته ٤٧,٠ مليار جنيه نتيجة لـ :

أ– إصدار ما قيمته ٤٩,٥ مليار جنيه من هذه السـندات خـلال الفـترة يوليـو/ديسـمبر ٢٠١٠، ومـا قيمته ٧,٥ مليار جنيه خلال الفترة يناير /مارس ٢٠١١.

ب– حلول اجل استهلاك ما قيمته ١٠,٠ مليار جنيه من سندات الخزانة المصريـــة منها ٦,٠ مليار جنيـــه خلال الفترة يوليو/ديسمبر ٢٠١٠ وما قيمته ٤,٠ مليار جنيه فى فبراير ٢٠١١.

٢– إصدار سند على الخزانة العامة للدولة بقيمة قدرها ٩,١ مليار جنيـه فـى أول يوليـو ٢٠١٠ لمـــــدة ١٠ سنوات وبدون عائد.

٣– إصدار سند على الخزانة فى ٢٠١١/٦/٣٠ لصالح صـندوق التـأمين الاجتمـاعى للعـاملين بالحكومـة بنحو ١,٨ مليار جنيه.

٤– زيادة صافى رصيد السندات المطروحة فى الخارج بالدولار الأمريكى، والجنيـه المصـرى بمـا يعـادل ١,٧ مليار جنيه.

٥– حلول أجل استهلاك السندات الصادرة بالعملات الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجاريـة والتـى تبلغ ٢٠٩٠,٢ مليون دولار أو ما يعادل ١١,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠.

ب – زيادة الرصيد القائم للأذون على الخزانة العامة بنحو ٩٠,٠ مليار جنيه ليصل الى ٣٥٦,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٢٦٦,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠.

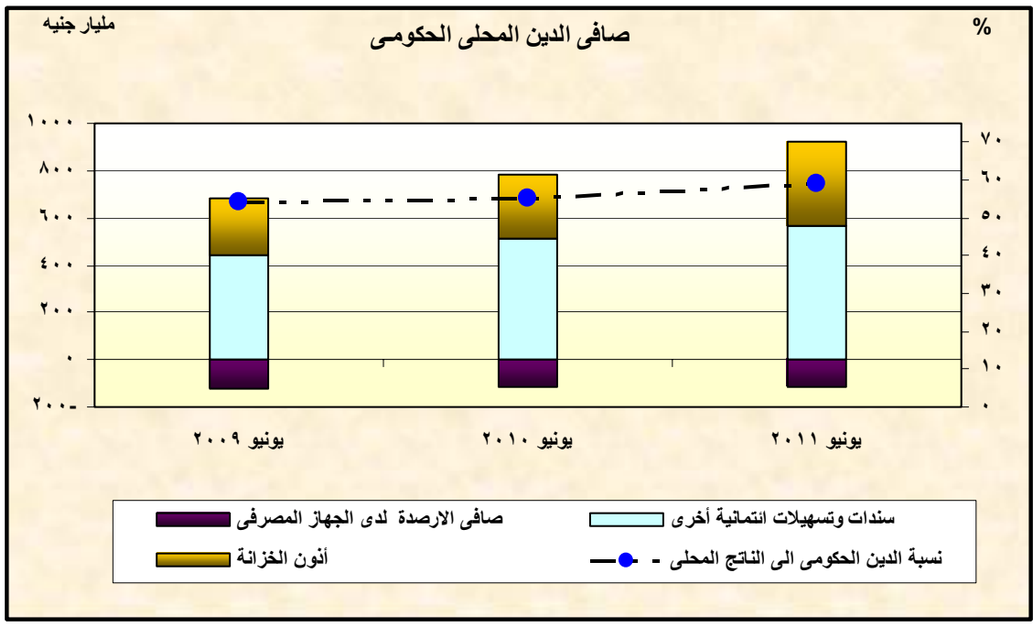

٢/١/٨/٢– صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

تراجع **صافى المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية** خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بمقدار ١,٥ مليار جنيه ليبلغ ٦٦,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاء هذا التراجع كمحصلة لانخفاض صافى اقتراضها من الجهاز المصرفى بمقدار ٢,٢ مليار جنيه (نتيجة لزيادة مطلوباتها بمقدار ٧,٩ مليار جنيه، وزيادة الودائع بمقدار ١٠,١ مليار جنيه)، بالإضافة إلى زيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومى بمقدار ٠,٧ مليار جنيه.

٣/١/٨/٢– صافى مديونية بنك الاستثمار القومى

بلغ **صافى مديونية بنك الاستثمار القومى** (قبل طرح المديونية البينية) نحو ٢٣٨,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. مسجلا زيادة مقدارها ١٦,٠ مليار جنيه خلال سنة التقرير وذلك إنعكاساً لزيادة اجمالى الموارد المستثمرة لديه بمقدار ١٣,١ مليار جنيه لتصل إلى ٢٤٠,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١، فضلاً عن تراجع ودائعه لدى الجهاز المصرفى بمقدار ٢,٩ مليار جنيه.

٤/١/٨/٢- المديونية البينية

بلغت المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل بنك الاستثمار القومى نحو ٦٧,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١، مقابل ٦٥,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠. حيث بلغت القروض الممنوحة من البنك لتلك الهيئات نحو ٥٢,٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٠,٧ مليار جنيه خلال سنة التقرير، وبلغت استثمارات البنك فى الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات) ١٥,٥ مليار جنيه بزيادة ١,٩ مليار جنيه خلال السنة المذكورة.

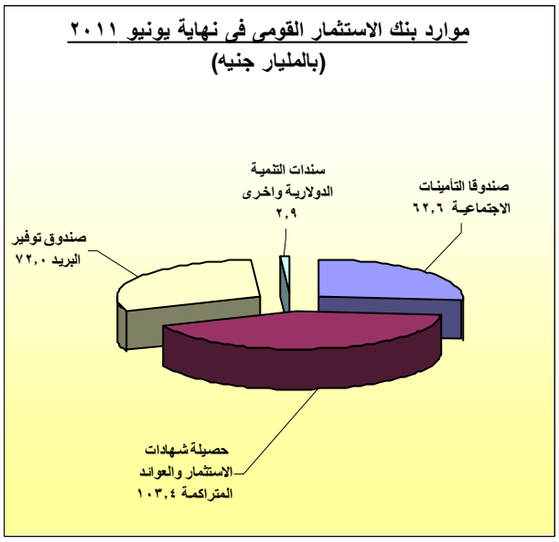

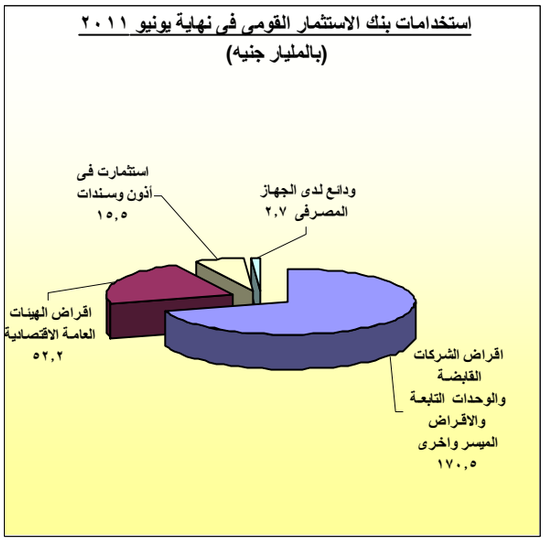

٢/٨/٢- الدين الخارجى *

ارتفع رصيد الدين الخارجى القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوماً بالدولار الأمريكى بنحو ١,٢ مليار دولار حيث بلغ ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١، مقارنة برصيده فى نهاية يونيو ٢٠١٠. ويأتى هذا الارتفاع فى رصيد الدين كمحصلة للآتى:

- ارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها امام الدولار الامريكى بما يعادل ٢,٤ مليار دولار.
- تراجع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة فى الأسواق العالمية نتيجة لشراء كيانات مقيمة لجزء منها بما قيمته ٢٤٢,٠ مليون دولار.
- تحقق صافى سداد للقروض والتسهيلات بنحو ١,٠ مليار دولار.

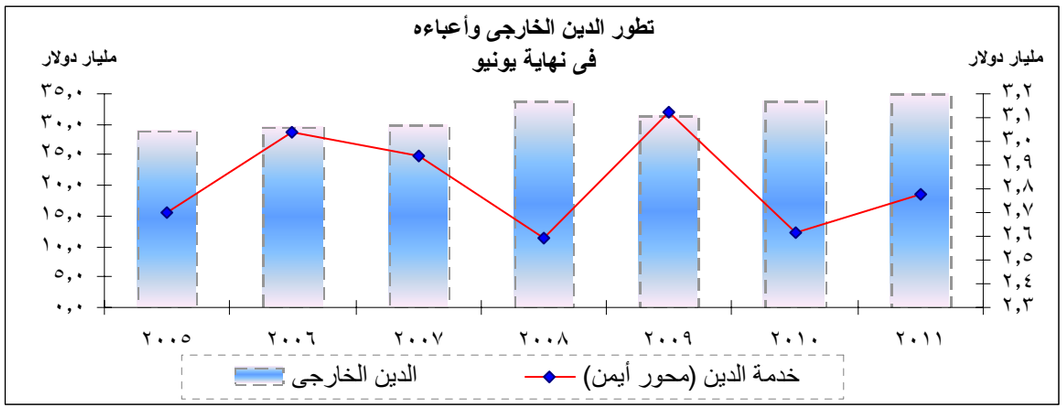

وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجى (متوسط وطويل الأجل)، فقد ارتفعت جملة مدفوعات خدمة الدين بنحو ١٥٨,٤ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بالسنة المالية السابقة. ويرجع هذا إلى ارتفاع المسدد من الأقساط بمقدار ١٧٤,٧ مليون دولار ليصل إلى ٢,١ مليار دولار، وانخفاض العوائد المدفوعة بنحو ١٦,٣ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦٣٦,٢ مليون دولار.

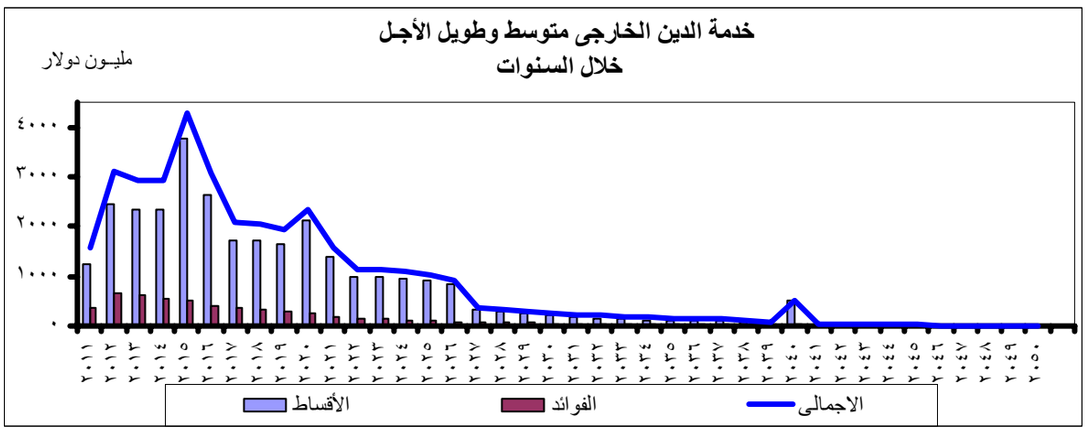

* تعد تركيبة الدين الخارجى لمصر بحسب عملات سداد القروض والالتزامات الخارجية من المؤشرات الرئيسية التى يستخدمها البنك المركزى فى تحديد هيكل الاحتياطيات الدولية وفقا للعملات.

بلغت المديونية الخارجية للقطاع العام (ديون رسمية) نحو ٣٣,٠ مليـار دولار وهـى تمثـل الغالبيـة العظمـى بنسبة ٩٤,٥٪ من اجمالى الدين الخارجى، بينما اقتصرت مديونية القطاع الخـاص علـى نحـو ١,٩ مليـار دولار بنسبة ٥,٥٪ من الإجمالى فى نهاية يونيو ٢٠١١.

ونورد فيما يلى توزيع الدين الخارجى حسب:

١- آجال الاستحقاق.
٢- القطاعات المدينة.
٣- أهم العملات
٤- أهم الدول والجهات الدائنة.

١- الدين الخارجى حسب آجال الاستحقاق

يتضح من تحليل المديونية الخارجية وفقا لآجال الاستحقاق، أن الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير مضمونة) تمثل ٩٢,١٪ من اجمالى الدين الخارجى، حيث بلغت نحو ٣٢,١ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١ (٣١,٦ مليار دولار ديون طويلة الأجل، و ٤٩٤,٠ مليون دولار ديون متوسطة الأجل). ومثلت الديون قصيرة الأجل ٧,٩٪ أى نحو ٢,٨ مليار دولار من اجمالى الدين الخارجى.

ويستحق من المديونية متوسطة وطويلة الأجل نحو ١٧,٥ مليار دولار (تمثل ٥٠,١٪ من اجمالى الدين) للدول أعضاء نادى باريس (عبارة عن قروض ثنائية معاد أو غير معاد جدولتها) بالإضافة إلى تسهيلات المشترين والموردين، فى حين بلغت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء فى نادى باريس نحو ١,٠ مليار دولار (بنسبة ٢,٩٪) فى نهاية يونيو ٢٠١١.

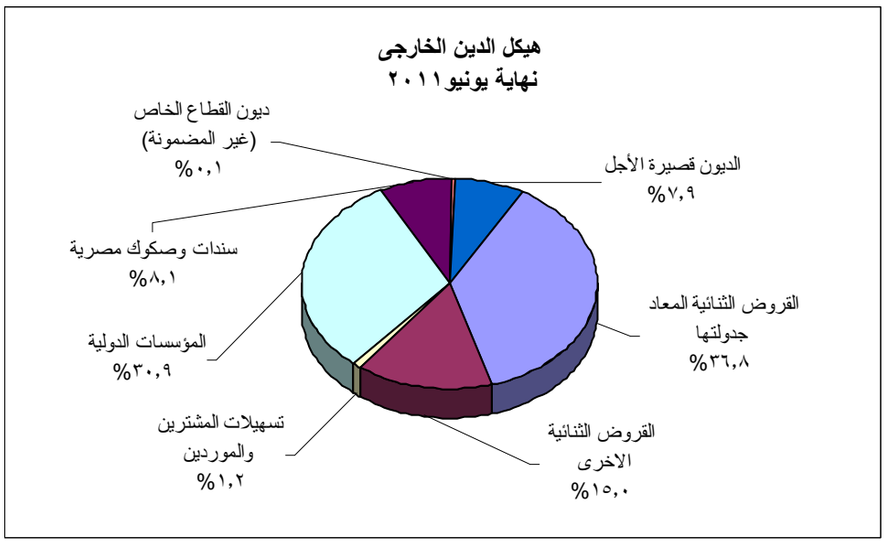

كما بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية فى نهاية يونيـو ٢٠١١ نحـو ١٠,٨ مليـار دولار (بما يمثل ٣٠,٩٪ من إجمالى رصيد الدين) (يستحق ٩٩,١٪ منها على القطاع العام).

ويبلغ رصيد السندات والصكوك المصرية (حيازة غير المقيمين) نحو ٢,٨ مليار دولار (بنسبة ٨,١٪) ويشمل ذلك: أوراق حكومية مضمونة بنحو ١,٣ مليار دولار تستحق فى سبتمبر ٢٠١٥، وسندات سيادية دولارية قدرها ١٨٦,٩ مليون دولار تستحق فى يوليو ٢٠١١ والسندات الحكومية المصدرة بالجنيه المصرى فى الخارج بنحو ٣٤٣,٤ مليون دولار تستحق فى يوليو ٢٠١٢، وأخيراً الاذون المصدرة فى أبريل ٢٠١٠ والتى بلغ رصيدها ١,٠ مليار دولار وتستحق على شريحتين فى أبريل ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠.

بلغت الديون غير المضمونة المستحقة على القطاع الخاص ١٧,٥ مليون دولار (بنسبة ٠,١٪ من اجمالى الدين الخارجى)، أما بالنسبة لرصيد الدين قصير الأجل (٧,٩٪ من الإجمالى) فقد انخفض بمعدل ٦,٧٪ ليبلغ نحو ٢,٨ مليار دولار، (٦٥,٦٪ منه يستحق على القطاع الخاص). وجاء ذلك محصلة لانخفاض ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بمعدل ٢٨,٥٪ لتبلغ ٩٧٢,٧ مليون دولار، مع زيادة التسهيلات التجارية قصيرة الأجل بمعدل ١١,٩٪ لتصل إلى ١,٨ مليار دولار.

٢- الدين الخارجى حسب القطاعات المدينة

ويتضح أيضا من توزيع الدين الخارجى وفقا للقطاعات المدينة فى نهاية يونيو ٢٠١١، ارتفاع رصيد الدين الخارجى المستحق على الحكومة المركزية بنحو ٨٤٢,٩ مليون دولار ليصل إلى ٢٧,١ مليار دولار، وعلى القطاعات الأخرى بنحو ٣٦٧,٤ مليون دولار ليصل إلى ٤,٦ مليار دولار، وعلى السلطة النقدية بمقدار ٢٣٩,٨ مليون دولار ليصل الى ١,٥ مليار دولار (منها ١,٢ مليار دولار زيادة فى الالتزامات طويلة الأجل لمقابلة ماتم تخصيصه من وحدات حقوق السحب الخاصة لمصر من صندوق النقد الدولى)، وفى حين انخفض المستحق على البنوك بنحو ٢٣٨,٦ مليون دولار ليصل إلى ١,٧ مليار دولار.

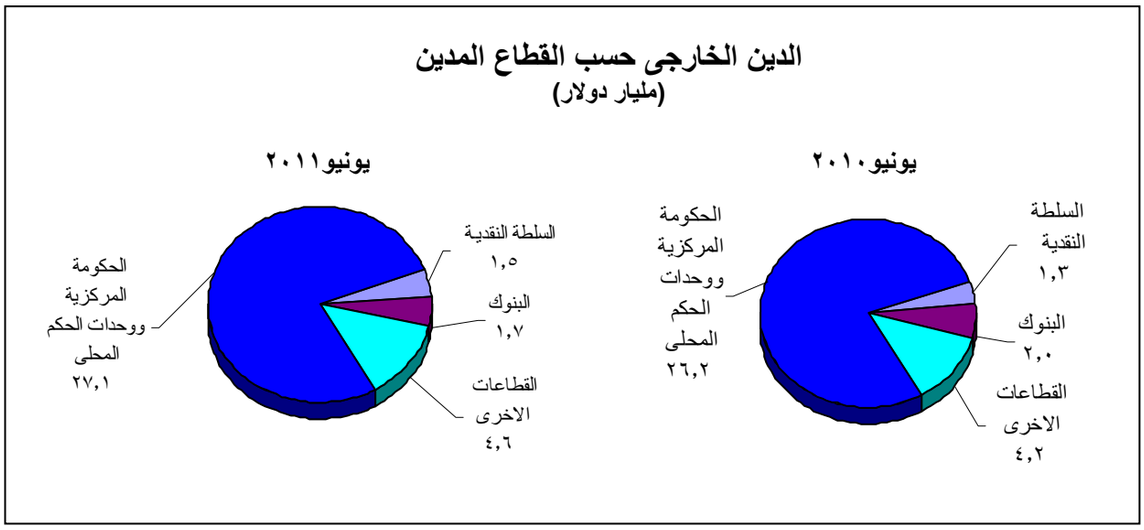

لم تنعكس التطورات سالفة الذكر بشكل ملحوظ على هيكل توزيع الدين الخارجى وفقاً للقطاعات المدينة، حيث ظلت ديون الحكومة المركزية تمثل القدر الأكبر، بنسبة ٧٧,٦٪ من اجمالى الدين الخارجى فى نهاية يونيو ٢٠١١، تليها ديون القطاعات الأخرى بنسبة ١٣,١٪، ثم البنوك بنسبة ٥,٠٪، فالسلطة النقدية بنسبة ٤,٣٪.

٣- الدين الخارجى حسب العملات

ويعكس توزيع الدين الخارجى حسب العملات الرئيسية المكونة له استحواذ الدولار الأمريكى على النصيب الأكبر من إجمالى المديونية الخارجية بأهمية نسبية ٣٩,٤٪، نظرا لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكى تستحق لدول دائنة بخلاف الولايات المتحدة الامريكية، يليه اليورو بما نسبته ٢٨,٨٪، فالين اليابانى بنسبة ١٢,٨٪، تليه حقوق السحب الخاصة بنسبة ٧,٥٪، ثم الدينار الكويتى بنسبة ٦,١٪.

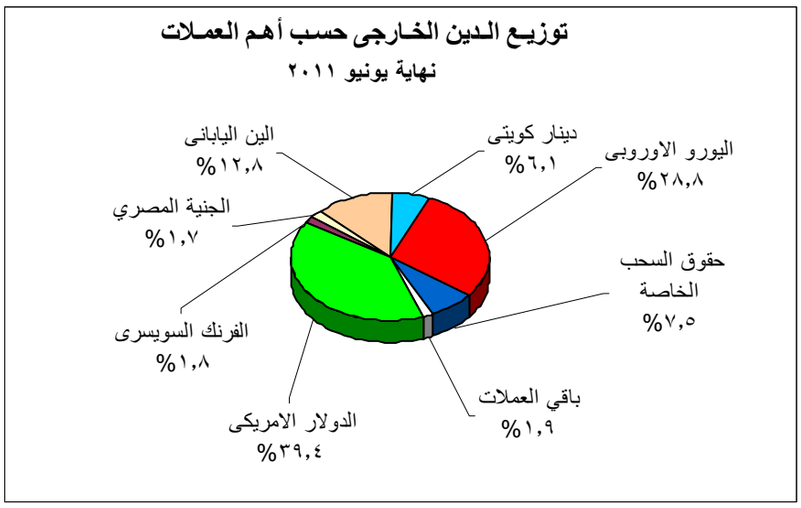

٤- الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

ويتضح أيضا من توزيع الدين الخارجى وفقا للدول والجهات الدائنة أن ٤٢,٩٪ من اجمالى رصيد الدين يستحق لأهم أربع دول أعضاء فى نادى باريس هى اليابان (١٢,٢٪)، وألمانيا (١١,٠٪)، وفرنسا (١٠,٧٪)، والولايات المتحدة الأمريكية (٩,٠٪). أما مجموعة الدول العربية فيمثل المستحق لها ٤,٦٪، ويأتى فى مقدمتها الكويت (٢,٣٪)، السعودية (٠,٩٪)، والإمارات (٠,٥٪).

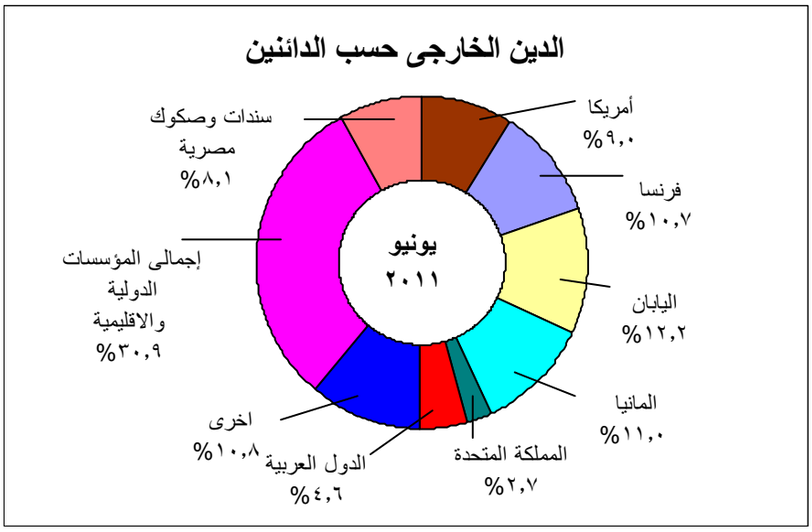

الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

(مليون دولار)

فى نهاية	يونيو ٢٠١٠		يونيو ٢٠١١	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
إجمالى الدين الخارجى	**٣٣٦٩٤,٢**	**١٠٠,٠**	**٣٤٩٠٥,٧**	**١٠٠,٠**
الولايات المتحدة الأمريكية	**٣٤٣١,١**	**١٠,٢**	**٣١٣٢,٥**	**٩,٠**
اليابان	**٤٠٠٥,٢**	**١١,٩**	**٤٢٥٨,٣**	**١٢,٢**
إجمالى دول الاتحاد الأوروبى	**١٠٣١٨,٧**	**٣٠,٦**	**١٠٨٧٩,٠**	**٣١,٢**
فرنسا	٣٦٧٤,٧	١٠,٩	٣٧٤١,٤	١٠,٧
ألمانيا	٣٣٥٠,١	٩,٩	٣٨٥٤,٩	١١,٠
المملكة المتحدة	٩٦١,٠	٢,٩	٩٤٢,٦	٢,٧
أسبانيا	٦٨٠,١	٢,٠	٦٤٥,٩	١,٩
إيطاليا	٧٦٢,٨	٢,٣	٧١٨,٩	٢,١
النمسا	٣٨٤,١	١,١	٤٠٣,٤	١,٢
الدانمارك	٢٤٧,٦	٠,٧	٢٨٥,٧	٠,٨
هولندا	١٠٢,٣	٠,٣	١١٢,٨	٠,٣
بلجيكا	٨٧,٣	٠,٣	٨٧,٩	٠,٣
السويد	٣٦,٩	٠,١	٤٢,٠	٠,١
أخرى	٣١,٨	٠,١	٤٣,٥	٠,١
إجمالى الدول العربية	**١٦٠٧,٣**	**٤,٧**	**١٦٢٦,٥**	**٤,٦**
الكويت	٧٧٩,٩	٢,٣	٨٥٤,١	٢,٣
السعودية	٣٠٧,٧	٠,٩	٣٠٧,٦	٠,٩
الإمارات	١٩٢,١	٠,٦	١٦٢,٤	٠,٥
ليبيا	٧١,٩	٠,٢	٥٥,٤	٠,٢
الأردن	٤١,٢	٠,١	٣٢,٨	٠,١
اليمن	٤٩,٧	٠,١	٥٥,٨	٠,٢
السودان	٢٥,٥	٠,١	٢٤,٧	٠,١
أخرى	١٣٩,٣	٠,٢	١٣٣,٧	٠,٣
إجمالى المؤسسات الدولية والإقليمية	**٩٩٧٧,٥**	**٢٩,٦**	**١٠٨٠٨,٦**	**٣٠,٩**
هيئة التنمية الدولية	١٣٤٢,٥	٤,٠	١٣٦٩,٥	٣,٩
الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى	١٢٣٤,٣	٣,٧	١٣٢٥,٤	٣,٨
بنك الاستثمار الأوروبى	١٩٨٤,٩	٥,٩	٢٠٣٢,٦	٥,٨
البنك الدولى	٢٥٢٩,٣	٧,٥	٢٦٢٠,٤	٧,٥
صندوق النقد العربى	٧٣,٤	٠,٢	٢٩,٨	٠,١
صندوق وبنك التنمية الأفريقيين	١٣٦٦,٢	٤,١	١٥٣٧,٠	٤,٤
البنك الإسلامي للتنمية بجدة	٦٣,٦	٠,٢	١٠٦,٤	٠,٣
مؤسسات أخرى	١٣٨٣,٣	٠,٦	١٧٨٧,٥	٥,١
سندات وصكوك مصرية	**٣٠٧٩,٥**	**٩,٢**	**٢٨٢١,٠**	**٨,١**
دول أخرى	**١٢٧٤,٩**	**٣,٨**	**١٣٧٩,٨**	**٤,٠**

– الارتباطات الجديدة على قروض و تسهيلات

بالنسبة للارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، فقد بلغت ١,٧ مليار دولار، وقد تركزت الارتباطات الجديدة فى قروض من المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو ١,٦ مليار دولار بنسبة ٩٣,٩٪ من اجمالى الارتباطات، وكذا الإرتباطات على قروض ثنائية بنسبة ٦,١٪. وبذلك تكون جملة الإرتباطات قد انخفضت عن مستوى العام السابق بنحو ١,٤ مليار دولار نتيجة لتراجع الارتباطات على القروض مع كل من البنك الدولى واليابان بصورة واضحة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

– أهم مؤشرات الدين الخارجى

أظهرت أهم مؤشرات الدين الخارجى خلال العام المالى المنتهى فى يونيو ٢٠١١ تراجع نسبة رصيد الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى لتبلغ ١٥,٢٪ مقابل ١٥,٩٪. وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجى ليصل إلى ٤١٣,٦ دولار مقابل ٣٩٩,٢ دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٠ وتراجع نسبة الدين الحكومى الخارجى إلى اجمالى الدين الخارجى ليقتصر على ٧٧,٦٪ مقابل ٧٧,٩٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠.

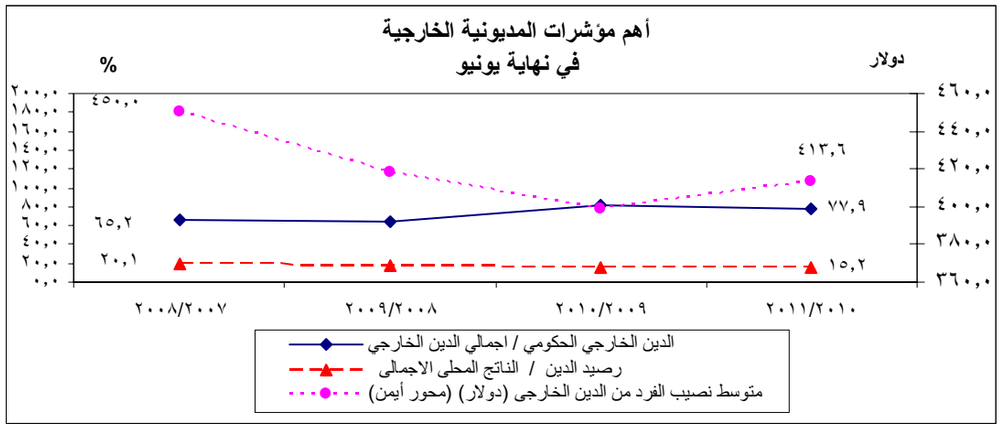

وبرغم ارتفاع الحصيلة الجارية (حصيلة الصادرات السلعية والخدمية وصافى التحويلات) بمعدل ٧,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ استقرت نسبة خدمة الدين عند ٤,٥٪ خلال فترتى العرض والمقارنة، وأدى انخفاض الدين الخارجى قصير الأجل (بنسبة ٦,٧٪) إلى انخفاض نسبته الى اجمالى الدين لتصل الى ٧,٩٪ مقابل ٨,٨٪ خلال السنة المالية السابقة، فى حين ارتفعت نسبته الى صافى الاحتياطيات الدولية لتبلغ ١٠,٤٪ مقابل ٨,٤٪ نتيجة لانخفاض الاحتياطيات الدولية بمعدل فاق نظيره فى رصيد الدين قصير الأجل.

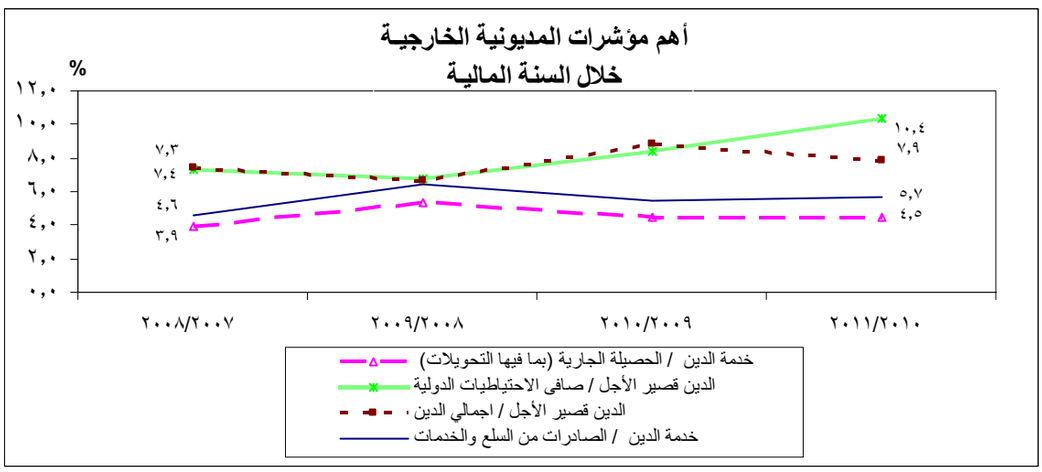

ويوضح الجدول مقارنة مؤشرات الدين الخارجى لمصر بنظيراتها السائدة لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية، ويتضح أن مؤشرات الدين الخارجى لمصر فى الحدود الآمنة وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولى. يأتى مؤشر الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (١٥,٢٪) ضمن أفضل المستويات العالمية والتى تراوحت ما بين ١٥,٣٪ لمجموعة الدول الآسيوية النامية، و٦٦,٠٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا. وكذلك سجل مؤشر خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته ٥,٧٪ بما يقل عن المستويات العالمية التى تراوحت ما بين ١١,٠٪ فى مجموعة دول إقليم أفريقيا جنوب الصحراء و ٥٥,٨٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا المقدرة لعام ٢٠١١ وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمى الصادر عن صندوق النقد الدولى فى سبتمبر ٢٠١١.

أهم مؤشرات الدين الخارجى فى مصر مقارنة بمجموعة من الأقاليم الاقتصادية

الاقليم	الدين الخارجى / الناتج المحلى الاجمالى		الدين الخارجى / الصادرات من السلع والخدمات		خدمة الدين / الصادرات من السلع والخدمات	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١
شمال ووسط أوروبا	٦٥,٥	٦٦,٠	١٧٩,٢	١٦٤,٢	٥٩,٧	٥٥,٨
آسيا	١٥,٣	١٥,٣	٤٨,٨	٤٧,٥	١٨,٥	٢٠,٠
امريكا اللاتينية والكاريبى	٢١,٢	٢٠,١	١٠٢,٥	٩٣,١	٣١,٢	٢٩,٢
افريقيا جنوب الصحراء	٢٢,٨	٢١,٥	٦٥,٥	٥٧,٦	١٥,٨	١١,٠
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٣١,٩	٢٧,١	٦٥,٩	٥٢,٤	١٧,٢	١٥,٣
مصر*	١٥,٩	١٥,٢	٧١,٠	٧١,٤	٥,٥	٥,٧

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمى – سبتمبر ٢٠١١ الملحق الاحصائى.

* وفقا لبيانات ميزان المدفوعات – البنك المركزى المصرى.

٩/٢ – تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى

حرص البنك المركزى خلال سنة التقرير على الاستمرار فى تنمية الموارد البشرية بالجهاز المصرفى، وذلك لتأهيل كوادر مصرفية تستطيع أن تتولى القيادة فى هذا الجهاز الحيوى. ويعتمد البنك المركزى أساساً فى تحقيق ذلك على المعهد المصرفى المصرى الذى يقوم بإعداد وتنفيذ عدد من البرامج المتخصصة فى كافة المجالات المصرفية وفقا لآخر المستجدات الدولية فى هذا الشأن.

١/٩/٢ – نشاط المعهد المصرفى

استمر المعهد المصرفى خلال سنة التقرير فى العمل على رفع مستوى كفاءة وتطوير الموارد البشرية وذلك من خلال خطة المعهد التدريبية. ويوضح الشكل التالى أعداد المشاركين فى البرامج التدريبية وعدد ساعات التدريب خلال سنة التقرير مقارنة بالسنة المالية السابقة. ووفقا لخطة المعهد التدريبية، والتى تتضمن البرامج السنوية والخاصة التعاقدية، فقد تزايد الاهتمام بالشهادات المتخصصة، خاصة شهادتى إعداد القيادات المصرفية والشابة.

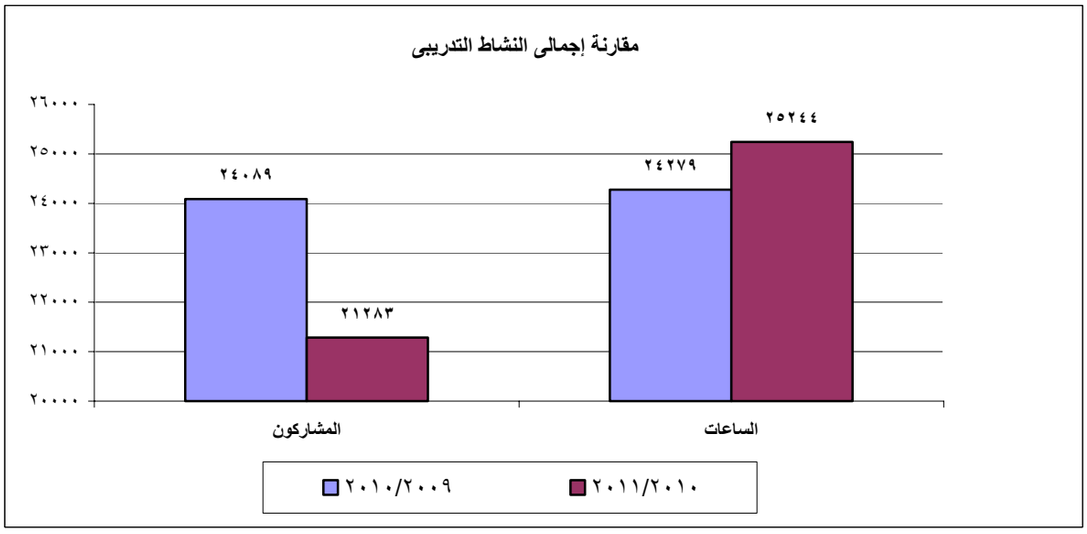

ويلاحظ انخفاض اجمالى أعداد المشاركين خلال سنة التقرير تأثراً بأحداث ثورة ٢٥ يناير، والتى أدت الي توقف النشاط التدريبى بالمعهد خلال الثلاثة شهور الأولى من السنة، إلا أنه عاد إلى مستواه الطبيعى خلال شهرى مايو ويونيو ٢٠١١.

وتوضح الأشكال البيانية التالية التوزيع النسبى لعدد المشاركين والساعات التدريبية فى مجموعات البرامج التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

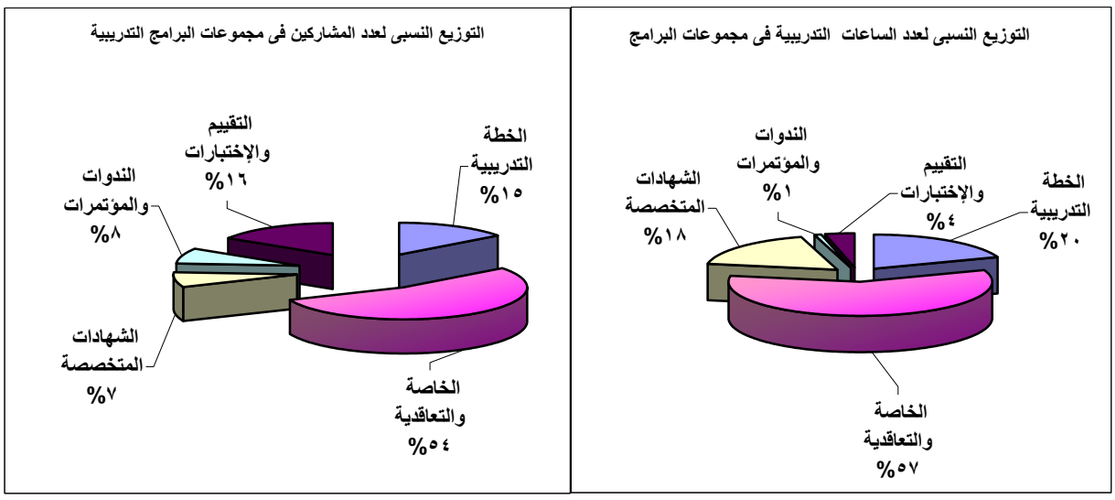

قام المعهد خلال السنة بتنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والمحاضرات العامة للعاملين بالبنوك والأكاديميين والباحثين، شارك فيها خبراء محليين ودوليين. وقد تم تنظيم ٢٣ ندوة خلال السنة شارك فيها ١٢٩٣ متدرباً. وقد تم تفعيل وتطوير الشراكة مع المؤسسات الدولية مثل وكالة لكسمبورج لنقل التكنولوجيا المالية ATTF فى مجال القيادة، مكافحة غسل الأموال، الأسواق المالية، وكذا مؤسسة Global Talent Intelligence Strategies(GTIS) فى مجال الائتمان، ومؤسسة ToneStar Consulting فى مجال المخاطر، ومؤسسة MIS فى مجال المراجعة الداخلية، وقد تم تنفيذ عدد ٣٦ برنامج ومنحة دولية لعدد ٥٧٣ متدرب خلال السنة. هذا بالإضافة إلى البرامج التى تم تنفيذها مع المؤسسات الدولية مثل GARP، و The Institute of Internal Auditors (IIA)، والمعهد الإسلامى للبحوث والتدريب بالمملكة العربية السعودية والتى مازال المعهد يعظم من أهمية التعاون معها على مدى السنوات السابقة.

كذلك تم اشتراك المعهد في شبكة التثقيف المالى الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD لتنفيذ أنشطة مشتركة فى مجال الثقافة المالية. وأصدر المعهد أول نشرة تعريفية بعنوان "الفرق بين التثقيف المالى والإتاحة المالية" على أن يتم إنتاج نشرات تعريفية دورية أخرى لتوزيعها فى مختلف الندوات والمؤتمرات والبرامج التدريبية. وعملا على مواكبة التقنيات الحديثة فى تكنولوجيا المعلومات، فقد تم اعتماد المعهد من مؤسسة EC-Council وهى مؤسسة عالمية متخصصة فى مجال تأمين نظم وتكنولوجيا المعلومات.

قام المعهد المصرفى المصرى بتنفيذ برنامج متكامل فى مجال الرقابة على البنوك، وذلك فى إطار خطة البنك الدولى لتطوير القطاع المصرفى لدولة العراق، بالإضافة إلى منح شهادة فى الموارد البشرية، فضلا عن برامج خاصة بالمحاسبة والمراجعة وإدارة المخاطر بإجمالى عدد ٥٢ مشاركاً خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. ونظراً للنجاح الذى تحقق فقد قرر البنك الدولى تكرار تلك البرامج خلال الفترة القادمة.

وحرصا من المعهد المصرفى على تشجيع شباب العاملين بالقطاع المصرفى على إعداد الدراسات والأبحاث، تم خلال شهر يونيو ٢٠١١ الإعلان عن المسابقة البحثية برعاية البنك المركزى المصرى تتناول ثلاثة من أهم الموضوعات المصرفية، وهى دور الجهاز المصرفى المصرى فى إدارة الأزمات الاقتصادية خلال الأجل القصير، وسياسة تسعير الخدمات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك، وأخيرا المسئولية الاجتماعية للقطاع المصرفى بعد ثورة ٢٥ يناير. كما قام المعهد بتقديم دراستين، الأولى بعنوان "إمكانات ومعوقات" والثانية "التجربة الماليزية الناجحة فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، حيث تم التركيز على أهم الدروس المستفادة والتى يمكن تطبيقها على الحالة المصرية.

فى إطار برنامج التدريب من أجل التوظيف، قام المعهد، بتدريب ٩١٨ متدرباً من حديثى التخرج فى الجامعات المصرية، وذلك لتقليل الفجوة بين التعليم الأكاديمى ومتطلبات سوق العمل. وتم أيضاً توقيع بروتوكول للتعاون بين المعهد والصندوق الاجتماعى للتنمية يهدف إلى استفادة الصندوق من برامج التدريب، وتعرف العاملين فى القطاع المصرفى على البرامج التمويلية للصندوق الإجتماعى. هذا بالإضافة إلى تأهيل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع القطاع المصرفى، نظرا لحاجة تلك المشروعات إلى التمويل المصرفى، خاصة فى مجالى المشروعات الزراعية والامتياز التجارى (الفرانشايز).

وبالنسبة لخطة البنك المركزى لتدريب العاملين به، فقد بلغ عدد العاملين الذين شاركوا فى البرامج التدريبية نحو ٢٠٣٦ متدربا، منهم ١٥٠٢ مشاركا فى البرامج المحلية (تخصصية وإدارية، لغات، حاسب آلى)، ٤١٦ متدربا فى البرامج التأهيلية، و ١١٣ مشاركا فى البرامج الخارجية، كما أتم ٥ من العاملين بالبنك دراستهم العليا.

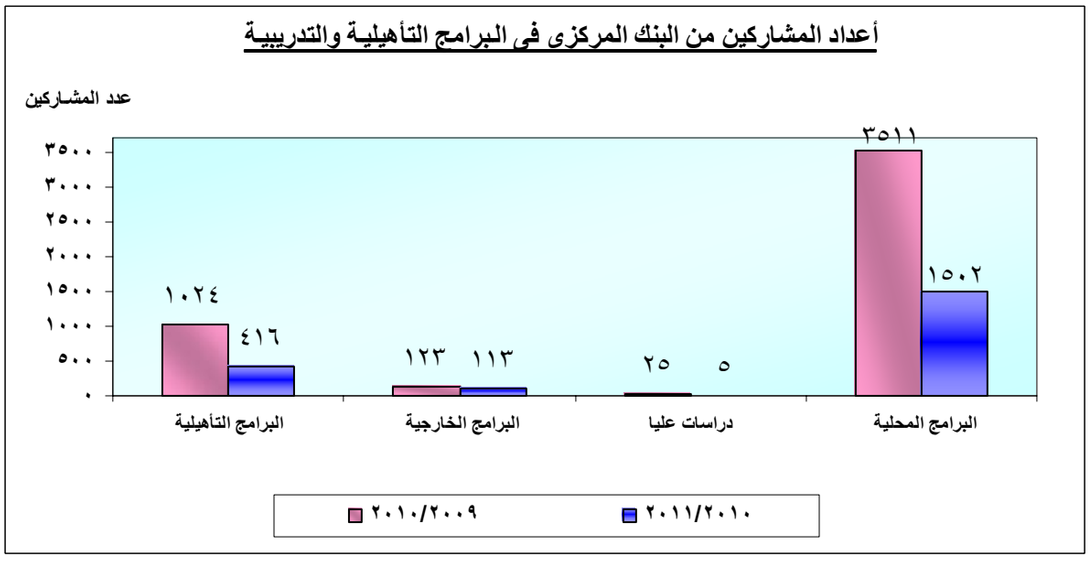

وتضمنت البرامج التدريبية المتنوعة التى يقدمها المعهد المصرفى تدريب عدد ١٩٤٤ من العاملين بالبنك المركزى المصرى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. وتضمنت البرامج تلك الخاصة بقطاع الرقابة والإشراف لعدد ٢٥٥ مشاركا فى الموضوعات التى كانت مثار الاهتمام ومنها "الائتمان المصرفى" وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس، الكشف عن التزييف والتزوير. وفى إطار مبادرة التدريب فى مجال الرقابة على المصارف لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA Regulators Training Initiatives، تم تقديم برنامج Bank Analysis and Examination School بالتعاون مع US Federal Reserve، شارك فيه ١٨ من العاملين بالبنك المركزى المصرى وبعض البنوك المركزية العربية. هذا الى جانب برامج الترقيات لتطوير المديرين (١٢٩ مشاركا)، وكذا برامج تطوير المشرفين لعدد ٩٣ (مشاركا)، والعديد من البرامج المنوعة المالية والإدارية.

الفصل الثالث: التطورات المصرفية

٣/١- المركز المالى
٣/٢- الودائع
٣/٣- النشاط الاقراضى
٣/٤- حركة التدفقات المالية فى البنوك
٣/٥- مؤشرات أداء البنوك

الفصل الثالث
التطورات المصرفية

١/٣ – المركز المالى

بلغ المركز المالى الإجمالى للبنوك المسجلة والعاملة فى مصر (٣٩ بنكا) ١٢٦٩,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١، بزيادة قدرها ٤٩,٠ مليار جنيه بمعدل ٤,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مقابل زيادة قدرها ١٢٨,٧ مليار جنيه بمعدل ١١,٨٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت الزيادة خلال سنة التقرير رغم التراجع الذى تحقق خلال النصف الثانى من السنة بمقدار ١٣,٢ مليار جنيه، نتيجة لانخفاض الأرصدة لدى البنوك فى مصر (بما فيها البنك المركزى) بمقدار ١٠١,١ مليار جنيه، حد منه زيادة الأوراق المالية والاستثمارات (٣٣,٠ مليار جنيه)، والأرصدة لدى البنوك فى الخارج (٢٨,٩ مليار جنيه)، وأرصدة الإقراض والخصم (١٦,١ مليار جنيه). ويعزى تراجع الأرصدة لدى البنوك فى مصر خلال النصف الثانى من السنة الى انخفاض التزاماتها تجاه البنك المركزى بمقدار ١٠٣,٤ مليار جنيه، وذلك مع قيامه بسحب بعض ودائعه لديها لمواجهة عمليات تصفية الأجانب لجزء كبير من استثماراتهم تأثرا بالتداعيات المصاحبة لأحداث ثورة ٢٥ يناير.

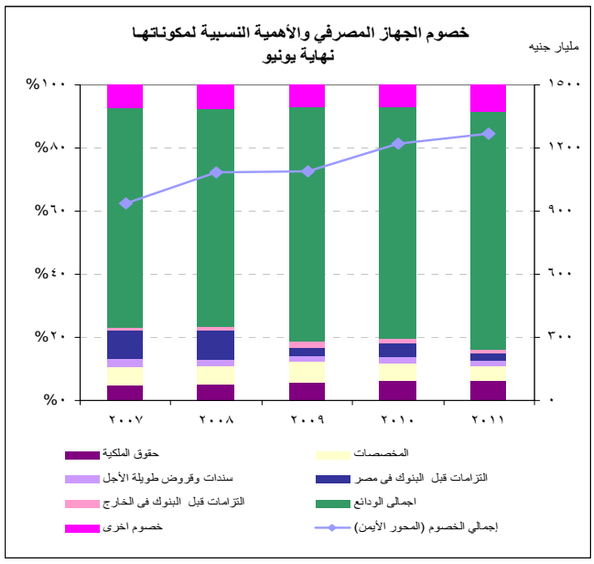

وتعزى الزيادة فى **جانب الخصوم** خلال سنة التقرير أساسا إلى نمو الودائع بمقدار ٦٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪ لتصل إلى ٩٥٧,٠ مليار جنيه، وبما يمثل ٧٥,٤٪ من اجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١١. هذا بالإضافة الى قيام البنوك بتدعيم حقوق الملكية بمقدار ٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٠٪، وزيادة القروض طويلة الأجل والسندات المصدرة بمقدار ٤,٥ مليار جنيه. وحد من تلك الزيادة، تراجع الالتزامات قبل البنوك فى مصر (بما فيها البنك المركزى) بمقدار ٢٥,٧ مليار جنيه بمعدل ٤٧,٧٪، وانخفاض أرصدة المخصصات لديها بمقدار ١٥,٣ مليار جنيه بمعدل ٢١,٧٪. كما تراجعت الالتزامات قبل البنوك فى الخارج بمقدار ٥,١ مليار جنيه.

التغيرات فى جانب الخصوم

(القيمة بالمليون جنيه)

	التغير خلال السنة المالية			
	٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠	
	قيمة	٪	قيمة	٪
رأس المال	٥٠٤٧	١٢,١	١٢٤٥١	٢٦,٧
الاحتياطيات	٧١١٥	٣٣,٣	(٦٤٣٠)	(٢٢,٦)
المخصصات	٦٧٠	١,٠	(١٥٣١٢)	(٢١,٧)
سندات وقروض طويلة الأجل	(٣٤٨)	(١,٦)	٤٤٨٣	٢٠,٧
التزامات قبل البنك المركزى	٢٥٩٢٤	٣١٤,٠	(٢٤٤٤٢)	(٧١,٥)
التزامات قبل البنوك فى مصر	(٣٠٤٦)	(١٣,٤)	(١٢٦٨)	(٦,٤)
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٢١١٠	١١,٦	(٥١٣٧)	(٢٥,٣)
اجمالى الودائع	٨٢٧٩٨	١٠,٢	٦٤٥٤٥	٧,٢
خصوم أخرى، منها :	٨٣٩٢	١٠,٧	٢٠١٤٥	٢٣,٢
شيكات مستحقة الدفع	١١٨٨	٣٣,٢	٣٧٩	٨,٠
إجمالى الخصوم	**١٢٨٦٦٢**	**١١,٨**	**٤٩٠٣٥**	**٤,٠**

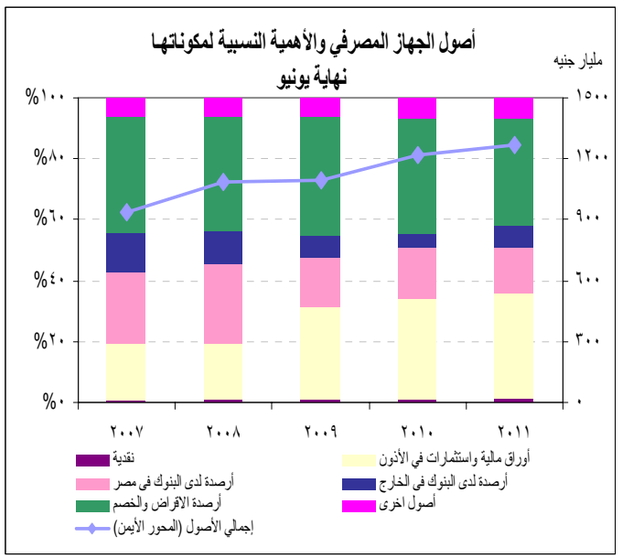

وجاءت الزيادة فى **جانب الأصول** خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ كنتيجة أساسية لتصاعد استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون بمقدار ٦٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١٦,٨٪ لتصل إلى ٤٧٤,٢ مليار جنيه وبما يمثل ٣٧,٣٪ من إجمالى المركز المالى فى نهاية يونيو ٢٠١١. كما زادت الارصدة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ٣٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٦٧,٥٪، وارتفعت أرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٨,١ مليار جنيه بمعدل ١,٧٪ لتبلغ ٤٧٤,١ مليار جنيه. ومن ناحية أخرى، تراجعت الأرصدة لدى البنوك فى مصر بمقدار ٨٣,٧ مليار جنيه بمعدل ٤١,٧٪.

التغيرات فى جانب الأصول

(القيمة بالمليون جنيه)

	التغير خلال السنة المالية			
	٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠	
	قيمة	٪	قيمة	٪
نقدية	١٣٢١	١١,٩	٢٣٨٢	١٩,١
أوراق مالية واستثمارات	٧٣٢٩٨	٢٢,٠	٦٨٢٨١	١٦,٨
أرصدة لدى البنك المركزى	٣٠٩٢٢	٢٠,٦	(٨٣٠٣٩)	(٤٥,٩)
أرصدة لدى البنوك فى مصر، ومنها:	(٣٦٨٦)	(١٥,٨)	(٦٧٠)	(٣,٤)
اقراض وخصم	(٤٦)	(٥,٩)	١٥٦	٢١,٤
أرصدة لدى البنوك فى الخارج، ومنها :	(١٩٧٤٩)	(٢٥,٦)	٣٨٧٠٩	٦٧,٥
إقراض وخصم	١٣٥	٧,٢	(٦٠٦)	(٣٠,٢)
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	٣٦٠٣٣	٨,٤	٨١٤٩	١,٧
أصول أخرى	١٠٥٢٣	١٥,٥	١٥٢٢٣	١٩,٥
إجمالى الأصول	**١٢٨٦٦٢**	**١١,٨**	**٤٩٠٣٥**	**٤,٠**

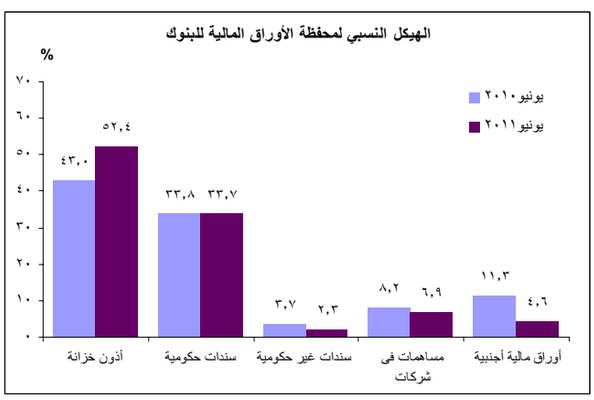

وتعزى الزيادة فى استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون خلال السنة أساسا إلى تصاعد استثماراتها فى أذون الخزانة بمقدار ٧٤,٠ مليار جنيه، والسندات الحكومية بمقدار ٢٢,٩ مليار جنيه. وحد من هذه الزيادة، تراجع استثمارات البنوك فى الأوراق المالية الأجنبية بما يعادل ٢٤,٢ مليار جنيه، وكذا استثماراتها فى السندات غير الحكومية بمقدار ٤,١ مليار جنيه.

وبالنسبة **لصافى معاملات البنوك فى مصر مع مراسليها بالخارج** خلال السنة المالية٢٠١٠/ ٢٠١١، فقد ارتفع صافى أرصدتها الدائنة للخارج بما يعادل ٤٣,٨ مليار جنيه ليبلغ صافى معاملاتها مع البنوك ما يعادل ٨٠,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ (مقابل ما يعادل ٣٧,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠). ويعد هذا الارتفاع محصلة لزيادة أرصدتها لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ٣٨,٧ مليار جنيه من ناحية، وتراجع التزاماتها تجاه هذه البنوك بما يعادل ٥,١ مليار جنيه من ناحية أخرى.

٢/٣ – الودائع

نمت الودائع لدى البنوك (شاملة الودائع الحكومية) بمقدار ٦٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٨٢,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪ خلال السنة المالية السابقة، لتبلغ ٩٥٧,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٧٥,٤٪ من إجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١١. وتركز نحو ٦٠,٢٪ من الزيادة الكلية فى الودائع خلال سنة التقرير فى زيادة الودائع بالعملة المحلية، والتى ارتفعت بمقدار ٣٨,٨ مليار جنيه بمعدل ٥,٧٪ لتصل إلى ٧٢٤,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد ارتفعت بما يعادل ٢٥,٧ مليار جنيه بمعدل ١٢,٥٪.

الودائع لدى البنوك وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليار جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية			عملات أجنبية		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإجمالى	**٥٩٨,٦**	**٦٨٦,١**	**٧٢٤,٩**	**٢١١,١**	**٢٠٦,٤**	**٢٣٢,١**
القطاع الحكومى	٤٩,٦	٥٨,٥	٥٦,٧	٤١,٥	٤٥,٦	٥١,٤
قطاع الأعمال العام	٢٨,٨	٣٢,٧	٢٩,٣	٨,٧	٦,٥	٧,٦
قطاع الأعمال الخاص	١٠٤,٣	١١٤,٤	١٠٤,٠	٥٨,٣	٥٤,٩	٦٠,٢
القطاع العائلى	٤١٣,٥	٤٧٧,٩	٥٣٢,٠	١٠٠,٢	٩٦,٩	١٠٩,٢
العالم الخارجى	٢,٤	٢,٦	٢,٩	٢,٤	٢,٥	٣,٧

وقد تركزت الزيادة فى الودائع بالعملة المحلية فى نمو ودائع القطاع العائلى بتلك العملة، والتى ارتفعت بمقدار ٥٤,٢ مليار جنيه بمعدل ١١,٣٪ لتبلغ ٥٣٢,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٧٣,٤٪ من اجمالى الودائع بالعملة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١١. وحد من هذه الزيادة، تراجع ودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار ١٠,٤ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بمقدار ٣,٤ مليار جنيه، وودائع القطاع الحكومى بمقدار ١,٨ مليار جنيه. وبالنسبة للزيادة فى الودائع بالعملات الأجنبية، فقد ساهم القطاع العائلى بما يقرب من نصفها، حيث ارتفعت ودائعه بما يعادل ١٢,٣ مليار جنيه لتبلغ ما يعادل ١٠٩,٢ مليار جنيه بما يمثل ٤٧,١٪ من اجمالى الودائع بالعملات الأجنبية فى نهاية يونيو ٢٠١١. فى حين ارتفعت ودائع القطاع الحكومى بتلك العملات بما يعادل ٥,٨ مليار جنيه لتصل إلى ما يعادل ٥١,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. كما ارتفعت ودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٥,٣ مليار جنيه، وودائع كل من العالم الخارجى وقطاع الأعمال العام بما يعادل ١,٢ مليار جنيه و ١,١ مليار جنيه على الترتيب.

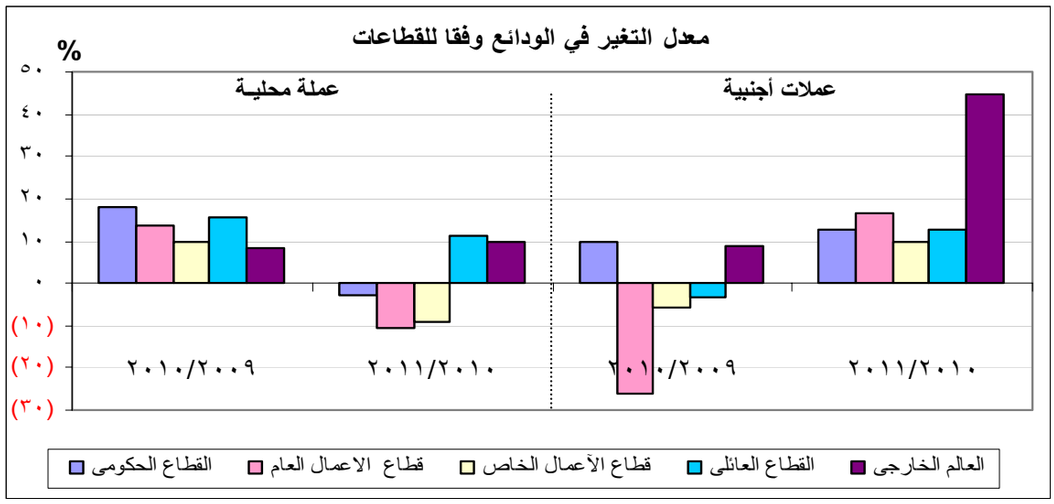

٣/٣ – النشاط الاقراضى

ارتفعت أرصدة الإقراض والخصم المقدمة من البنوك بمقدار ٨,١ مليار جنيه بمعدل ١,٧٪، مقابل ٣٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪، ليصل إجمالى تلك الأرصدة إلى ٤٧٤,١ مليار جنيه وبما يمثل ٣٧,٣٪ من إجمالى الأصول، و ٤٩,٥٪ من إجمالى الودائع فى نهاية يونيو ٢٠١١.

التغير فى القروض الممنوحة من البنوك وفقاً للقطاعات
خلال ٢٠١٠/٢٠١١

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية	عملات أجنبية
الإجمالى	**١٤١١٠**	**(٥٩٦١)**
القطاع الحكومي	٢٨٠٢	(٢٣٨٤)
قطاع الأعمال العام	٣٥٠٩	(٦٣٤)
قطاع الأعمال الخاص	٢١١٦	(٤٥٠٩)
القطاع العائلى	٥٨٤٦	٥٦٩
العالم الخارجى	(١٦٣)	٩٩٧

وتأتى الزيادة فى أرصدة الإقراض والخصم كمحصلة لزيادة القروض الممنوحة بالعملة المحلية بمقدار ١٤,١ مليار جنيه بمعدل ٤,٥٪، لتصل إلى ٣٢٧,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١، وتراجع أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٣,٩٪ لتبلغ ١٤٦,٤ مليار جنيه. وقد تركز نحو ٤١,٤٪ من الزيادة فى القروض الممنوحة بالعملة المحلية فى تلك المقدمة للقطاع العائلى، والتى ارتفعت بمقدار ٥,٨ مليار جنيه بمعدل ٦,٥٪، مقابل زيادة ١١,٤ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪ خلال السنة المالية السابقة. كما ارتفعت القروض الممنوحة لكل من قطاع الأعمال العام بمقدار ٣,٥ مليار جنيه، والقطاع الحكومى بمقدار ٢,٨ مليار جنيه، وقطاع الأعمال الخاص بمقدار ٢,١ مليار جنيه. فى حين تراجعت القروض الممنوحة للعالم الخارجى بمقدار ٠,١ مليار جنيه. أما بالنسبة لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة بالعملات الأجنبية، فيعزى انخفاضها أساسا إلى تراجع القروض الممنوحة لكل من قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٤,٤٪، والقطاع الحكومى بما يعادل ٢,٤ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪.

ويتضح من التوزيع النسبى للقروض الممنوحة وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادى، استحواذ قطاع الصناعة على جزء كبير من القروض المقدمة من البنوك سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية. فقد بلغ النصيب النسبى لهذا القطاع من إجمالى القروض المقدمة بالعملتين معا ٣٦,١٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١، يليه قطاع الخدمات (٢٧,٢٪)، ثم القطاعات الغير موزعة (شاملة القطاع العائلى) (٢٤,٧٪)، ثم قطاع التجارة (١٠,١٪)، بينما اقتصر نصيب قطاع الزراعة على ١,٩٪.

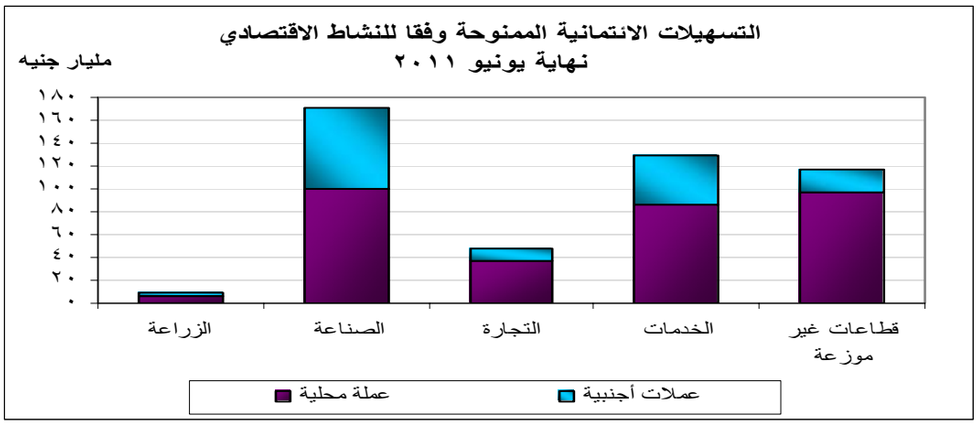

أما القروض والسلفيات (عدا الخصم) المقدمة من البنوك وفقا للآجال، فقد بلغت ٤٧١,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١، مسجلة زيادة قدرها ٧,٤ مليار جنيه بمعدل ١,٦٪ خلال سنة التقرير. تأتى هذه الزيادة كمحصلة للزيادة فى القروض طويلة الأجل (أكثر من سنة)، والتى ارتفعت بمقدار ٢٣,١ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪، وتراجع القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) بمقدار ١٥,٧ مليار جنيه بمعدل ٦,٨٪. وتعزى الزيادة فى القروض طويلة الأجل إلى نمو القروض بالعملة المحلية منها بمقدار ١٧,٦ مليار جنيه، وبالعملات الأجنبية بما يعادل ٥,٥ مليار جنيه. هذا فى حين يعزى تراجع القروض قصيرة الأجل إلى انخفاض القروض المقدمة بالعملات الأجنبية بما يعادل ١١,٧ مليار جنيه، وتلك القروض المقدمة بالعملة المحلية بمقدار ٤,٠ مليار جنيه.

٤/٣: حركة التدفقات المالية فى البنوك

أظهرت قائمة التدفقات المالية للبنوك فائضاً فى العمليات المحلية بلغ نحو ١٩,٦ مليار جنيه، حيث بلغت مواردها ١٧٨,٩ مليار جنيه، واستخداماتها ١٥٩,٣ مليار جنيه. وقد قابل هذا الفائض وبنفس القدر عجزاً فى العمليات الخارجية. وتأتى مصادر الأموال لدى البنوك إما من نقص فى الأصول أو من زيادة فى الالتزامات، وتستخدم الأموال فى تخفيض الالتزامات أو زيادة الأصول.

وفيما يتعلق **بالعمليات المحلية**، يلاحظ أن الموارد المحققة من نقص الأصول خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ والبالغة ٨٣,٧ مليار جنيه، جاءت من انخفاض الأرصدة لدى البنك المركزى بنحو ٨٣,٠ مليار جنيه. وتركز هذا الانخفاض فى النصف الثانى من السنة المالية بسبب تراجع ودائع البنوك المربوطة لدى البنك المركزى، والتى كان البنك المركزى يستخدمها لامتصاص فائض السيولة، وذلك مع تغير أوضاع السيولة لدى البنوك بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، كما انخفضت الأرصدة لدى البنوك المحلية بمقدار ٠,٧ مليار جنيه. أما الموارد المحققة من الزيادة فى الالتزامات والبالغة ٩٥,٢ مليار جنيه، فقد جاءت أساسا من زيادة الودائع لدى البنوك بمقدار ٦٤,٥ مليار جنيه (منها ٦٠,٢٪ ودائع بالعملة المحلية)، وقد فاقت الزيادة فى ودائع القطاع العائلى اجمالى الزيادة فى الودائع، حيث ارتفعت بمقدار ٦٦,٦ مليار جنيه.

وتمثلت الاستخدامات المحلية الناتجة عن زيادة الأصول فى ارتفاع أرصدة كل من الاستثمارات فى الأوراق المالية بمقدار ٩٢,٥ مليار جنيه (معظمها فى أذون وسندات حكومية)، والأصول الأخرى بمقدار ١٥,٢ مليار جنيه، وأرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٨,٢ مليار جنيه، والنقدية بمقدار ٢,٤ مليار جنيه. أما الاستخدامات الناتجة عن تخفيض الالتزامات، فيلاحظ تراجع التزامات البنوك قبل البنك المركزى بنحو ٢٤,٤ مليار جنيه (نتيجة لسحب ودائع البنك المركزى بالعملة الأجنبية لدى البنوك لمواجهة عمليات خروج الأجانب من السوق بعد ثورة ٢٥ يناير). كما انخفضت كل من المخصصات لدى البنوك بمقدار ١٥,٣ مليار جنيه (لتسوية جزء من الديون الرديئة لدى بعض بنوك القطاع العام خصماً على حسابات المخصصات المقابلة لها)، والالتزامات قبل البنوك فى مصر بمقدار ١,٣ مليار جنيه.

قائمة* التدفقات المالية فى البنوك
العمليات المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

خلال	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
١- مجموع مصادر الأموال :	**١٣٣٦٣٣**	**١٧٨٩٠٢**
أ- من الزيادة فى الالتزامات (الخصوم)	**١٢٩٩٤٧**	**٩٥١٩٤**
الودائع	٨٢٧٩٨	٦٤٥٤٥
التزامات قبل البنك المركزى	٢٥٩٢٤	
حسابات رأس المال (حقوق المساهمين)	١٢١٦٣	٦٠٢١
المخصصات	٦٧٠	
الخصوم الأخرى	٨٣٩٢	٢٠١٤٥
قروض وسندات		٤٤٨٣
ب – من النقص فى الأصول	**٣٦٨٦**	**٨٣٧٠٨**
ارصدة لدى البنك المركزى	–	٨٣٠٣٩
أرصدة لدى البنوك المحلية	٣٦٨٦	٦٦٩
٢- مجموع استخدامات الأموال:	**١٢٥٣٩٣**	**١٥٩٢٧١**
أ- فى تخفيض الالتزامات	**٣٣٩٤**	**٤١٠٢٢**
التزامات قبل البنك المركزى المصرى		٢٤٤٤٢
التزامات قبل البنوك فى مصر	٣٠٤٦	١٢٦٨
قروض وسندات	٣٤٨	
المخصصات		١٥٣١٢
ب- فى زيادة الأصول	**١٢١٩٩٩**	**١١٨٢٤٩**
نقدية	١٣٢١	٢٣٨٢
أرصدة لدى البنك المركزى	٣٠٩٢٣	
الاستثمارات فى الأوراق المالية	٤٣١٩٩	٩٢٤٩٦
الإقراض والخصم	٣٦٠٣٣	٨١٤٩
الأصول الأخرى	١٠٥٢٣	١٥٢٢٢
فائض (+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٨٢٤٠**	**١٩٦٣١**

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية السنة والرصيد المناظر له فى نهاية السنة السابقة.

وبالنسبة **للعمليات الخارجية للبنوك**، فقد جاءت مصادر الأموال لدى البنوك من نقص استثماراتها فى الأوراق المالية بما يعادل ٢٤,٢ مليار جنيه. وقد فاقت الاستخدامات مع العالم الخارجى الموارد، حيث زادت الأرصدة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ٣٨,٧ مليار جنيه، وانخفضت التزامات البنوك المحلية قبل البنوك فى الخارج بما يعادل ٥,١ مليار جنيه.

قائمة* التدفقات المالية فى البنوك
العمليات الخارجية

(القيمة بالمليون جنيه)

خلال	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
١- مجموع مصادر الأموال :	**٢١٨٥٩**	**٢٤٢١٥**
أ - من الزيادة فى الالتزامات	**٢١١٠**	
التزامات قبل البنوك فى الخارج	**٢١١٠**	
ب- من النقص فى الأصول	**١٩٧٤٩**	**٢٤٢١٥**
الاستثمارات فى الاوراق المالية		٢٤٢١٥
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	١٩٧٤٩	
٢- مجموع استخدامات الأموال :	**٣٠٠٩٩**	**٤٣٨٤٦**
أ- فى تخفيض الالتزامات :		**٥١٣٧**
التزامات قبل البنوك فى الخارج		٥١٣٧
ب- فى زيادة الأصول	**٣٠٠٩٩**	**٣٨٧٠٩**
الاستثمارات فى الأوراق المالية	٣٠٠٩٩	
ارصدة لدى البنوك فى الخارج		٣٨٧٠٩
فائض (+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٨٢٤٠–**	**١٩٦٣١–**

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية السنة والرصيد المناظر له فى نهاية السنة السابقة.

٥/٣ : مؤشرات أداء البنوك

فيما يلى النتائج التى حققتها البنوك فى كل مجال وفقا للمركز فى نهاية يونيو ٢٠١١ :

أولا : معيار كفاية رأس المال:

بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزى ـ عدا فروع البنوك الأجنبية ـ وعددها ٣٢ بنكا بالحفاظ على نسبة بين رأس المال (بعنصريه الأساسى والمساند) من ناحية والأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر من ناحية أخرى بحيث لا تقل هذه النسبة عن ١٠٪ كحد أدنى.

وتحسب الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر تتراوح بين صفر٪ و١٠٠٪ أو أكثر من ١٠٠٪ بالنسبة لكل من شركات التنمية العقارية العاملة فى إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها إذا زادت الرافعة المالية للمشروع عن ١:٢، والتمويل المصرفى الممنوح بغرض الاستحواذ الكلى أو الجزئى على الشركات، ويعكس وفاء البنك بهذا المعيار مدى قدرته على مواجهة المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها مستقبلا.

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار إلى مايلى :

- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة ١٦,٠٪ (مقابل ١٠,٠٪ حد أدنى مقرر)، ويتركز المعيار لدى البنوك فى رأس المال الأساسى بنسبة ١٣,٣٪ ورأس المال المساند بنسبة ٢,٧٪.
- التزمت البنوك كل على حده بمعيار كفاية رأس المال (١٠,٠٪ حد أدنى مقرر)، هذا وقد بلغ عدد البنوك التى يتراوح معيار كفاية رأس المال لديها من (١٠٪ ـ ١٥٪) ١٠ بنوك، وتلك التى يزيد المعدل لديها عن (١٥٪) ٢٢ بنكا.

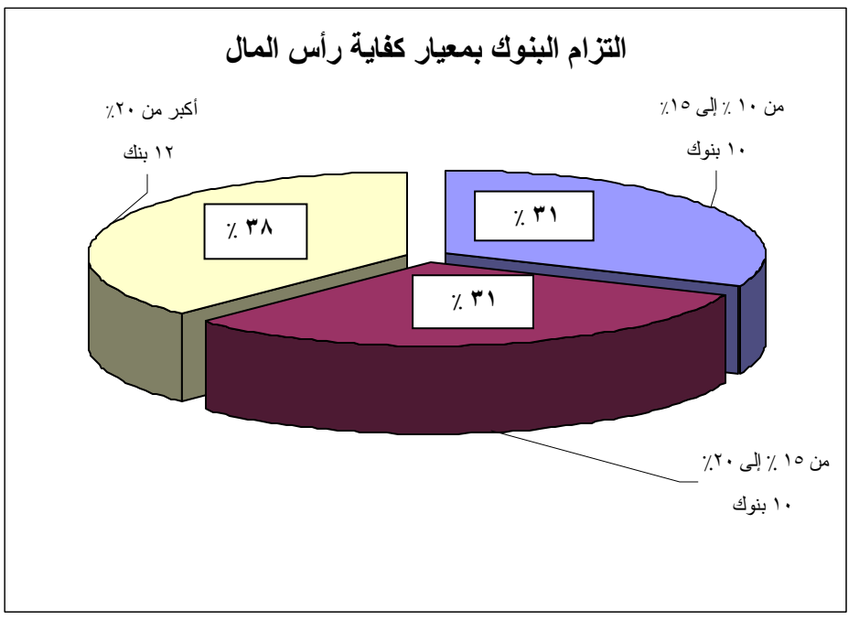

ثانيا : جودة الأصول :

أصدر البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات. وشملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات، أخذاً فى الاعتبار درجة التصنيف الائتمانى للعميل ORR، وكذا القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصى إضافة إلى القروض للأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

ويوضح البيان التالى الجهات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية :

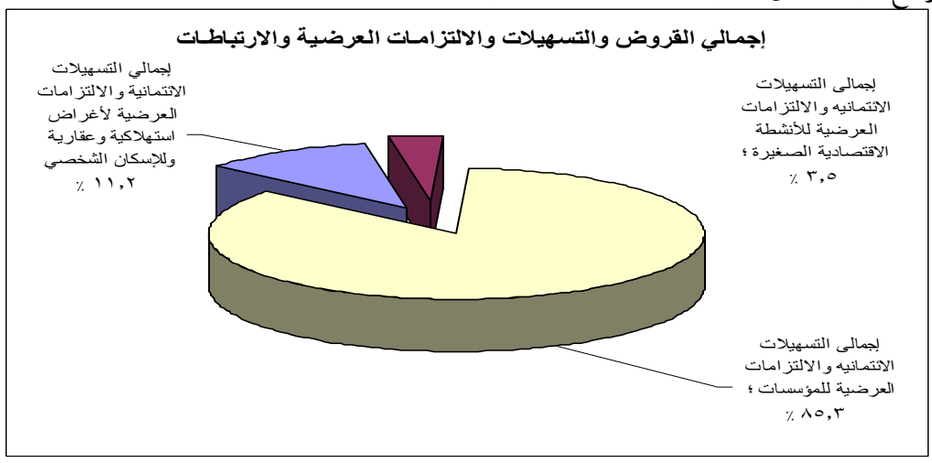

ثالثا : الربحيـــة :

يعكس مستوى الربحية الذى يحققه البنك، مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه وتشير نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة إلى الآتى :

(أ) بنوك تنتهي السنة المالية لها فى ٣٠ يونيو من كل عام (بنوك القطاع العام والبنك المصرى لتنمية الصادرات) :

بلغ صافى الأرباح ١٦١١ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ (البنك الأهلى المصرى أساسا). وبلغت نسبة صافى الأرباح إلى متوسط حقوق المساهمين، ونسبة صافى الأرباح إلى متوسط الأصول لدى هذه البنوك ٨,٠٪، و٠,٣٪ على الترتيب عن السنة المالية المذكورة.

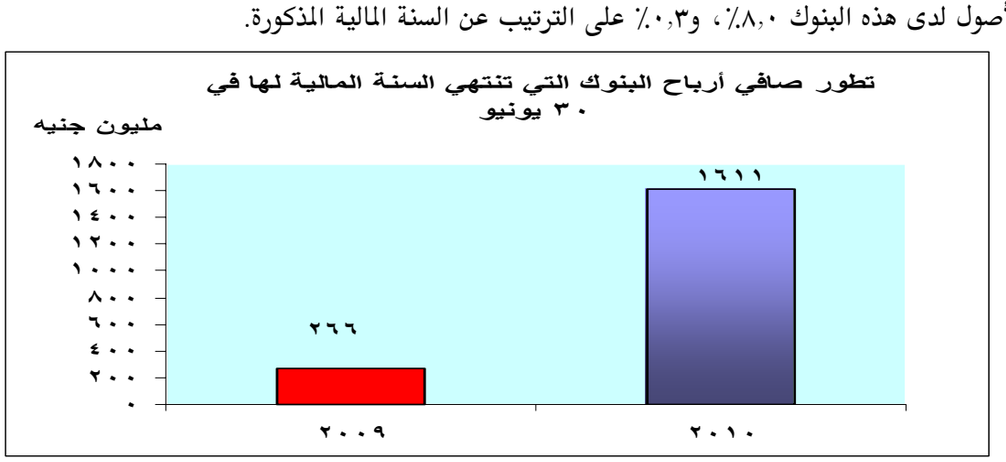

(ب) بنوك تنتهى السنة المالية لها فى ٣١ ديسمبر من كل عام:

بلغ صافى الربح ٩٠٦٢ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وبلغت نسبة صافى الربح إلى متوسط حقوق المساهمين ١٦,٢٪ لدى هذه البنوك، ونسبة صافى الربح إلى متوسط الأصول لديها ١,٤٪ عن السنة المالية المذكورة.

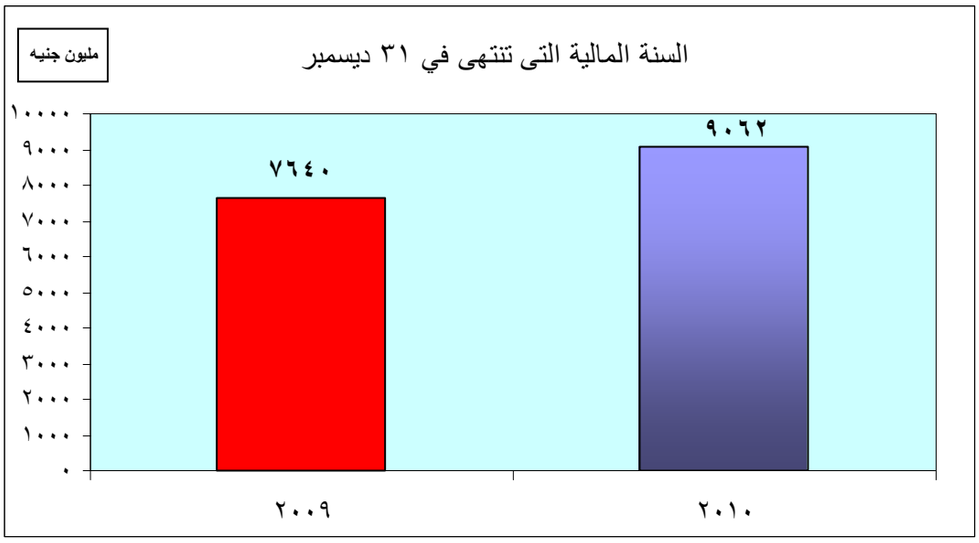

وفيما يلى أهم المؤشرات المالية المستخلصة من المراكز المالية للبنوك، وفقا للمركز فى نهاية يونيو ٢٠١١:

البيان	يونيو٢٠١١
متوسط نسبة الاحتياطى (الفترة المنتهية ٢٧ يونيو ٢٠١١) مقابل ١٤٪ حد أدنى مقرر	١٤٪
متوسط نسبة السيولةحد أدنى ٢٠٪ محلى	٥٥,٣٪
٢٥٪ أجنبى	٥١,١٪
أصول سائلة / ودائع العملاء	٦٩,٩٪
الأصول بالنقد الأجنبى / الالتزامات وحقوق المساهمين بالنقد الأجنبى	١٠٢,٦٪
قروض للعملاء / ودائع العملاء	٤٩,٥٪
مستحق على البنوك في مصر / مستحق للبنوك فى مصر	١٠٢,٨٪
مستحق على البنوك فى الخارج / مستحق للبنوك فى الخارج	٦٣٣,٥٪
مستحق على البنوك فى الخارج / مستحق للبنوك فى الخارج وودائع العملاء بالنقد الأجنبى	٣٨,٨٪
الالتزامات العرضية / إجمالى الأصول	١٦,٥٪

الفصل الرابع : التطورات الاقتصادية المحلية

٤/١ – الناتج المحلى الإجمالى
٤/٢ – معدل التضخم
٤/٣ – العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
٤/٥ – قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

الفصل الرابع
تطور أداء الاقتصاد الكلى

١/٤ – الناتج المحلى الاجمالى

يتضح من البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط تراجع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بشكل ملحوظ ليبلغ ١,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٥,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويأتى ذلك أساسا نتيجة لتباطؤ كافة قطاعات النشاط الاقتصادى بوجه عام تأثرا بالأحداث التى صاحبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما أسفرت عنه من تحقيق معدل نمو سالب بلغ ٣,٨٪ بتكلفة عوامل الإنتاج، و ٤,٢٪ بسعر السوق الثابت وذلك خلال الربع الثالث (يناير/مارس ٢٠١١) من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ محسوبا على أساس سنوى. إلا أن الاقتصاد تمكن من تعويض جزء من خسارته خلال الربع الأخير (ابريل/يونيو ٢٠١١) من سنة التقرير، حيث ارتفع معدل النمو إلى مستوى موجب بلغ ٠,٣٪ بتكلفة عوامل الإنتاج، و٠,٤٪ بسعر السوق الثابت محسوبا على أساس سنوى.

وبتحليل جانب العرض، يتضح تراجع نسبة ناتج القطاعات الأكثر ارتباطا بالطلب المحلى إلى ٨٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ (مقابل ٩٠,٢٪ فى السنة المالية السابقة). وكانت أكثر القطاعات تراجعاً من حيث المساهمة فى معدل النمو، قطاع الصناعات التحويلية (–٠,١ نقطة مقابل ٠,٨ نقطة)، التشييد والبناء (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٧ نقطة)، تجارة الجملة والتجزئة (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، وقطاع المال (لا شئ مقابل ٠,٣ نقطة). وتراجعت بدرجة أقل مساهمة قطاعات الزراعة والرى (٠,٤ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة)، الاتصالات والمعلومات (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة)، والحكومة العامة (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٤ نقطة).

مساهمات أهم القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى الثابت بتكلفة عوامل الإنتاج

(نقطة مئوية)

القطاعات الأكثر ارتباطاً بطلب السوق المحلى				
القطـــــاع	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٠/٢٠٠٩	
	معدل نمو القطاع ٪	مساهمة القطاع فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى (١,٩٪)	معدل نمو القطاع ٪	مساهمة القطاع فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى (٥,١٪)
الزراعة والرى والصيد	٢,٧	٠,٤	٣,٥	٠,٥
الصناعات التحويلية	٠,٩–	٠,١–	٥,١	٠,٨
الكهرباء	٤,٥	٠,١	٦,٣	٠,١
التشييد والبناء	٣,٧	٠,٢	١٣,٢	٠,٧
النقل والتخزين	٢,٠	٠,١	٦,٨	٠,٣
الاتصالات	٦,٧	٠,٣	١٣,٣	٠,٥
تجارة الجملة	١,٦	٠,٢	٦,١	٠,٦
المال	١,٦	٠,٠	٥,٢	٠,٣
الحكومة العامة	٣,٧	٠,٣	٤,٢	٠,٤
قطاعات أخرى		٠,٢		٠,٤
الإجمالى		١,٧		٤,٦

القطاعات الأكثر ارتباطاً بطلب السوق الخارجى				
القطاع	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٠/٢٠٠٩	
	معدل نمو القطاع ٪	مساهمة القطاع فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (١,٩٪)	معدل نمو القطاع ٪	مساهمة القطاع فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى (٥,١٪)
الاستخراجات	٠,٦	٠,١	٠,٩	٠,١
قناة السويس	١١,٥	٠,٣	٢,٩–	٠,١–
السياحة	٥,٩–	٠,٢–	١٢,٠	٠,٥
الإجمالى		٠,٢		٠,٥

وبالنسبة للقطاعات المرتبطة بالطلب الخارجى، فقد تركز تراجع مساهمتها فى معدل نمو الناتج أساسا فى انخفاض مساهمة قطاع السياحة من ٠,٥ نقطة مئوية خلال السنة المالية السابقة لتسجل مستوى سالب بلغ ٠,٢ نقطة خلال سنة التقرير. وقد حد من أثر انخفاض مساهمة قطاع السياحة، تصاعد مساهمة قطاع قناة السويس لتبلغ ٠,٣ نقطة مقابل مساهمة سالبة بلغت ٠,١ نقطة خلال سنة المقارنة، واستقرت مساهمة قطاع الاستخراجات عند ٠,١ نقطة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسن معدل النمو خلال الربع الأخير (أبريل/ يونيو ٢٠١١) ليبلغ ٠,٣٪ مقارنة بالربع السابق عليه (–٣,٨٪)، جاء نتيجة تحول مساهمات قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والمال، والخدمات العامة، والتشييد والبناء من مساهمات سالبة إلى مساهمات موجبة. كما انخفضت المساهمة السالبة لقطاع الصناعات التحويلية من ١,٨ نقطة مئوية لتقتصر على ٠,٧ نقطة خلال الربع الأخير من سنة التقرير، وكذا المساهمة السالبة لقطاع السياحة (–٠,٨ نقطة مقابل –١,٤ نقطة).

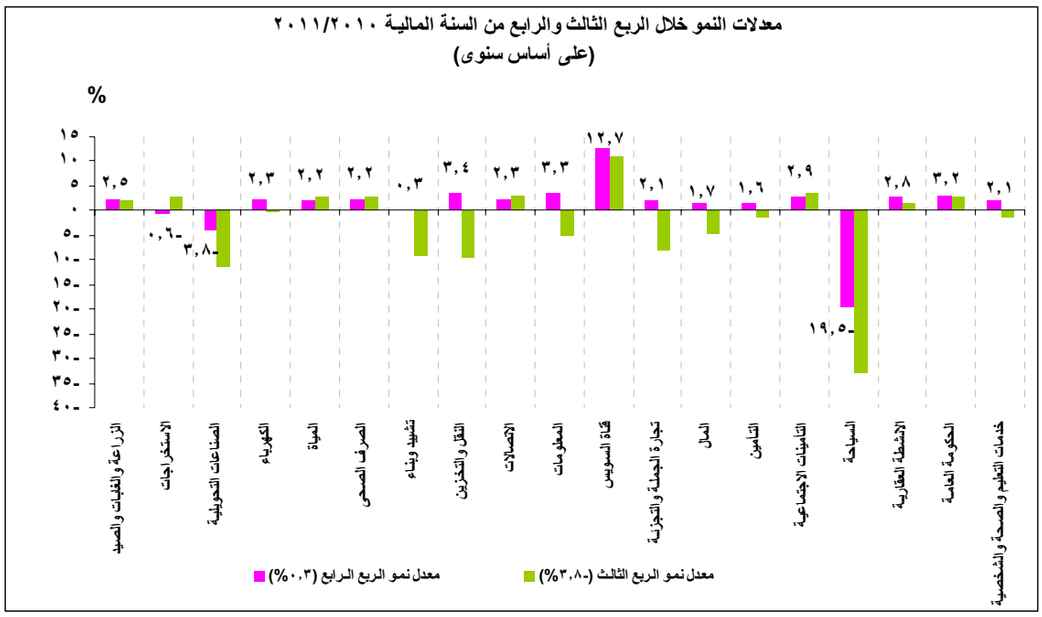

وبالنسبة لمساهمة القطاعين العام والخاص فى معدل النمو الاقتصادى خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ (١,٩٪)، فقد استقرت مساهمة القطاع العام عند نفس مستواها خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٢٠٠٩ والذى بلغ ١,١ نقطة. فى حين اقتصرت مساهمة القطاع الخاص على ٠,٨ نقطة (مقابل ٤,٠ نقطة). وقد تركز التراجع فى مساهمة القطاع الخاص بصفة أساسية خلال الربع الثالث (سالب –٤,٤ نقطة على أساس سنوى)، وذلك فى قطاعات الصناعات التحويلية، والسياحة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والنقل والتخزين والمعلومات، والمال.

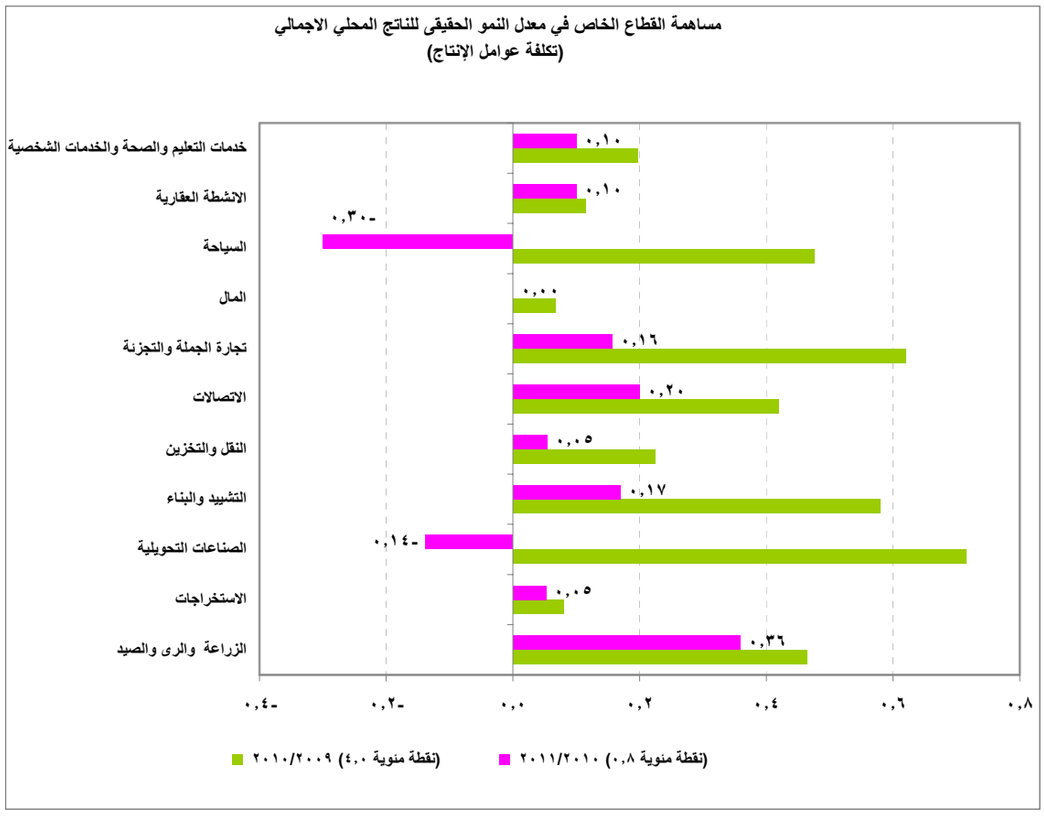
مساهمة القطاع الخاص في معدل النمو الحقيقى للناتج المحلي الاجمالي
(تكلفة عوامل الإنتاج)
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية
الانشطة العقارية
السياحة
المال
تجارة الجملة والتجزئة
الاتصالات
النقل والتخزين
التشييد والبناء
الصناعات التحويلية
الاستخراجات
الزراعة والرى والصيد
٠,١٠
٠,١٠
٠,٣٠-
٠,٠٠
٠,١٦
٠,٢٠
٠,٠٥
٠,١٧
٠,١٤-
٠,٠٥
٠,٣٦
٠,٤-
٠,٢-
٠,٠
٠,٢
٠,٤
٠,٦
٠,٨
(نقطة منوية ٠,٨) ٢٠١١/٢٠١٠
(نقطة منوية ٤,٠) ٢٠١٠/٢٠٠٩

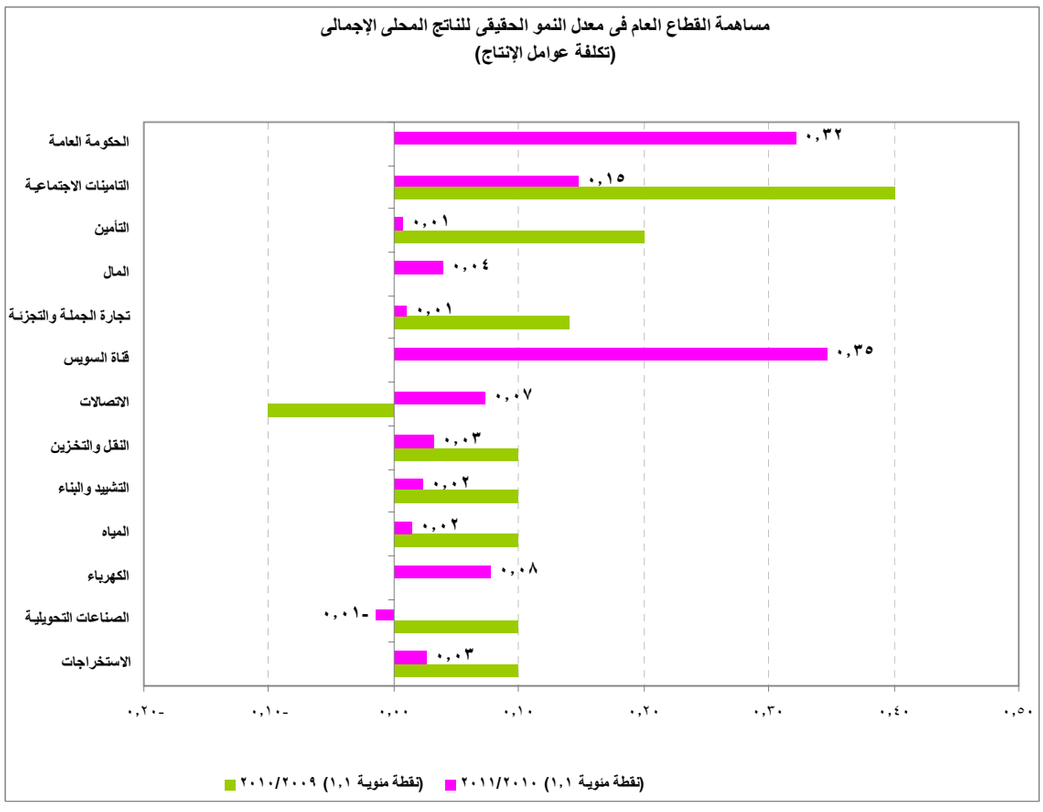
مساهمة القطاع العام فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى
(تكلفة عوامل الإنتاج)
الحكومة العامة
التامينات الاجتماعية
التأمين
المال
تجارة الجملة والتجزئة
قناة السويس
الاتصالات
النقل والتخزين
التشييد والبناء
المياه
الكهرباء
الصناعات التحويلية
الاستخراجات
٠,٣٢
٠,١٥
٠,٠١
٠,٠٤
٠,٠١
٠,٣٥
٠,٠٧
٠,٠٣
٠,٠٢
٠,٠٢
٠,٠٨
٠,٠١-
٠,٠٣
٠,٢٠-
٠,١٠-
٠,٠٠
٠,١٠
٠,٢٠
٠,٣٠
٠,٤٠
٠,٥٠
(نقطة منوية ١,١) ٢٠١١/٢٠١٠
(نقطة منوية ١,١) ٢٠١٠/٢٠٠٩

ويتضح من تحليل جانب الطلب، تركز التراجع فى معدل النمو الاقتصادى خلال سنة التقرير أساسا فى انخفاض مساهمة التكوين الرأسمالى (شاملا التغير فى المخزون) فـــى المعدل المذكور لتحقق مستوى سالب بلغ ٠,٨ نقطة (مقابل مستوى موجب بلغ ١,٦ نقطة). كما تراجعت مساهمة صافى الطلب الخارجى (الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها الواردات من السلع والخدمات) لتحقق أيضاً مستوى سالب بلغ ١,٠ نقطة (مقابل مستوى موجب ٠,١ نقطة). وحد من هذا التراجع، ارتفاع مساهمة الاستهلاك الخاص فى معدل النمو الاقتصادى (٣,٢ نقطة مقابل ٢,٩ نقطة).

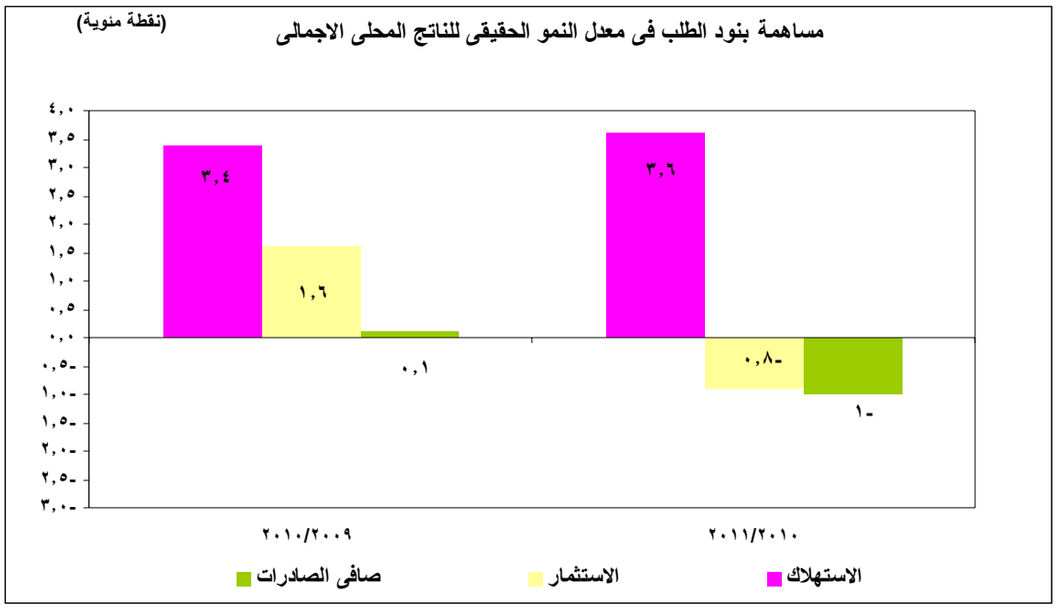

معدل نمو ومساهمة الطلب فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى

	معدل النمو خلال السنة المالية (٪)		المساهمات فى معدل النمو خلال السنة المالية (نقطة مئوية)	
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى (١+٢)	**٥,١**	**١,٨**	**٥,١**	**١,٨**
١– الطلب المحلى (أ+ب)	**٤,٩**	**٢,٧**	**٥,٠**	**٢,٨**
أ– الاستهلاك النهائى:	**٤,٢**	**٤,٤**	**٣,٤**	**٣,٦**
خاص	٤,١	٤,٥	٢,٩	٣,٢
عام	٤,٥	٣,٨	٠,٥	٠,٤
ب– التكوين الرأسمالى				
(شاملا التغير فى المخزون)	٨,٠	٤,٤–	١,٦	٠,٨–
٢– صافى الطلب الخارجى	٥,٢–	٤٣,٢–	٠,١	١,٠–

بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة (بأسعار ٢٠٠٦/٢٠٠٧) ١٦٢,٩ مليار جنيه بمعدل تراجع ٥,٦٪ خلال السنة مقابل ارتفاع بمعدل ٧,٧٪ خلال السنة المالية السابقة. وقد جاء الانخفاض فى قيمة الاستثمارات نتيجة لتراجع مساهمة القطاع الخاص فى معدل نمو الاستثمار إلى ٥,٨ نقطة مقابل ١٦,٥ نقطة خلال السنة المالية السابقة. وكانت اكثر القطاعات تراجعا من حيث مساهمتها، البترول والغاز، والاتصالات والمعلومات، والصناعات التحويلية، والأنشطة العقارية. هذا فضلا عن ارتفاع المساهمة السالبة للقطاع العام والتى بلغت سالب ١١,٤ نقطة مقابل سالب ٨,٨ نقطة. وكانت من أكثر القطاعات العامة التى تراجعت مساهمتها فى معدل نمو الاستثمار خلال السنة، الكهرباء، والنقل والتخزين، المياه والصرف الصحى. هذا فى حين ارتفعت مساهمة استثمارات قطاعات الغاز الطبيعى، الاتصالات والمعلومات، والأنشطة العقارية، والصناعات التحويلية.

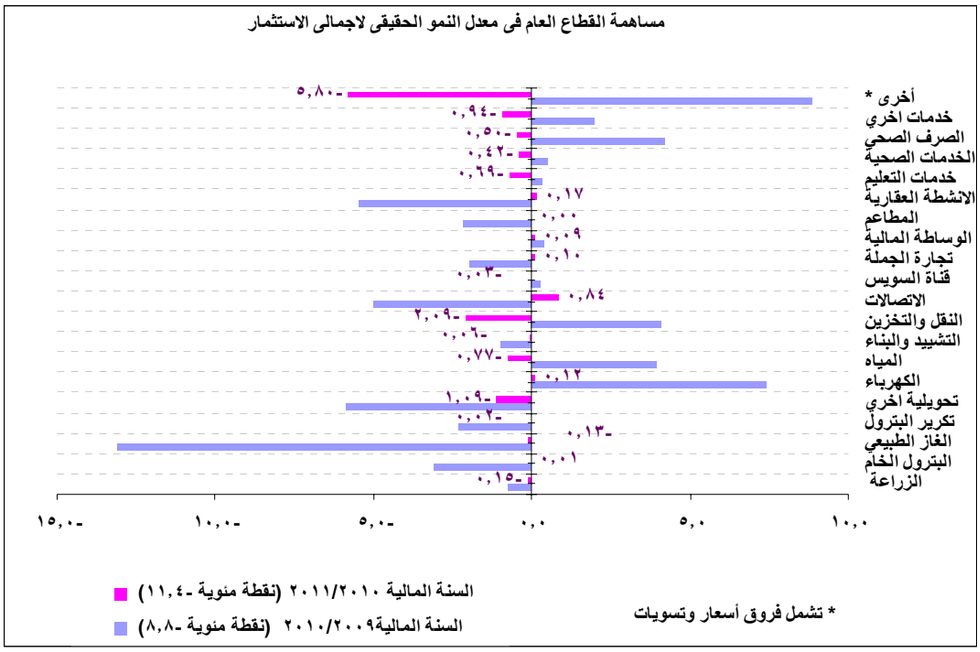

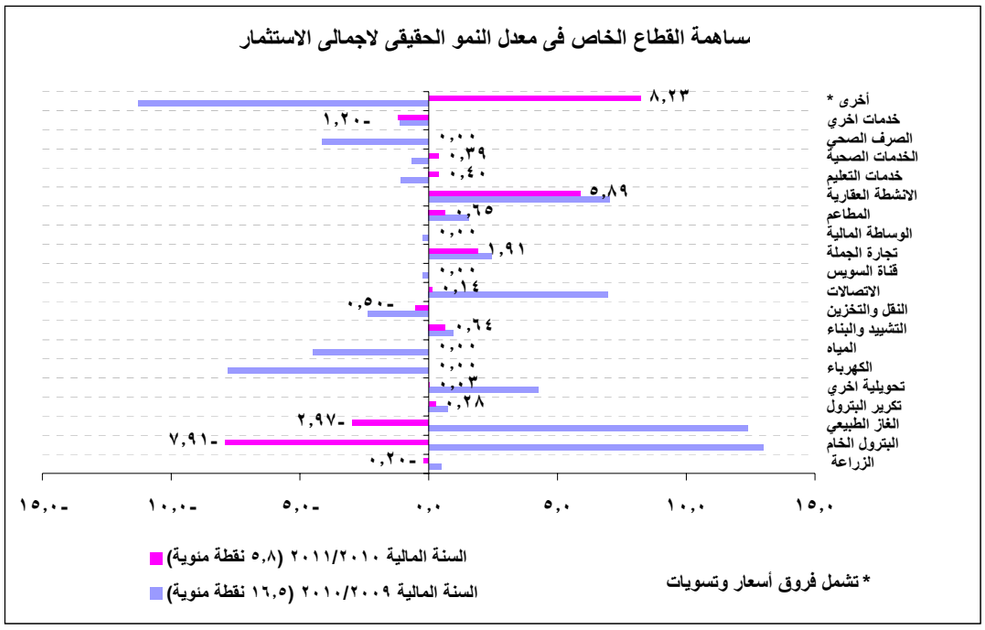

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعى للاستثمارات المنفذة خلال سنة التقرير، فقد تم تنفيذ نحو ١٦,٤٪ منها فى قطاع الاستخراجات، ١٠,٨٪ فى الصناعات التحويلية، ٧,٤٪ فى قطاع الكهرباء، ٣,٠٪ فى المياه، ٢,٧٪ فى قطاع الزراعة، و ٢,٥٪ فى التشييد والبناء، وحصلت القطاعات الإنتاجية على ٢٧,٨٪ والخدمات الاجتماعية على ٢٩,٤٪ من إجمالى الاستثمارات.

١/١/٤ – التشغيل والبطالة

أظهرت مؤشرات تقرير بحث القوة العاملة الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ثباتاً نسبياً لكافة المؤشرات خلال الربع الرابع (أبريل / يونيو) من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بالربع السابق (يناير / مارس ٢٠١١). فقد بلغ معدل النمو السنوى لقوة العمل نحو ٠,٥٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٠,٦٪ فى نهاية مارس ٢٠١١. وبلغ معدل البطالة نحو ١١,٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١، مقابل ١١,٩٪ فى نهاية مارس ٢٠١١. وارتفع عدد المتعطلين بنحو ٧٦٠ ألف متعطل بمعدل ٣٢,٤٪ خلال الفترة، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة لزيادة عدد المتعطلين من الذكور بنحو ٧٧٩ متعطلا وتراجع عدد المتعطلين من الإناث بنحو ١٩ ألف متعطلا.

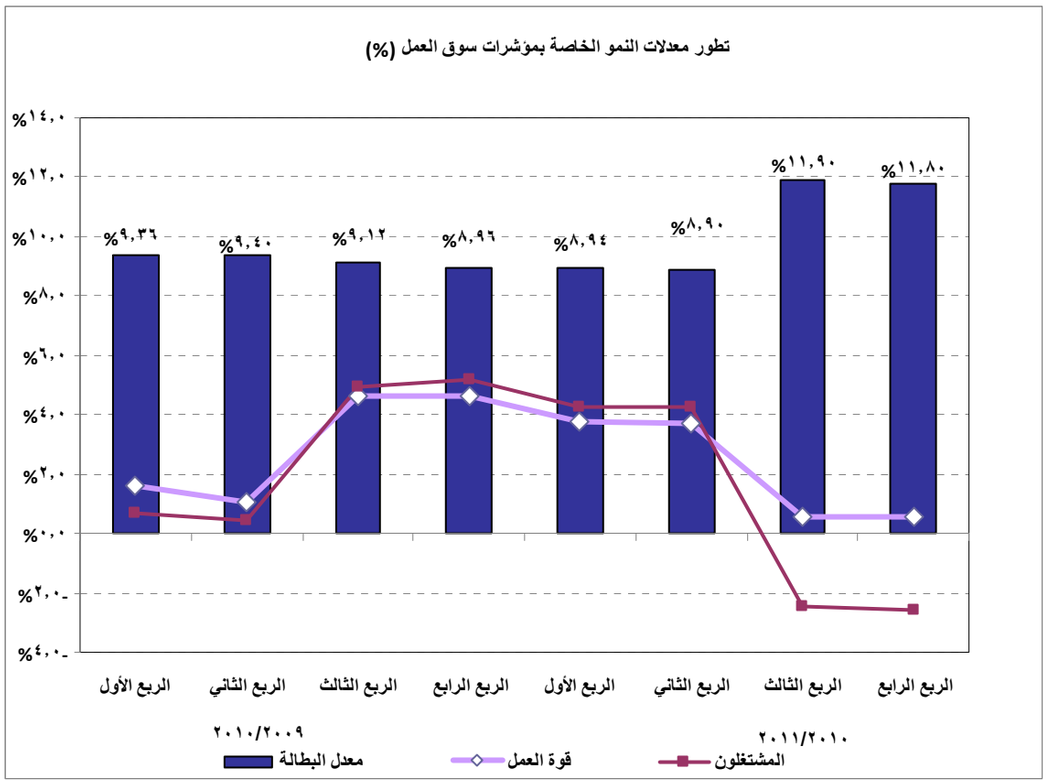

المصدر: تقرير بحث القوة العاملة الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٢/٤- معدل التضخـــم

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

شهدت السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفاعا فى معدل التضخم السنوى، وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر)، ليصل إلى نحو ١١,٨٪ فى يونيو ٢٠١١ مقابل ١٠,١٪ فى يونيو ٢٠١٠. وقد تركز هذا الارتفاع أساسا فى زيادة مساهمة مجموعة الدخان والمكيفات فى معدل التضخم الكلى (١,٥ نقطة مئوية مقابل لاشيء)، حيث ارتفع معدل التضخم الخاص بها ليبلغ ٦٩,٩٪ (مقابل لا شيء)، إثر قرار زيادة الضرائب على الدخان بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪ اعتبارا من أول يوليو ٢٠١٠. وارتفعت أيضا مساهمة مجموعة الطعام والشراب (٧,٨ نقطة مقابل ٧,١ نقطة)، والتى يمثل الوزن النسبى لها ٣٩,٩٪ من الرقم القياسى العام. كما ارتفعت مساهمة مجموعة التعليم (١,١ نقطة مقابل ٠,٤ نقطة).

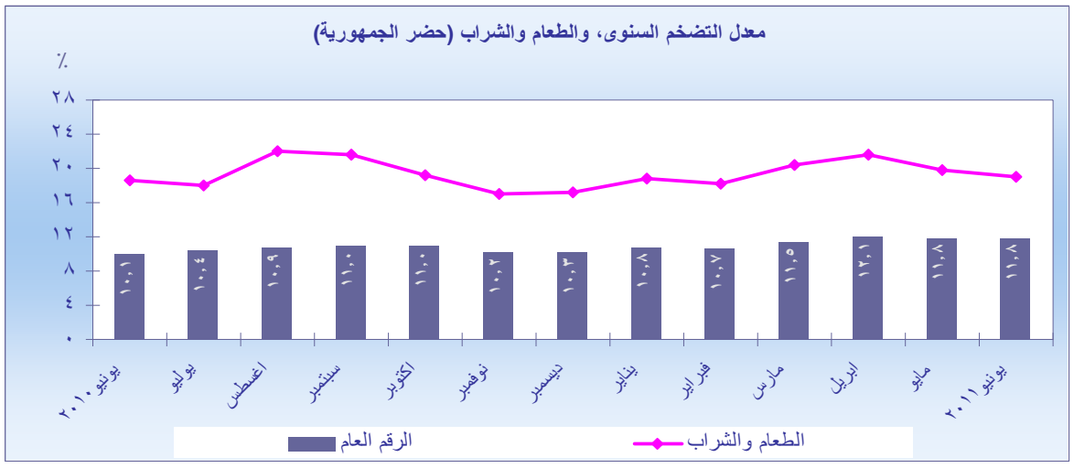

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ويرتبط ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب بزيادة معدل التضخم الخاص بها ليصل إلى ١٩,٠٪ خلال سنة التقرير مقابل ١٨,٦٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت هذه الزيادة تأثرا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء بمعدل ٣٢,٩٪ خلال العام المنتهى فى يونيو ٢٠١١. وقد حد من ارتفاع معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة، الانخفاض الملحوظ فى معدل زيادة الأسعار العالمية للسلع الغذائية فى الربع الأخير من سنة التقرير.

المصدر : صندوق النقد الدولى.

ويعزى ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب إلى تصاعد مساهمات المجموعات الفرعية لكل من الخبز والحبوب (١,٨ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة)، الزيوت والدهون (٠,٦ نقطة مئوية مقابل ٠,٤ نقطة)، الخضروات (٢,٣ نقطة مقابل ٢,٢ نقطة)، الفاكهة (٠,٦ نقطة مئوية مقابل ٠,٥ نقطة). بينما انخفضت مساهمة مجموعتى اللحوم والدواجن (١,٤ نقطة مقابل ٢,٣ نقطة)، والسكر (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة).

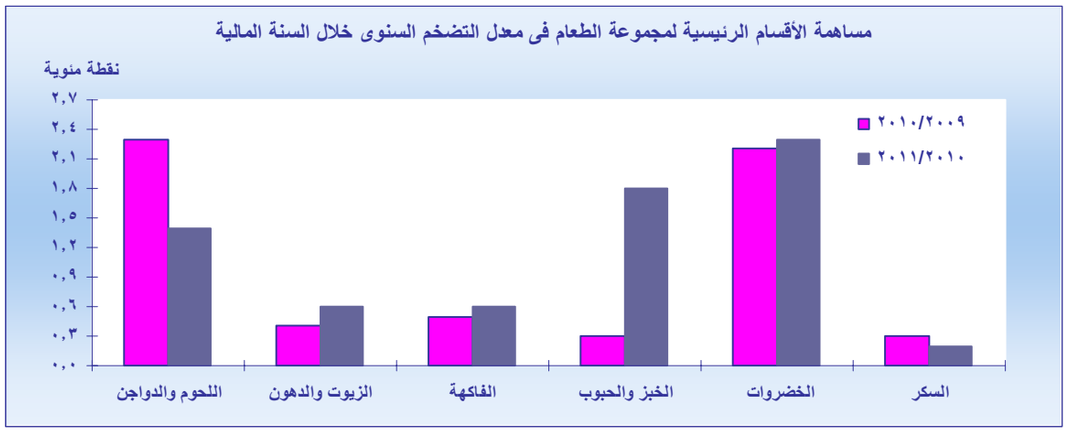

هذا فى حين تراجعت مساهمة كل من مجموعة السلع والخدمات المتنوعة (٠,١ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، ومجموعة المسكن والكهرباء والوقود (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، وهو ما حد من ارتفاع معدل التضخم بدرجة أكبر خلال سنة التقرير. كما أنه مما ساعد على الحد من ارتفاع معدل التضخم، تباطؤ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) والذى اقتصر على ١,٩٪ خلال سنة التقرير.

ويوضح الجدول التالى مساهمة المجموعات التى يتضمنها الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر) فى معدل التضخم خلال فترتى العرض والمقارنة:

الأقسام الرئيسية	معدل التضخم خلال السنة المالية (٪)		المساهمة فى معدل التضخم خلال السنة المالية (نقطة مئوية)	
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩ *	٢٠١١/٢٠١٠
الرقم العام	**١٠,١**	**١١,٨**	**١٠,١**	**١١,٨**
الطعام والمشروبات	١٨,٦	١٩,٠	٧,١	٧,٨
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	٠,٠	٦٩,٩	٠,٠	١,٥
الملابس والأحذية	٠,٦	٢,٢	٠,٠	٠,١
المسكن والمياه والكهرباء والوقود	٢,٩	١,١	٠,٦	٠,٢
الأثاث والمعدات المنزلية والصيانة	٣,٣	٢,٥	٠,١	٠,١
الرعاية الصحية	٠,٣	١,٩	٠,٠	٠,١
النقل والمواصلات	١,٠	١,٠	٠,١	٠,١
الاتصالات السلكية واللاسلكية	-٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠
الثقافة والترفيه	٢,٩	٥,٩	٠,١	٠,٢
التعليم	٩,٤	٢٤,٣	٠,٤	١,١
المطاعم والفنادق	٤,٥	١٢,١	٠,٢	٠,٥
السلع والخدمات المتنوعة	١٦,٤	٢,٤	٠,٦	٠,١

* أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين اعتبارا من أغسطس ٢٠١٠، وغير متوافر بعض بيانات فترة المقارنة بسبب تغيير الأوزان فى تلك السلسلة.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم محسوبا على أساس شهرى، وفقا للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر)، فقد ارتفع فى المتوسط إلى ٠,٩٪ خلال سنة التقرير مقابل ٠,٧٪ خلال سنة المقارنة. وقد سجل معدل التضخم الشهرى أعلى مستوياته خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠١٠ ليبلغ ٢,٥٪، و٢,٩٪ على الترتيب، تأثرا بقرار زيادة الضرائب على الدخان سالف الذكر، بالإضافة إلى زيادة أسعار مجموعة الطعام والشراب خلال نفس الشهرين. غير أن معدل التضخم أخذ فى التراجع اعتبارا من سبتمبر٢٠١٠ ليصبح سالبا خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠١٠، مسجلا أدنى مستوى له خلال سنة التقرير، وهو نفس المستوى المسجل تقريبا فى الشهرين المناظرين من السنة السابقة.

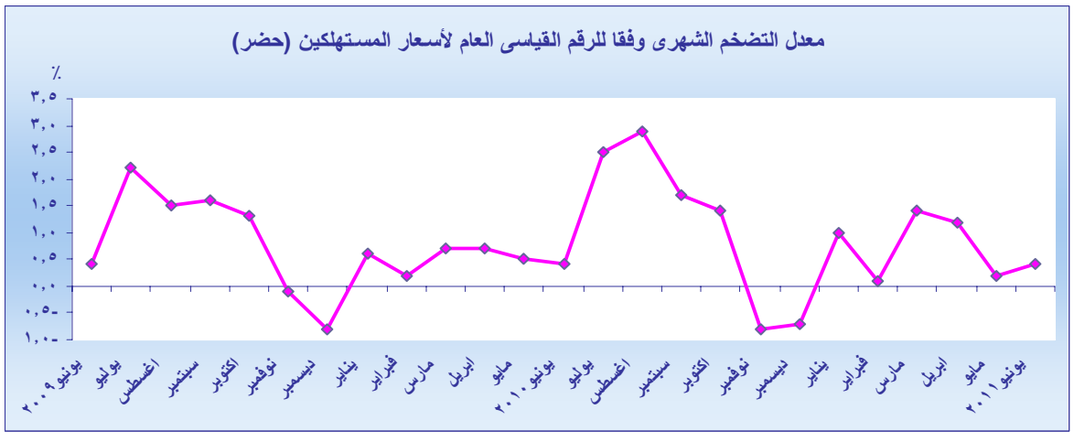

الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

ساير معدل التضخم السنوى، وفقا للرقم القياسى العام لأسعار المنتجين، نفس الاتجاه التصاعدي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، ليبلغ نحو ١٩,٤٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٨,٦٪ خلال السنة المالية السابقة.

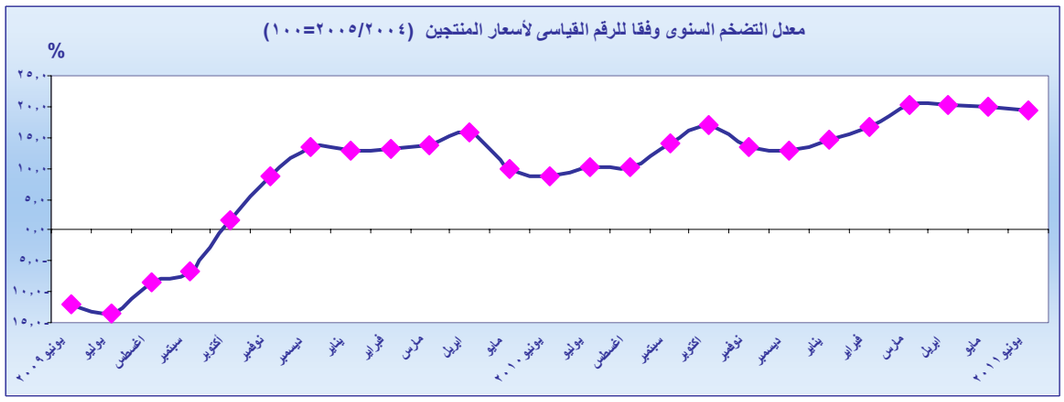

ويعزى ارتفاع معدل التضخم أساساً إلى تصاعد مساهمة مجموعة التعدين واستغلال المحاجر (٧,٣ نقطة مئوية مقابل ٢,٠ نقطة)، وجاء هذا التصاعد مع الارتفاع الملحوظ فى معدل التضخم الخاص بتلك المجموعة إلى ٣٦,٣٪ مقابل ٩,٨٪، وتركز تصاعد مساهمة هذه المجموعة فى زيادة مساهمة قسم البترول الخام (١١,٢ نقطة مقابل ٣,٠ نقطة). كما زادت مساهمة مجموعة الزراعة وصيد الأسماك (٧,٩ نقطة مقابل ٣,٧ نقطة) كنتيجة أساسية لارتفاع مساهمة أقسام الحبوب والبقوليات (١,٧ نقطة مقابل ٠,١ نقطة)، الفواكه (١,٤ نقطة مقابل ٠,٤ نقطة)، الأرز (٠,٨ نقطة مقابل ٠,١ نقطة) والقطن (٠,٥ نقطة مقابل سالب ٠,١ نقطة).

ومما أدى أيضا إلى ارتفاع معدل التضخم، تصاعد مساهمة مجموعة الصناعات التحويلية (٣,٧ نقطة مقابل ٢,٥ نقطة)، وجاء ذلك تأثرا بزيادة مساهمة قسمى صناعة الحديد والصلب (١,١ نقطة مقابل ٠,٨ نقطة)، والزيوت والدهون (٠,٣ نقطة مقابل لا شيء). هذا بالإضافة إلى زيادة مساهمة مجموعة خدمات الغذاء والإقامة (٠,٥ نقطة مقابل سالب ٠,١ نقطة).

ويوضح الجدول التالى معدلات التضخم، وكذا مساهمة المجموعات التى يتضمنها الرقم القياسى العام لأسعار المنتجين فى معدل التضخم خلال سنتى العرض والمقارنة:

مساهمة المجموعات التى يتضمنها الرقم العام لأسعار المنتجين في معدل التضخم الكلى

(١٠٠=٢٠٠٥/٢٠٠٤)

الأقسام الرئيسية	معدل التضخم خلال الفترة (٪) يوليو/ يونيو ٢٠١٠/٢٠٠٩	يوليو/ يونيو ٢٠١١/٢٠١٠	المساهمة في معدل التضخم الكلي (نقطة مئوية) يوليو/ يونيو ٢٠١٠/٢٠٠٩	المساهمة في معدل التضخم الكلي (نقطة مئوية) يوليو/ يونيو ٢٠١١/٢٠١٠
الرقم العام	**٨,٦**	**١٩,٤**	**٨,٦**	**١٩,٤**
١. الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك، منها	**١١,٦**	**٢٣,٩**	**٣,٧**	**٧,٩**
الحبوب والبقوليات	١,٣	٤٤,٦	٠,١	١,٧
الأرز	١٣,٨	٧٥,٠	٠,١	٠,٨
الخضروات	٣٧,٥	٣٠,١	٢,٠	٢,١
الفواكه	٦,٣	٢١,٤	٠,٤	١,٤
القطن	-١١,٢	٨٧,٤	-٠,١	٠,٥
الدواجن والبيض	٢٣,٣	١,٦	٠,٨	٠,١
الأسماك	-٥,٠	٢,٠	-٠,١	٠,٠
٢. التعدين واستغلال المحاجر، منها	**٩,٨**	**٣٦,٣**	**٢,٠**	**٧,٣**
البترول الخام	١٣,٥	٤٨,٢	٣,٠	١١,٢
الرمل والزلط	١٣,٨	٨,٩	٠,٠	٠,٠
٣. الصناعات التحويلية، منها	**٦,٩**	**١٠,٣**	**٢,٥**	**٣,٧**
المنتجات الغذائية المصنعة، منها:	١١,٨	١٢,٨	١,٠	١,١
الزيوت والدهون	٠,٥	٢١,١	٠,٠	٠,٣
منتجات الألبان	٣,٦	٨,٩	٠,٠	٠,١
صناعة الأسمدة	٢٩,٩	٧,٤	٠,٣	٠,١
الخشب ومنتجاته	-١٣,٤	٣٥,٤	٠,٠	٠,٠
صناعة الأسمنت	٢,٠	١,٤	٠,٠	٠,٠
صناعة الحديد والصلب	١٩,٢	٢٤,٢	٠,٨	١,١
٤. إمدادات الكهرباء والغاز، منها	**٢٢,٠**	**٠,٠**	**٠,٤**	**٠,٠**
إنتاج وتوزيع الكهرباء	٢٩,٤	٠,٠	٠,٤	٠,٠
٥. أنشطة الإمداد المائي	**٥,٦**	**٠,٠**	**٠,١**	**٠,٠**
٦. النقل والتخزين، منها	**٠,٥**	**٢,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**
النقل البرى	٣,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧. خدمات الغذاء والإقامة، منها	**-٣,٥**	**١٣,١**	**-٠,١**	**٠,٥**
بيع الطعام للاستهلاك الفورى	٥,٧	١٧,٠	٠,٠	٠,١
٨- أنشطة المعلومات والاتصالات	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٣/٤- العمليات الماليـة الموحدة للحكومة العامـة

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، تأثرا بأحداث ثورة ٢٥ ينـاير والتـداعيات المصـاحبة لهـا، زيـادة اجمالى المصروفات الحكومية بمعدل ٧,١٪ ليصل إلى نحو ٣٩٢,١ مليار جنيه بما يمثـل ٢٨,٥٪ مـن النـاتج المحلى الإجمالي، بينما انخفض اجمالى الإيرادات بمعدل ٣,٢٪ ليصل إلى نحو ٢٥٩,٦ مليـار جنيـه وبمـا يمثل ١٨,٨٪ من الناتج المحلى.

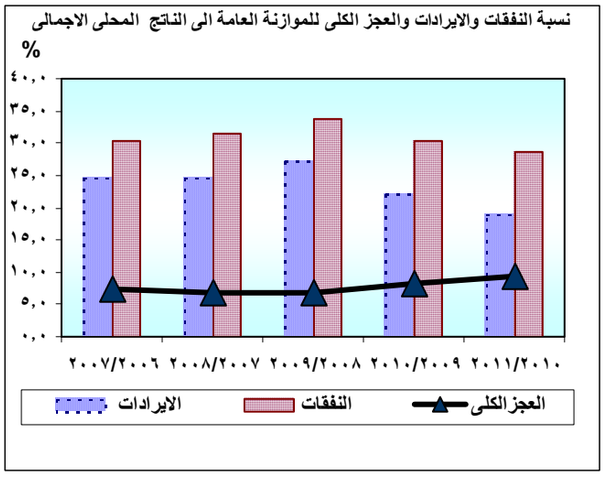

وبـذلك يرتفـع العجـز الكلـى للموازنـة خـلال السـنة الماليـة ٢٠١٠/٢٠١١ بمعـدل ٣٣,٠٪ مقارنة بالسنة المالية السـابقة ليبلـغ نحو ١٣٠,٤ مليار جنيه، بمـا يفـوق العجـز المقدر للسنة الماليـة بأكملـها بنسـبة ١٩,٥٪ ويمثل ٩,٥٪ من النـاتج المحلـى الاجمـالى، وذلـك مقابـل نحـو ٩٨,٠ مليـار جنيـه بمـا يمثل ٨,١٪ من الناتج المحلى خلال السـنة المالية السابقة، وهو ما يعكـس تزايـد نسـبة هذا العجز للناتج المحلى.

ولمواجهة تداعيات هذه الأحداث، اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات تتعلق بكل من جانبي النفقات والإيرادات. ففي جانب النفقات تم إنشاء صندوق لتعويض الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المضارة من هذه الأحداث، وتثبيت جزء من العمالة المؤقتة، وزيادة عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان، وصرف معاشات استثنائية وتعويضات لأسر شهداء الثورة، وفتح اعتماد إضافي بالموازنة لمواجهة المتطلبات الأساسية لدعم السلع التموينية بمبلغ ١٠,٠ مليار جنيه خلال هذه السنة المالية. أما فى جانب الإيرادات، فمن أهم ما أتخذ من إجراءات خلال هذه السنة المالية، تقسيط ضريبة المبيعات خلال شهري يناير وفبراير لإتاحة السيولة اللازمة للمشروعات، والسماح بالإفراج الفورى عن الواردات السلعية دون سداد الرسوم الجمركية المقررة عن شهري يناير وفبراير ٢٠١١ على أن يتم السداد فى وقت لاحق لضمان توافـر السلع الغذائية الرئيسية. هذا إلى جانب الإعفاء من غرامات التأخير لسداد الاشتراكات التأمينية.

ووفقا للبيانات الفعلية المبدئية الصادرة عن وزارة المالية، تشير متابعـة تنفيـذ العمليـات الماليـة الموحـدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ما يلى:

١/٣/٤ – قطاع الموازنة العامة للدولة
(الجهاز الإدارى – الإدارة المحلية – الهيئات الخدمية)

انعكاساً للتأثير السلبي لتداعيات ثورة يناير، انخفضت الإيرادات العامة بنحو ٨,٥ مليار جنيه بمعـدل ٣,٢٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى نحو ٢٥٩,٦ مليار جنيه بما يمثل ١٨,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

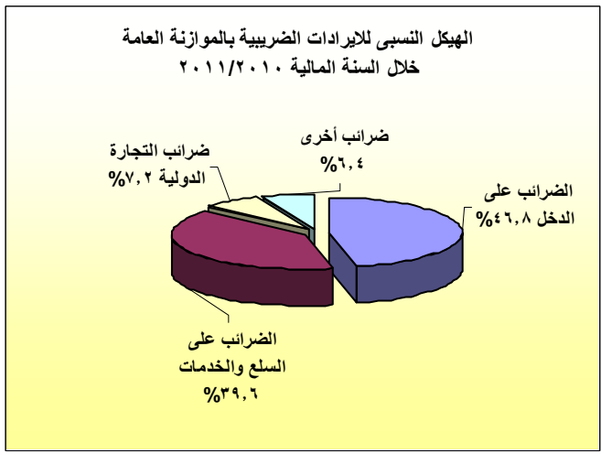

ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع عوائد الملكية من هيئة البترول ومن بعض الإيرادات المتنوعة الأخرى بنحو ١٢,٨ مليار جنيه. وانخفضت الرسوم الجمركية بنحو ٠,٨ مليار جنيه، وحصيلة بيع السلع والخدمات وتمويل الاستثمارات لكل منهما بنحو ٢,١ مليار جنيه، وبعض الإيرادات الأخرى بنحو ١٠,٣ مليار جنيه، هذا إلى جانب انخفاض ما تم الحصول عليه من منح خارجية بنحو ٢,٦ مليار جنيه.

وقد ساهم فى الحد من تأثير هذا الانخفاض، زيادة كل من الضرائب المحصلة على الدخول والأرباح بمقدار ١٣,٠ مليار جنيه بنسبة ١٧,٠٪، والضرائب على السلع والخدمات بمقدار ٨,٨ مليار جنيه بنسبة ١٣,١٪، والضرائب على المتلكات بمقدار ٣٦٣ مليون جنيه بنسبة ٤,١٪.

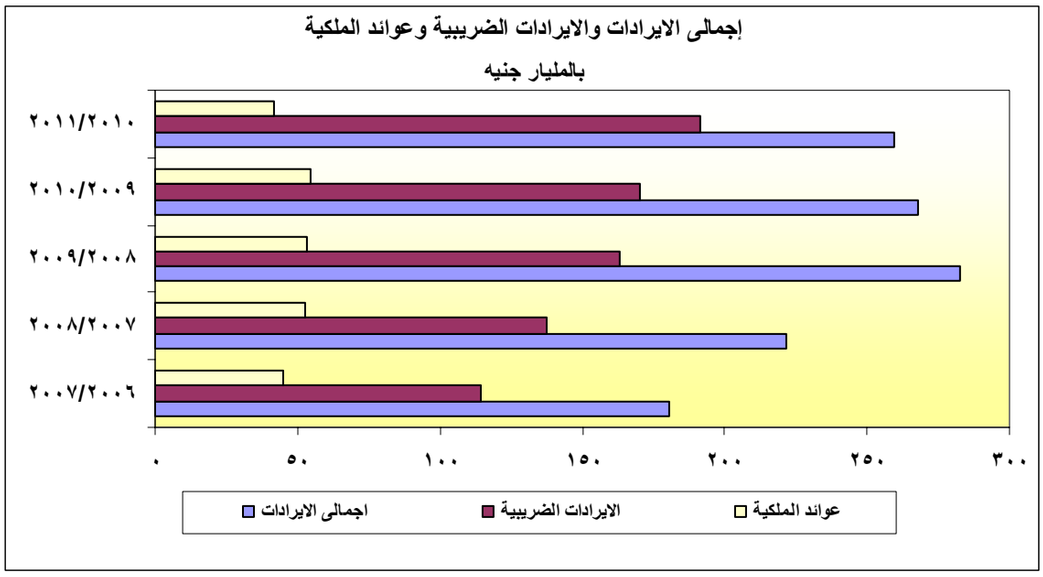

وفى جانب المصروفات، ووفقا لمتابعة التنفيذ الفعلي – المبدئية – زاد الإجمالي خلال سنة التقرير بمقدار ٢٦,١ مليار جنيه بمعدل ٧,١٪ عن السنة المالية السابقة ليصل إلى ٣٩٢,١ مليار جنيه بما يمثل ٢٨,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وتركـــزت تلـك الزيـادة أساسـا فـى تكاليف الدعم والتي ارتفعت بنحـو ١٧,٥ مليار جنيـه بمعـدل ١٨,٧٪ مقارنـة بالسـنة الماليـة السـابقة، لتصـل بـذلك إلى ١١١,٠ مليار جنيه بما يستنفد نحـــو ٤٢,٨٪ مـن إجمـــالى الإيـــرادات. وزادت الأجـــور وتعويضات العاملين بنحو ٩,٧ مليـار جنيـه بمعدل ١١,٤٪ لتبلغ نحو ٩٥,١ مليار جنيه بما يستنفد ٣٦,٦٪ مـن إجمـالى الإيـرادات ويمثـل نحـو ٢٦,٨٪ مـن إجمـالى الإنفـاق الحكومى الجارى.

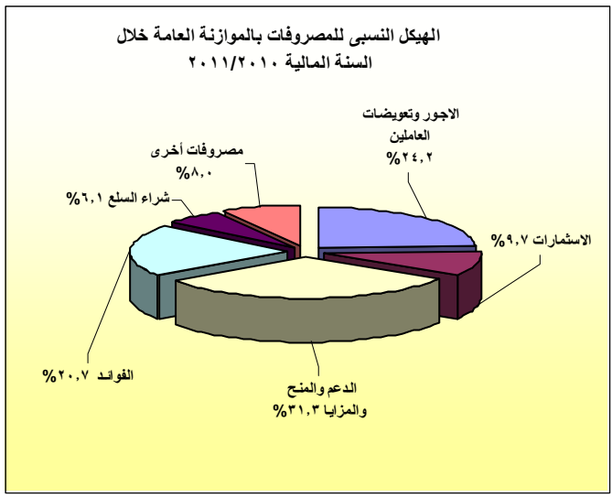

وزادت أيضا الفوائد المدفوعة على الدين المحلى والخـارجى بنحـو ٨,٧ مليـار جنيـه بمعـدل ١٢,١٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة لتبلغ نحو ٨١,١ مليار جنيه بما يستنفد ٣١,٢٪ من إجمالى الإيـرادات، وهـو ما يعكس العبء المرتفع لخدمة الدين. هذا فى حين تراجعت بعض البنود، ومن أهمهـا بنـد الاسـتثمارات الخاصة بمشروعات البنية الأساسية والذى سجل انخفاضا ملحوظا قدره ١٠,٤ مليار جنيـه بمعـدل ٢١,٥٪ ليبلغ ما قيمته نحو ٣٨,٠ مليار جنيـه، وذلـك لتوقـف تنفيـذ بعـض المشـروعات منـذ بدايـة الثـورة، كمـا تراجعت المشـتريات مـن السـلع والخـدمات بنحـو ٤,٣ مليـار جنيـه بمعـدل ١٥,٢٪ خـلال سـنة التقريـر للأسباب السالف الإشارة إليها.

ملخص العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة

(القيمة بالمليون جنيه)

الموارد	٢٠١٠/٢٠٠٩ فعلى	٢٠١١/٢٠١٠ فعلـى مبدئي	النفقات	٢٠١٠/٢٠٠٩ فعلى	٢٠١١/٢٠١٠ فعلـى مبدئي
اجمالى الإيرادات	**٢٦٨١١٤**	**٢٥٩٦١٧**	**اجمالى المصروفات**	**٣٦٥٩٨٧**	**٣٩٢٠٩٧**
الإيرادات الضريبية	١٧٠٤٩٤	١٩١٦٢٦	الأجور وتعويضات العاملين	٨٥٣٦٩	٩٥٠٨٢
الضرائب على الدخول والأرباح	٧٦٦١٨	٨٩٦٤٢	شراء السلع والخدمات	٢٨٠٥٩	٢٣٧٨٥
الضرائب على الممتلكات	٨٧٧٠	٩١٣٣	الفوائد	٧٢٣٣٣	٨١٠٨١
الضرائب على السلع والخدمات	٦٧٠٩٥	٧٥٨٩٢	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٠٢٩٧٥	١٢٢٨٣٤
رسوم جمركية	١٤٧٠٢	١٣٨٥٧	الدعم	٩٣٥٧٠	١١١٠٢٢
ضرائب أخـــرى	٣٣٠٩	٣١٠٢	المنح	٤٣٨٠	٥٣١٤
المنح	٤٣٣٢	١٧٢٣	مزايا اجتماعية	٤٤٨٣	٦٠٣٣
إيرادات أخرى	٩٣٢٨٨	٦٦٢٦٨	أخرى	٥٤٢	٤٦٥
عوائد الملكية	٥٤٥٧٠	٤١٨٠٣	المصروفات الأخرى	٢٨٩٠١	٣١٣٦٣
حصيلة بيع السلع والخدمات	١٧٢١٢	١٥١٦٠	الدفاع	٢٣٤٥٣	٢٦٤٨٤
الاستثمارات المالية	٨٨٧٣	٦٧٥٥	أخرى	٥٤٤٨	٤٨٧٩
أخرى	١٢٦٣٣	٢٥٥٠	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٤٨٣٥٠	٣٧٩٥٢

وانعكاسا للعمليات المالية السابقة فى كل من جانبى النفقات والإيرادات لقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، نتج عجز نقدي بلغ نحو ١٣٢,٥ مليار جنيه بما يمثل ٩,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي. وبإضافة صافى حيازة الأصول المالية والذى بلغ نحو ٢,١ مليار جنيه (بالسالب) إلى العجز النقدى، يصل العجز الكلى إلى نحو ١٣٠,٤ مليار جنيه بما يمثل ٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال سنة التقرير، مقابل نحو ٩٨,٠ مليار جنيه بما يمثل ٨,١٪ من الناتج المحلى خلال السنة المالية السابقة. وقد تم الاعتماد أساساً فى تمويل العجز الكلى للموازنة خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى إجراء بعض التسديدات المتنوعة، على مصادر التمويل المحلية خاصة اكتتابات البنوك فى الأذون على الخزانة العامة التى بلغت ٧٤,٠ مليار جنيه بما نسبته ٥٦,٤٪ من مصادر التمويل المتاحة لتمويل العجز الكلى للموازنة. أما مصادر التمويل الخارجية فقد تم الاعتماد عليها بما قيمته ٥,٠ مليار جنيه فقط.

٢/٣/٤ – قطاع الموازنة العامة للدولة، وبنك الاستثمار القومى وصناديق التأمين الاجتماعى

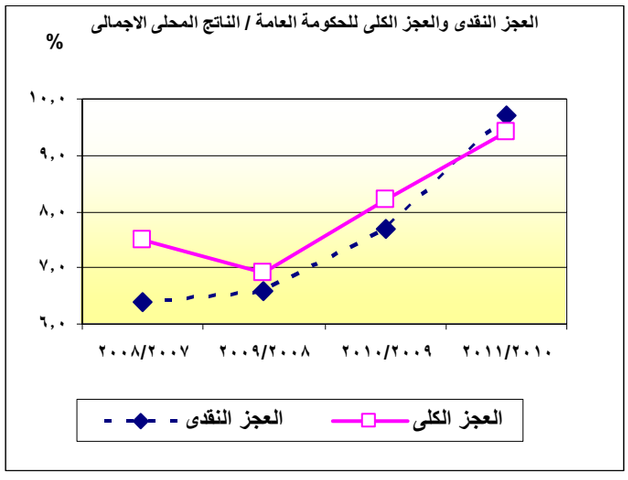

وبإضافة العمليات المالية الخاصة ببنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي إلى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، ترتفع الإيرادات المحصلة بنحو ٣٦,٧ مليار جنيه لتبلغ نحو ٢٩٦,٣ مليار جنيه بما نسبته ٢١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وترتفع أيضاً النفقات العامة بنحو ٣٨,٥ مليار جنيه لتبلغ ٤٣٠,٦ مليار جنيه بما نسبته ٣١,٣٪ من الناتج المحلى.

وبذلك أسفرت العمليات المالية السابقة عن عجز نقدى للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال سنة التقرير ٢٠١١/٢٠١٠ بلغ ١٣٤,٣ مليار جنيه. وبإضافة صافى حيازة الأصول المالية البالغ نحو ٤,٣ مليار جنيه (بالسالب) إلى العجز النقدى، يبلغ العجز الكلى نحو ١٣٠,٠ مليار جنيه بما نسبته ٩,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ملخص العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

	٢٠١٠/٢٠٠٩ (فعلـــــى)	٢٠١١/٢٠١٠ (فعلى مبدئي)
إجمالي الإيرادات	٣٠٣٣٦١	٢٩٦٣٤١
إجمالي المصروفات	٣٩٦٧٦٨	٤٣٠٦٤١
العجز النقدى	٩٣٤٠٧	١٣٤٣٠٠
صافى حيازة الأصول المالية	٥٤٧٩	-٤٢٦٢
العجز الكلى	٩٨٨٨٦	١٣٠٠٣٨
مصادر التمويل	٩٨٨٨٦	١٣٠٠٣٨
التمويل المحلى	١٠٢٤١٥	١٣٥٥٦٠
التمويل المصرفى	٣٩٣٨٠	٩٧٦٢٥
التمويل غير المصرفى	٦٣٠٣٥	٣٧٩٣٥
المستخدم من الحساب المجمد فى إهلاك سندات البنك المركزى	٠	٠
الاقتراض الخارجى	٢٤٥٨	٥٠٢٤
المتأخرات	٠	٠
أخـــرى	٢٧٣	٨٠٣٠
التمويل المتأثر بالإستبعادات	-١	-١
فروق إعادة التقييم	١٣٢٨	٣٩٤٥
صافى متحصلات الخصخصة	٤٢٥	٢٢
الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة	-٢٢٧	-٧٤١٩
فروق إعادة تبويب الدين الخارجى الحكومى نقلا من قطاعات أخرى	٠	٠
غير محدد	-٧٧٨٥	-١٥١٢٣

وقد تم تمويل العجز الكلى للعمليات الموحدة للحكومة العامة من خلال الاعتماد بصفة أساسية على مصادر التمويل المحلية، أما مصادر التمويل الخارجية فقد تم الاعتماد عليها بما قيمته نحو ٥,٠ مليار جنيه فقط.

٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

أسفرت معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ عن عجز كلى بميزان المدفوعات بلغ نحو ٩,٨ مليار دولار (مقابل فائض كلى بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). وهو ما انعكس على تناقص صافى الاحتياطيات الدولية للبنك المركزى.

وأظهرت البيانات أن ميزان المدفوعات سجل خلال النصف الثانى من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ (يناير/ يونيه٢٠١١) عجزاً كلياً بلغ نحو ١٠,٣ مليار دولار (مقابل فائض كلى خلال النصف الأول من السنة المالية يوليو/ديسمبر٢٠١٠ بلغ ٥٧١,٧ مليون دولار) تأثرا بتداعيات الأحداث التى تمر بها مصر والمنطقة العربية والتى أثرت سلباً على كل من الإيرادات السياحية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى مصر.

وقد جاء العجز الكلى البالغ ٩,٨ مليار دولار نتيجة اساسية لكل من العجز فى حساب المعاملات الجارية الذى سجل تراجعا بمعدل ٣٥,٩٪ مسجلا ٢,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ (مقابل ٤,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). والحساب الرأسمالى والمالى الذى أسفر عن صافى تدفق للخارج بلغ ٤,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للداخل بلغ ٨,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة).

ويعزى تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية الى تراجع عجز الميزان التجاري، وارتفاع صافى التحويلات بدون مقابل، وانخفاض فائض الميزان الخدمى.

فقد تراجع عجز الميزان التجاري بمعدل ٥,٣٪ ليصل الى ٢٣,٨ مليار دولار (مقابل ٢٥,١ مليار دولار) حيث ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٣,١٪ لتصل الى ٢٧,٠ مليار دولار، كما ارتفعت أيضا المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٣,٦٪ لتصل الى ٥٠,٨ مليار دولار.

وفيما يخص الميزان الخدمى فقد تراجع فائضه خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمعدل ٢٣,٨٪ الى نحو ٧,٩ مليار دولار، مقابل نحو ١٠,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وذلك محصلة لانخفاض المتحصلات الخدمية بمعدل ٧,٢٪، وارتفاع المدفوعات الخدمية بمعدل ٥,٨٪ كما يتضح فيما يلى:

تراجعت المتحصلات الخدمية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمعدل ٧,٢٪ لتسجل ٢١,٩ مليار دولار (مقابل ٢٣,٦ مليار دولار) لانخفاض معظم بنودها، حيث انخفضت متحصلات السفر (الإيرادات السياحية) بمعدل ٨,٦٪ لتقتصر على نحو ١٠,٦ مليار دولار (مقابل ١١,٦ مليار دولار)، كما انخفضت المتحصلات الخدمية الأخرى بمعدل ٢٧,٨٪ الى ٢,٧ مليار دولار (مقابل ٣,٧ مليار دولار)، وانخفضت ايضاً متحصلات دخل الاستثمار بمعدل ٤٩,٥٪ ليقتصر على ٤١٨,٨ مليون دولار (مقابل ٨٢٩,٠ مليون دولار)، هذا فى حين ارتفعت متحصلات النقل بمعدل ١١,٨٪ إلى ٨,١ مليار دولار (مقابل ٧,٢ مليار دولار) لزيادة كل من حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس بمعدل ١١,٩٪ لتسجل نحو ٥,١ مليار دولار (مقابل ٤,٥ مليار دولار).

وبالنسبة للمدفوعات الخدمية فقد ارتفعت بمعدل ٥,٨٪ الى نحو ١٤,٠ مليار دولار (مقابل نحو ١٣,٢ مليار دولار) انعكاسا لارتفاع كل من مدفوعات دخل الاستثمار بمعدل ٢٤,٥٪ الى نحو ٦,٥ مليار دولار، ومدفوعات النقل بمعدل ١٢,٧٪ الى نحو ١,٤ مليار دولار، بينما تراجعت المصروفات الحكومية بمعدل ٢٧,٩٪ الى ١,١ مليار دولار، وتراجعت أيضاً مصروفات السفر بمعدل ٩,٢٪ الى ٢,١ مليار دولار، كما تراجعت المدفوعات الخدمية الأخرى بمعدل طفيف اقتصر على ٠,٥٪ لتستقر عند ٢,٩ مليار دولار.

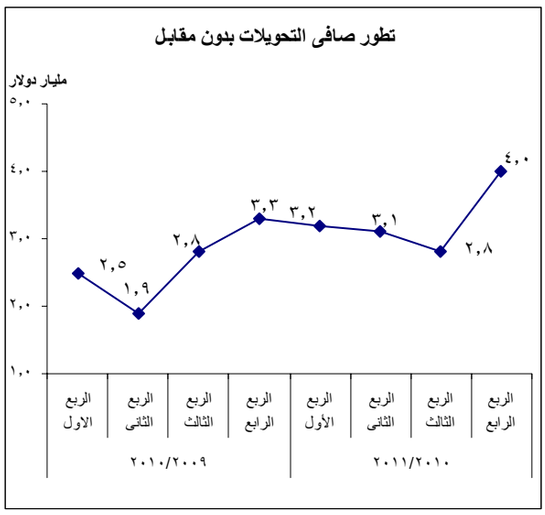

وارتفع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٢٥,٦٪ ليبلغ نحو ١٣,١ مليار دولار انعكاسا لارتفاع صافى التحويلات الخاصة بمعدل ٣٠,٢٪ ليبلغ نحو ١٢,٤ مليار دولار (مقابل ٩,٥ مليار دولار) مسجلاً أعلى معدل نمو له خلال الربع الأخير من العام المالى محل العرض، بينما انخفض صافى التحويلات الرسمية بمعدل ٢١,١٪ ليقتصر على ٧٥٢,٩ مليون دولار نتيجة لتراجع المنح والهبات إلى الحكومة المصرية. ويلاحظ أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثل مايقرب من ٩٩,٠٪ من اجمالى التحويلات الخاصة.

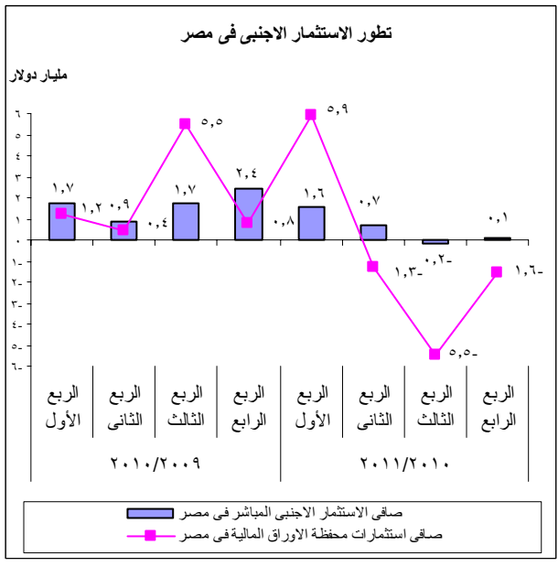

وأسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ عن صافى تدفق للخارج بلغ ٤,٨ مليار دولار مقابل صافى تدفق للداخل بلغ ٨,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، نتيجة لتحول الاستثمارات فى محفظة الاوراق المالية فى مصر الى صافى تدفق للخارج بلغ ٢,٦ مليار دولار مقابل ٧,٩ مليار دولار تدفق للداخل خلال سنة المقارنة وتتضمن ٣,١ مليار دولار صافى تعاملات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية (تدفق للخارج). وتراجع الاستثمار الاجنبى المباشر في مصر بمعدل ٦٧,٦٪ ليقتصر على نحو ٢,٢ مليار دولار مقابل ٦,٨ مليار دولار خلال سنة المقارنة.

أما الأصول والخصوم الأخرى فقد سجلت صافى تدفق للخارج بلغ ٤,٢ مليار دولار (مقابل ٧,١ مليار دولار).

ونعرض فيما يلي أهم مؤشرات ميزان المدفوعات وفقا لتقديرات الناتج المحلى الاجمالى، كذلك جـدول لأهم المتغيرات التى طرأت على بنود ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ والسنة السابقة.

مؤشرات ميزان المدفوعات

	السنة المالية (٪)	
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
الميزان التجارى:		
– الصادرات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	١٠,٩	١١,٥
● الصادرات البترولية / اجمالى الصادرات	٤٣,٠	٤٥,٠
● صادرات البترول الخام / الصادرات البترولية	٤٣,٦	٤٦,٧
– الواردات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	٢٢,٤	٢١,٥
● الواردات غير البترولية / اجمالى الواردات	٨٩,٥	٨٨,٣
واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية	١٥,٥	٢١,٢
● واردات المنتجات البترولية / إجمالى الواردات	٦,٧	٧,٩
– حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلى الاجمالى	٣٣,٤	٣٣,٠
– نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية / الواردات السلعية	٤٨,٧	٥٣,٢
– الميزان التجارى / الناتج المحلى الاجمالى	–١١,٥	–١٠,١
الميزان الخدمى:		
– الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى	٤,٧	٣,٣
● اجمالى المتحصلات الخدمية/الناتج المحلى الإجمالى، ومنها:	١٠,٨	٩,٣
متحصلات قناة السويس / الناتج المحلى الإجمالى	٢,١	٢,١
السياحة / الناتج المحلى الإجمالى	٥,٣	٤,٥
التحويلات:		
– صافى التحويلات / الناتج المحلى الإجمالى	٤,٨	٥,٦
تحويلات المصريين العاملين بالخارج / الناتج المحلى الاجمالى	٤,٥	٥,٣
– الميزان الجارى / الناتج المحلى الإجمالى	**–٢,٠**	**–١,٢**
– الحصيلة الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٦,٥	٢٦,٣
– المدفوعات الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٨,٥	٢٧,٥
– الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية	٩٣,١	٩٥,٧
الحساب المالي والرأسمالي:		
– الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى	٣,١	٠,٩
– الميزان الكلى / الناتج المحلى الإجمالى	**١,٥**	**–٤,١**
– عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التى تغطيها صافى الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)	٦,٨	٤,٩

١/٤/٤– التجارة الخارجية

ارتفع حجم التبادل التجارى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمعدل ٦,٧٪ ليسجل نحو ٧٧,٨ مليار دولار مقابل ٧٢,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل ١٣,١٪ لتصل إلى ٢٧,٠ مليار دولار، حيث ارتفع كل من الصادرات البترولية بمعدل ١٨,٣٪، والصادرات غير البترولية بمعدل ٩,١٪. كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات بمعدل أقل من معدل ارتفاع الصادرات ليبلغ ٣,٦٪ لتصل إلى ٥٠,٨ مليار دولار، وذلك لارتفاع الواردات البترولية بمعدل ١٥,٢٪، وانخفاض الواردات غير البترولية بمعدل ٢,٣٪.

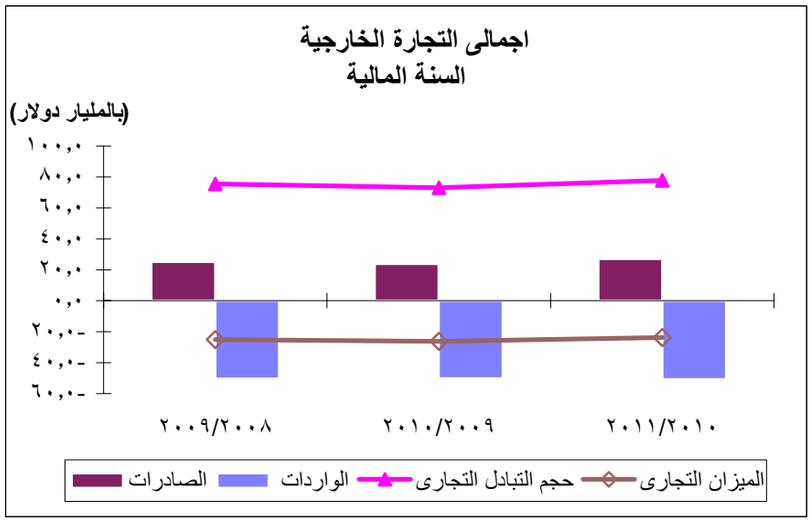

وقد انعكس ذلك على العجز التجارى حيث انخفض العجز التجارى بين مصر والعالم الخارجى بمعدل ٥,٣٪ ليبلغ ٢٣,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ٢٥,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

١/١/٤/٤– التوزيع السلعى للصادرات

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٣,١٪ لتصل إلى ٢٧,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، وذلك لزيادة الصادرات من مجموعات السلع نصف المصنعة بمعدل ٢٨,١٪، والوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ١٨,٥٪، والمواد الخام بمعدل ١١,٢٪، والسلع تامة الصنع بمعدل ٧,٧٪. ويظهر الشكل المقابل تطور مساهمات المجموعات السلعية المختلفة فى إجمالى حصيلة الصادرات.

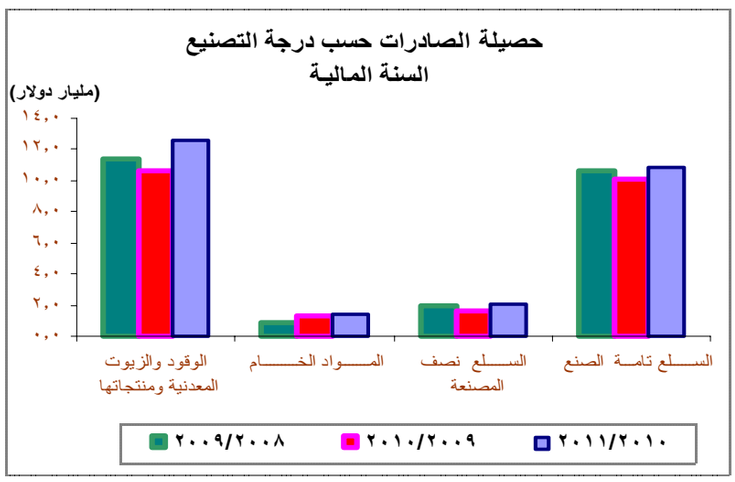

ومن أهم السلع التى أدت إلى ارتفاع الصادرات: البترول الخام والمنتجات البترولية، والأسمدة، والمنسوجات القطنية، وقد ساهمت ارتفاع الأسعار العالمية فى ذلك. وفيما يلى عرض لمجموعات الصادرات حسب درجة التصنيع.

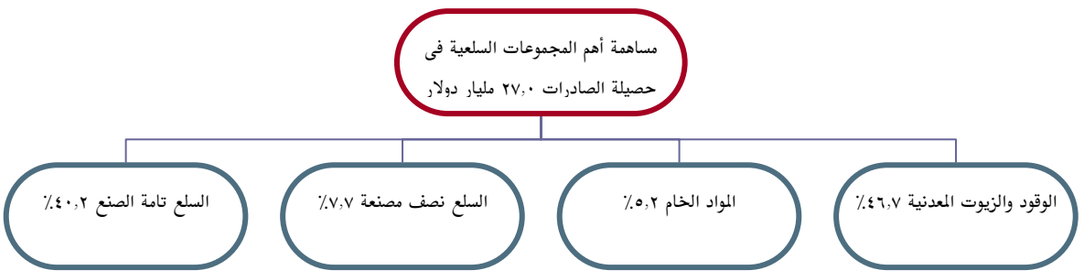

أ-مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها :

ارتفعت صادرات هذه المجموعة بمعدل ١٨,٥٪ الى نحو ١٢,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ١٠,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثل نصيب القطاع العام ٨٥,٧٪ من اجمالى صادرات المجموعة، يليه القطاع الاستثمارى بنسبة ١١,٤٪، ثم القطاع الخاص بنسبة ٢,٩٪.

ب – مجموعة المواد الخام :

ارتفعت صادرات مجموعة المواد الخام بمعدل ١١,٢٪ لتبلغ نحو ١,٤ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١,٣ مليار دولار خلال سنة المقارنة. وقد مثلت مساهمة القطاع الخاص الجزء الأكبر من هذه المجموعة (٨٠,١٪)، يليه القطاع الاستثمارى بنسبة ١١,٣٪، ثم القطاع العام بنسبة ٨,٦٪.

تمثلت اهم الصادرات فى الخضر والنباتات طازجة أو مجمدة، والقطن، والفواكه والأثمار الصالحة للأكل، والألبان ومنتجاتها والبيض والعسل، والحبوب والأثمار الزيتية والنباتات للصناعة، والجلود الخام والجلود المدبوغة.

ج- مجموعة السلع نصف المصنعة:

سجلت صادرات هذه المجموعة أعلى معدل نمو مقارنة بالمجموعات السلعية الأخرى خلال فترة العرض ٢٨,١٪ لتصل إلى ٢,١ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار دولار. وقد مثل نصيب القطاع الخاص منها ٧٩,٠٪، يليه القطاع الاستثمارى بنسبة ١٣,٥٪، ثم القطاع العام بنسبة ٧,٥٪.

تمثلت أهم الصادرات فى المنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والحديد الزهر والحديد المدرفل، واللدائن ومصنوعاتها، وغزل القطن، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والكربون، والخلاصات للدباغة والصباغة.

د- مجموعة السلع تامة الصنع:

ارتفعت صادرات هذه المجموعة بمعدل ٧,٧٪ الي نحو ١٠,٩ مليار دولار، مقابل ١٠,١ مليار دولار. واحتلت صادرات القطاع الخاص المرتبة الأولى، حيث مثلت ٨٦,٥٪ من اجمالى صادرات المجموعة، يليه القطاع الاستثمارى بنسبة ١٠,٤٪، ثم القطاع العام بنسبة ٣,١٪.

تمثلت أهم الصادرات فى الأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنسوجات القطنية، والمصنوعات من الحديد والصلب، ومنتجات الصيدلة، والمحضرات الغذائية المنوعة، والصابون ومحضرات الغسيل والشموع الصناعية، والمصنوعات من الألومنيوم، والورق والورق المقوى والمصنوعات الورقية.

٢/١/٤/٤- التوزيع السلعى للواردات

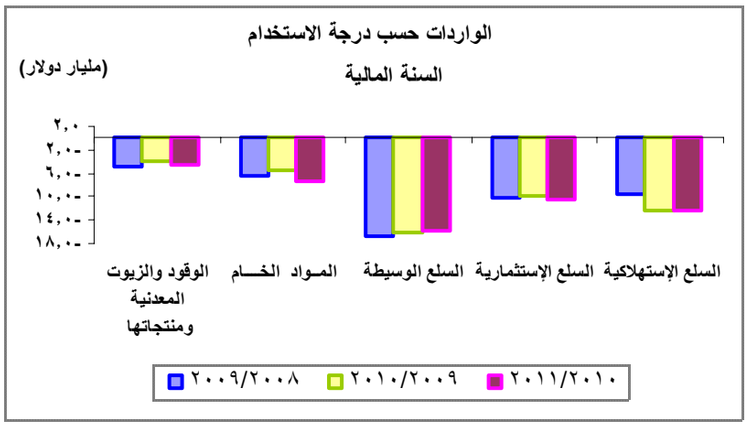

ارتفعت المدفوعات عن الواردات بمعدل ٣,٢٪ لتبلغ ٥٠,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٤٩,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. فقد ارتفعت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٢١,٩٪، ومجموعة المواد الخام بمعدل ٣٢,٦٪، ومجموعة السلع الاستثمارية بمعدل ٤,٠٪، ومجموعة السلع الاستهلاكية بمعدل ٠,٢٪، بينما انخفضت مجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٢,٨٪. ويظهر الشكل المقابل تطور مساهمات المجموعات السلعية المختلفة فى إجمالى المدفوعات عن الواردات. ومن أهم السلع التى أدت إلى ارتفاع الواردات: المنتجات البترولية، الحديد الخام، القمح، أجزاء ولوازم السيارات.

وفيما يلى عرض للمدفوعات عن الواردات حسب درجة الاستخدام

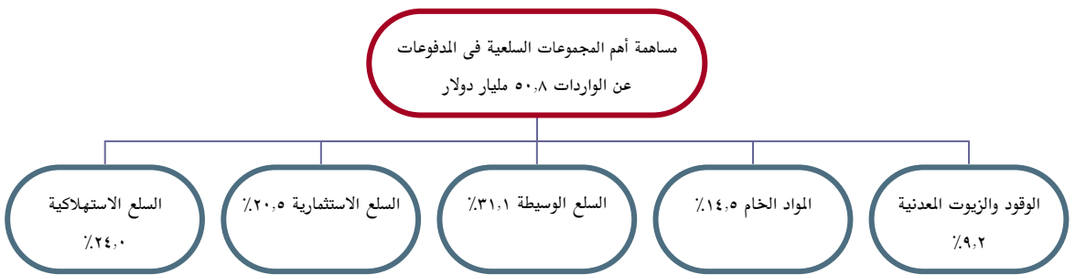

أ- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها:

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٢١,٩٪ إلى ٤,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مثلت المنتجات البترولية ٨٦,٦٪ منها مقابل ٣,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ نصيب القطاع العام ٦٩,٣٪ من اجمالى واردات المجموعة، يليه القطاع الخاص بنسبة ٢٥,٠٪، ثم القطاع الاستثمارى بنسبة ٥,٧٪.

ب- المواد الخام :

ارتفعت المدفوعات عن واردات مجموعة المواد الخام بمعدل ٣٢,٦٪ إلى نحو ٧,٣ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٥,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٥٥,٨٪ من اجمالى واردات المجموعة، يليه القطاع العام بنسبة ٣٢,٣٪، ثم القطاع الاستثمارى بنسبة ١١,٩٪.

وتمثلت أهم الواردات فى القمح (٣٣,٥٪)، والبترول الخام (٢٦,٠٪)، والذرة، والتبغ، والحبوب وخامات الحديد.

جـ- السلع الوسيطة:

انخفضت قيمة الواردات من السلع الوسيطة بمعدل ٢,٨٪ لتصل إلى ١٥,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ١٦,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٨٥,٠٪ من إجمالى واردات المجموعة، يليه القطاع الاستثمارى بنسبة ٩,٣٪، ثم القطاع العام بنسبة ٥,٧٪.

وتمثلت أهم الواردات فى المصنوعات من الحديد والصلب، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، واللدائن ومصنوعاتها، والورق والورق المقوى والمصنوعات الورقية، والخشب ومصنوعاته.

د- السلع الاستثمارية:

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستثمارية بمعدل ٤,٠٪ لتبلغ ١٠,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ١٠,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٧٨,٠٪ من اجمالي واردات المجموعة، يليه القطاع العام بنسبة ١١,٣٪، ثم القطاع الاستثماري بنسبة ١٠,٧٪.

تمثلت أهم الواردات فى الروافع والبلدوزارات، والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية والحاسبات الآلية، والأجهزة الكهربائية للهاتف والتلغراف، والمضخات والمراوح وأجزاؤها، وأجهزة البصريات ولوازمها للتصوير السينمائي والطب والجراحة.

هـ- السلع الاستهلاكية :

ارتفعت الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل طفيف بلغ ٠,٢٪ الى نحو ١٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ١٢,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، انعكاسا لزيادة الواردات من السلع غير المعمرة بمعدل ٥,٦٪ لتصل إلي نحو ٩,٤ مليار دولار، فى الوقت الذى انخفضت فيه السلع المعمرة بمعدل ١٤,١٪ لتبلغ ٢,٩ مليار دولار. وبلغ نصيب القطاع الخاص ٨٧,٢٪ من اجمالي واردات المجموعة، ثم القطاع الاستثماري بنسبة ٧,٢٪، يليه القطاع العام بنسبة ٥,٦٪.

تمثلت أهم الواردات من السلع المعمرة فى السيارات لركوب الأشخاص، والأجهزة الآلية الكهربائية للاستعمال المنزلي، والثلاجات والمجمدات الكهربائية للاستعمال المنزلي. وتمثلت أهم الواردات من السلع غير المعمرة فى المنتجات الصيدلية، واللحوم، والمحضرات الغذائية المنوعة، والملابس الجاهزة، والخضر والنباتات والجذور والدرنات الغذائية، والمنسوجات القطنية، والألبان ومنتجاتها والبيض والطيور والعسل.

٣/١/٤/٤- التوزيع القطاعى لحجم التجارة الخارجية:

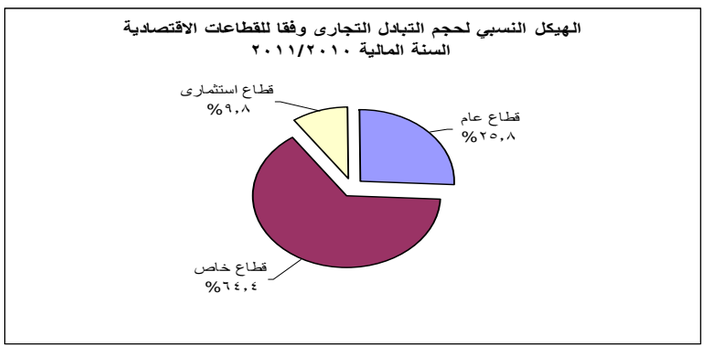

بلغت نسبة تعاملات القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية الى نحو ٦٤,٤٪ من إجمالى حجم التبادل التجارى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ كما بلغت نسبة مساهمة القطاع العام ٢٥,٨٪، وبلغت نسبة مساهمة القطاع الاستثماري ٩,٨٪.

أ- القطاع الخاص:

ارتفع حجم التبادل التجارى للقطاع الخاص بمعدل ٦,٢٪ ليبلغ نحو ٥٠,١ مليار دولار (مثلت الصادرات منه ٢٥,٠٪، والواردات ٧٥,٠٪).

فقد ارتفعت حصيلة صادرات القطاع بمعدل ١٠,١٪ لتسجل ١٢,٥ مليار دولار (٤٦,٤٪ من إجمالى حصيلة الصادرات) مقابل ١٢,٥ مليار دولار (مثلت السلع تامة الصنع ٧٤,٩٪ من إجمالى صادرات هذا القطاع)، وتمثلت أهم الصادرات فى الأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنسوجات القطنية، والمنتجات الكيماوية، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الصيدلية، وحديد زهر ومنتجات نصف جاهزة، وصابون ومحضرات غسيل وشموع اصطناعية، وورق وورق مقوى ومصنوعات ورقية.

كما ارتفعت أيضا واردات القطاع الخاص بمعدل ٥,٠٪ لتبلغ نحو ٣٧,٥ مليار دولار (٧٣,٩٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات) مقابل ٣٥,٧ مليار دولار (مثلت مجموعة السلع الوسيطة ٣٥,٨٪، والسلع الاستهلاكية ٢٨,٥٪ من إجمالى واردات هذا القطاع). وتمثلت أهم الواردات فى المصنوعات من الحديد والصلب، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والمنتجات الصيدلية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والروافع والبلدوزرات وأجزاؤها، واللدائن ومصنوعاتها، قمح.

ب- القطاع العام:

زاد حجم التبادل التجارى للقطاع العام بمعدل ٢,٢٪ ليبلغ نحو ٢٠,١ مليار دولار، (مثلت الصادرات منه ٥٧,٠٪، والواردات ٤٣,٠٪)، وذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل ٥,٠٪ لتسجل ١١,٤ مليار دولار (٤٢,٤٪ من إجمالى حصيلة الصادرات) مقابل ١٠,٩ مليار دولار (مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ٩٤,٣٪ من إجمالى صادرات هذا القطاع). وتمثلت أهم الصادرات فى البترول الخام ومنتجاته، ومصنوعات من الألومنيوم، والقطن، وغزل القطن، وحديد زهر ومنتجات نصف جاهزة، والفحم، والألومنيوم، والمنسوجات القطنية.

انخفضت واردات القطاع العام بمعدل ١,٤٪ لتبلغ ٨,٦ مليار دولار (١٧,٠٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات) مقابل ٨,٨ مليار دولار (مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ٣٧,٣٪، والمواد الخام ٢٧,٥٪ من إجمالى واردات هذا القطاع). وتمثلت أهم الواردات فى البترول الخام ومنتجاته، والقمح، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية وأجزاؤها، والقاطرات والعربات ومعدات السكك الحديدية والترام وأجزاؤها، والتبغ.

ج- القطاع الاستثماري:

زاد حجم التبادل التجارى للقطاع الاستثمارى بمعدل ٢٥,٦٪ ليبلغ نحو ٧,٦ مليار دولار، (مثلت الصادرات ٣٩,٥٪، والواردات ٦٠,٥٪). وجاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل ٨٩,٩٪ لتسجل ٣,٠ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار دولار، (مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ٤٧,٨٪، ومجموعة السلع تامة الصنع ٣٧,٥٪ من إجمالى صادرات هذا القطاع). وتمثلت أهم الصادرات فى المنتجات البترولية، والأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنسوجات القطنية، ومنتجات كيماوية عضوية وغير عضوية، والسجاد وأغطية الأرضيات، والقطن، وحديد الزهر ومنتجات نصف جاهزة، ومنتجات من خزف.

كما ارتفعت واردات القطاع الاستثمارى بمعدل بلغ ٢,٩٪ لتسجل ٤,٦ مليار دولار (مثلت مجموعة السلع الوسيطة ٣١,٧٪، ومجموعة السلع الاستثمارية ٢٤,٢٪ من إجمالى واردات هذا القطاع). وتمثلت أهم الواردات فى الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والروافع والبلدوزرات وأجزاؤها، والقمح، وأجزاء ولوازم السيارات، والبترول ومنتجاتها، والمصنوعات من الحديد والصلب، وخضر ونباتات.

٤/١/٤/٤- التوزيع الجغرافى للمعاملات السلعية:

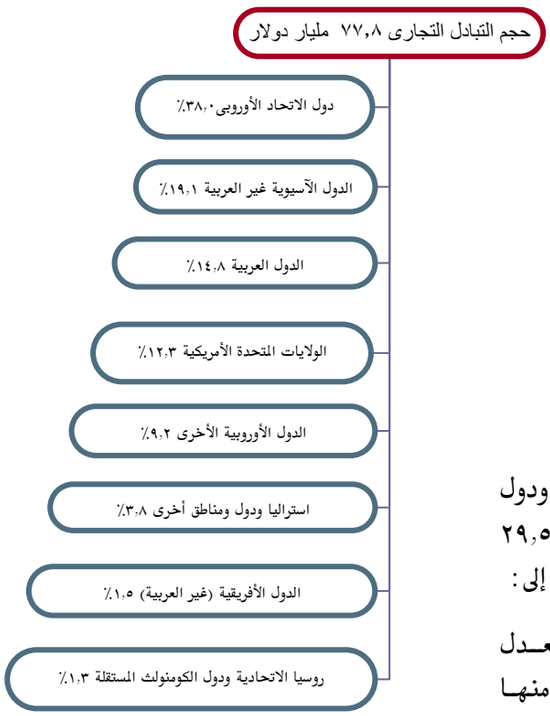

أظهرت الإحصائيات ارتفاع معدل التبادل التجارى لجميع التكتلات (ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، وقد تركز نحو ٣٢,٤٪ من اجمالى التبادل التجارى فى ايطاليا، سويسرا، المملكة المتحدة، ألمانيا، الصين الشعبية.

أ – دول الاتحاد الأوروبى

ارتفع حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى بمعدل ١٢,٠٪ ليبلغ نحو ٢٩,٥ مليار دولار خلال سنة العرض، ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع الصادرات إلى هذه الدول بمعدل ٣٤,٩٪ لتصل إلى ١١,٤ مليار دولار (منها ٥٨,٧٪ وقود وزيوت معدنية، ٣١,٥٪ سلع تامة الصنع). وجدير بالذكر أن صادرات هذه المجموعة تمثل ٤٢,٤٪ من إجمالى الصادرات. وتمثلت أهم الصادرات فى البترول الخام ومنتجاته، والأسمدة، ومنتجات الصيدلة، والمنسوجات القطنية، والمصنوعات من الألومونيوم، والملابس الجاهزة، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمنتجات من الخزف، سجاد وأغطيه أرضيات.

- ارتفعت الواردات من دول تلك المجموعة بمعدل يقل عن معدل نمو الصادرات بلغ ١,٢٪ لتسجل ١٨,١ مليار دولار (منها ٣٢,٦٪ سلع وسيطة، ٢٥,٢٪ سلع استثمارية، ٢١,١٪ سلع استهلاكية) وجدير بالذكر أن واردات هذه الدول تمثل ٣٥,٦٪ من إجمالى الواردات. وتمثلت أهم الواردات فى البترول الخام ومنتجاته، ومنتجات الصيدلة، والمصنوعات من الحديد والصلب، والقمح، والروافع والبلدوزرات، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية، والخشب ومصنوعاته، وأجزاء ولوازم سيارات وقطع غيارها.

وقد ساعد ذلك على تراجع عجز الميزان التجارى بين مصر والاتحاد الاوروبى بمعدل ٢٩,٢٪ ليبلغ نحو ٦,٧ مليار دولار.

ب – الدول الآسيوية غير العربية

ارتفع حجم التبادل التجارى بين مصر والدول الآسيوية (غير العربية) بمعدل ٦,٩٪ ليبلغ نحو ١٤,٩ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى:

- زيادة الصادرات إلى هذه الدول بمعدل ١٨,٤٪ لتصل إلى ٤,٠ مليار دولا بما يمثل ١٤,٩٪ من إجمالي الصادرات (مثلت الوقود والزيوت المعدنية ٧٢,٢٪، وسلع تامة الصنع ١٨,١٪). وتمثلت أهم الصادرات فى البترول الخام ومنتجاته، والملابس الجاهزة، والمنسوجات القطنية، والقطن الخام ، والزجاج ومصنوعاته، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، وغزل القطن، والأسمدة، والمصنوعات من الحديد والصلب، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والجلود المدبوغة.

- ارتفاع الواردات من دول تلك المجموعة بمعدل ٣,٢٪ لتبلغ ١٠,٨ مليار دولار بما يمثل ٢١,٤٪ من إجمالى الواردات (مثلت السلع الوسيطة ٣٥,٩٪، والسلع الاستهلاكية ٣٥,٨٪). وتمثلت أهم الواردات فى أجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والملابس الجاهزة، والسيارات لركوب الأشخاص، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية، والألياف التركيبية، واللدائن ومصنوعاتها، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمنسوجات القطنية، والأجهزة الآلية الكهربائية للاستعمال المنزلى ذات المحرك الكهربائى، والبترول الخام ومنتجاته، واللحوم.

وقد انعكس ذلك على العجز فى الميزان التجارى لينخفض بمعدل ٤,١٪ ليبلغ نحو ٦,٨ مليار دولار خلال سنة العرض.

ج – الدول العربية

ارتفع حجم التبادل التجارى مع الدول العربية بمعدل ١٣,٢٪ ليصل إلى نحو ١١,٥ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع الصادرات إلى هذه الدول بمعدل ٢,٢٪ لتصل إلى ٤,٩ مليار دولار بما يمثل١٨,٠٪ من إجمالي الصادرات (مثلت السلع تامة الصنع ٦٧,٥٪، والوقود والزيوت المعدنية ١٢,٨٪). وتمثلت أهم الصادرات فى الغاز الطبيعى، والأسمدة، والمصنوعات من الحديد والصلب، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية ، والمنتجات البترولية، والسيارات والجرارات والدراجات، والورق والورق المقوى والمصنوعات الورقية، والمنتجات من الخزف، والزجاج ومصنوعاته، ومنتجات الصيدلة.

- ارتفاع الواردات من دول تلك المجموعة بمعدل ٢٢,٩٪ لتبلغ ٦,٦ مليار دولار بما يمثل ١٣,١٪ من إجمالى الواردات (مثلت المواد الخام ٢٩,٣٪، والسلع الوسيطة ٢٧,١٪، والسلع الاستهلاكية ١٨,٨٪). وتمثلت أهم الواردات فى البترول الخام ومنتجاته، واللدائن ومصنوعاتها، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، ومحركات ومولدات كهربائية وأجزائها، والورق والورق المقوى والمصنوعات الورقية، والحاسبات الآلية، والمنتجات الصيدلة، والسيارات لركوب الأشخاص.

كمحصلة لذلك، تزايد عجز الميزان التجارى الى ١,٨ مليار دولار خلال فترة العرض مقابل ٠,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

د- الولايات المتحدة الأمريكية

تراجع حجم التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة الامريكية بمعدل ١,٤٪ ليبلغ نحو ٩,٦ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى:

- تراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ١٨,٣٪ لتصل إلى ٣,٦ مليار دولار (منها ٥٠,٨٪ سلع تامة الصنع، ٣٧,٨٪ وقود وزيوت معدنية). وتمثلت أهم الصادرات فى الأسمدة، والملابس الجاهزة، البترول الخام ومنتجاته، والمنسوجات القطنية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمصنوعات من الحديد والصلب، وورق وورق مقوى ومصنوعات ورقيه، والسجاد وأغطية الأرضيات، وحديد زهر ومنتجات نصف جاهزة وحديد مدرفل، ومنتجات الصيدلة، والاسمنت. ويجدر الإشارة أن الصادرات الى الولايات المتحدة تمثل ١٣,٣٪ من إجمالى الصادرات.

- ارتفاع الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ١٢,٧٪ لتبلغ ٦,٠ مليار دولار بما يمثل ١١,٨٪ من إجمالى الواردات (مثلت المواد الخام ٢٦,٧٪، السلع الاستثمارية ٢٤,٤٪، السلع الوسيطة ٢٣,٤٪). وتمثلت أهم الواردات فى القمح، والبترول الخام ومنتجاته، والروافع والبلدوزارات وأجزاؤها، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، واللحوم، وأجزاء ولوازم السيارات، ومضخات ومراوح وأجزائها، والحاسبات الآلية، والأسمنت، وشحوم ودهون وزيوت حيوانيه أو نباتيه ومنتجاتها، والفحم.

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع العجز فى الميزان التجارى بينهما ليبلغ نحو ٢,٤ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٠,٩ مليار دولار خلال السنة المناظرة.

هـ- الدول الأوروبية الأخرى

ارتفع حجم التبادل التجارى مع الدول الأوروبية الأخرى بمعدل ٠,٥٪ ليبلغ نحو ٧,١ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع الصادرات إلى هذه الدول بمعدل ٥٨,٩٪ لتصل إلى ١,٧ مليار دولار بما يمثل ٦,٣٪ من إجمالى الصادرات، مثلت السلع تامة الصنع ٤٩,٣٪، والسلع نصف المصنعة ٢٢,٥٪. وتمثلت أهم الصادرات فى المنتجات البترولية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والملابس الجاهزة، والأسمدة، والمنسوجات القطنية، والمصنوعات من الحديد والصلب، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والقطن، والكربون، ومنتجات الصيدلة.

- تراجع الواردات من دول تلك المجموعة بمعدل ٩,٩٪ لتبلغ ٥,٤ مليار دولار بما يمثل ١٠,٧٪ من إجمالى الواردات مثلت السلع الوسيطة ٣١,٠ ٪، الوقود والزيوت المعدنية ٢٣,٥٪، السلع الاستهلاكية ١٩,٣٪. وتمثلت أهم الواردات فى البترول الخام ومنتجاته، والمصنوعات من الحديد والصلب، والقمح، والمنتجات الصيدلية، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والخشب ومصنوعاته، وألياف تركيبيه اصطناعيه، والروافع والبلدوزارات، والتبغ، والسكر الخام.

كنتيجة لذلك انخفض العجز فى الميزان التجارى بينهما بمعدل ٢٤,٩٪ ليبلغ نحو ٣,٧ مليار دولار خلال سنة العرض.

و- استراليا ودول ومناطق أخرى

انخفض حجم التبادل التجارى مع استراليا ودول ومناطق أخرى بمعدل ٧,٩٪ ليبلغ ٢,٩ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى:

- تراجع الصادرات إلى هذه الدول بمعدل ٥٠,٠٪ لتصل إلى ٠,٦ مليار دولار بما يمثل ٢,٣٪ من إجمالي الصادرات مثلت الوقود والزيوت المعدنية ٨٢,٦٪، السلع تامة الصنع ١٠,٣٪. وتمثلت أهم الصادرات فى البترول الخام ومنتجاته، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمصنوعات من الحديد والصلب والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، وورق وورق مقوى ومصنوعات ورقيه، السكر ومصنوعاته، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والمنتجات الصيدلة.

- ارتفاع الواردات من دول تلك المجموعة بمعدل ١٩,٢٪ لتبلغ ٢,٣ مليار دولار بما يمثل ٤,٦٪ من إجمالى الواردات مثلت السلع الاستهلاكية ٣٩,٢٪، المواد الخام ٢٨,٦٪، السلع الوسيطة ٢٦,٨٪. وتمثلت أهم الواردات فى اللحوم، وخامات الحديد، والبترول الخام ومنتجاته، والمصنوعات من الحديد والصلب، والقمح، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والورق والورق المقوي والمصنوعات الورقية، والألبان ومنتجاتها والبيض والطيور والعسل الطبيعى، والذرة، والحبوب والأثمار الزيتية، والسكر الخام.

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع العجز فى الميزان التجارى بينهما ليبلغ نحو ١,٧ مليار دولار خلال سنة العرض.

ز – الدول الأفريقية (غير العربية)

ارتفع حجم التبادل التجارى لمصر مع الدول الإفريقية (غير العربية) بمعدل ٢٤,٢٪ ليبلغ ١,٢ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع الصادرات إلى هذه الدول بمعدل ٤٢,٥٪ لتصل إلى ٠,٥ مليار دولار بما يمثل ٢,٠٪ من إجمالي الصادرات منها ٧١,٨٪ سلع تامة الصنع. وتمثلت أهم الصادرات فى المنتجات البترولية،

والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمصنوعات من الحديد والصلب، والورق والورق المقوي والمصنوعات الورقية، والسكر ومصنوعاته، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، ومنتجات الصيدلة، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والاسمنت، والمنتجات من الخزف، ومحضرات الخضر والفواكه.

- ارتفاع الواردات من دول تلك المجموعة بمعدل ١١,٧٪ لتبلغ ٠,٦ مليار دولار بما يمثل ١,٢٪ من إجمالي الواردات منها ٣٣,٥٪ سلع استهلاكية، ٣٣,٢٪ سلع وسيطة، ٢٤,٨٪ مواد خام وتمثلت أهم الواردات فى النحاس ومصنوعاته، والشاى، والتبغ، والقمح، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والروافع والبلدوزارات، والمصنوعات من الحديد والصلب، والورق والورق المقوي والمصنوعات الورقية، والخشب ومصنوعاته، واللحوم، والحيوانات الحية، ومنتجات الصيدلة، والحبوب والأثمار الزيتية.

كمحصلة لذلك، انخفض العجز فى الميزان التجارى بينهما بمعدل ٥٤,٠٪ ليبلغ نحو ٨٢,٤ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل ١٧٩,١ مليون دولار خلال السنة المناظرة.

ح – روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة

انخفض حجم التبادل التجاري مع روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بمعدل ٢٩,٦٪ ليبلغ نحو ١,٠ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع الصادرات بمعدل ٥٩,٨٪ إلى هذه الدول لتصل إلى نحو ٠,٢ مليار دولار بما يمثل ٠,٧٪ من إجمالي الصادرات منها ٦٠,٤٪ سلع تامة الصنع، ٣٦,٨٪ مواد خام. وتمثلت أهم الصادرات فى الموالح، والبطاطس، والورق والورق المقوى والمصنوعات الورقية، والسيارات والجرارات والدراجات، ومنتجات الصيدلة، والملابس الجاهزة، ومصنوعات من الجلد، والسجاد وأغطية الأرضيات، والأسمنت.

- تراجع الواردات من دول تلك المجموعة بمعدل ٣٧,٥٪ لتبلغ نحو ٠,٨ مليار دولار بما يمثل ١,٧٪ من إجمالي الواردات مثلت السلع الوسيطة ٤٥,٣٪، المواد الخام ٢٤,١٪. وتمثلت أهم الواردات فى المصنوعات من الحديد والصلب، والقمح، والخشب ومصنوعاته، والذرة، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والفحم، والأسمدة، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها.

وجاء الانخفاض فى عجز الميزان ليعكس ذلك، فقد بلغ العجز نحو ٠,٧ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١,٢ مليار دولار خلال السنة المناظرة.

٥/١/٤/٤- مساهمة بعض أنواع السلع فى إجمالى حجم التجارة الخارجية

ارتفع حجم التبادل التجارى لكافة المجموعات السلعية فيما عدا مجموعة الآلات والأجهزة الكهربائية، يظهر الشكل التالى حجم التبادل التجارى لكافة المجموعات السلعية ومساهمة كل مجموعة فيه خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

٢/٤/٤ – ميزان الخدمات والتحويلات

أ- ميزان الخدمات :

تراجع فائض الميزان الخدمى خلال سنة التقرير بمعـــدل ٢٣,٨٪ الى نحـو ٧,٩ مليـار دولار (مقابـل ١٠,٣ مليار دولار) انعكاسا للآتى :

- **المتحصلات الخدمية** : انخفضت بمعدل ٧,٢٪ لتسجل ٢١,٩ مليـار دولار (مقابـل ٢٣,٦ مليـار دولار) لانخفاض معظم بنودها وأهمها :

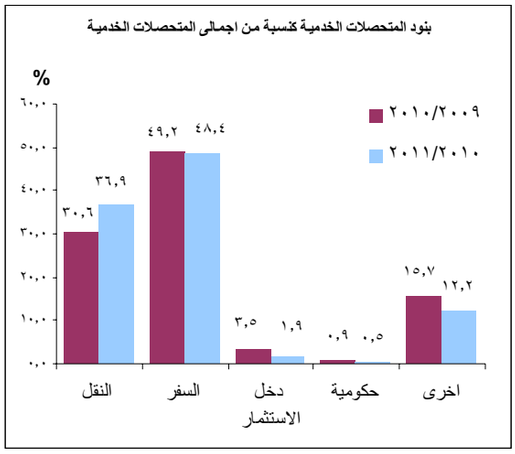

- تراجـع الإيـرادات السـياحية* بمعـدل ٨,٦٪ لتقتصـر علـى نحـو ١٠,٦ مليـار دولار (مقابـل ١١,٦ مليـار دولار) كنتيجـة أساسـية لانخفـاض عـدد الليـالى السـياحية. وبتحليـل بيانـات الإيـرادات السـياحية خـلال السـنة الماليـة ٢٠١٠/٢٠١١ يتـبين تراجعهـا خـلال النصـف الثانى (يناير/يونيه٢٠١١) بمعدل ٤٧,٥٪ مقارنة بالنصف الأول (يوليو/ ديسمبر٢٠١٠) مـن ذات السنة المالية لتحقق ٣,٦ مليـار دولار مقابـل ٦,٩ مليار دولار خلال النصف الأول.
- انخفاض المتحصلات الخدمية الأخرى بمعدل ٢٧,٨٪ لتقتصـر علـى ٢,٧ مليـار دولار مقابـل ٣,٧ مليـار دولار لتراجع المتحصلات غير المنظورة لقطاع البترول وعائدات شركات الخدمات الاستثمارية البترولية وتراجع متحصلات التشييد والمقاولات.
- تراجع متحصلات دخل الاستثمار بمعـدل ٤٩,٥٪ ليقتصـر علـى ٤١٨,٨ مليـون دولار (مقابـل ٨٢٩,٠ مليون دولار)، نتيجة لانخفاض الفوائد والتوزيعات على السندات والأوراق المالية.
- تراجع المتحصـلات الحكـومية بمعـدل ٤٦,٠٪ إلى ١١٧,٧ مليون دولار (مقابـل ٢١٧,٩ مليـون دولار)، لتراجع المتحصلات الحكومية الأخرى ومصروفات السفارات الأجنبيـة فـى مصـر، ومصـروفات جامعـة الدول العربية والمؤسسات الدولية.
- هذا فى حين ارتفعت متحصـلات النقـل بمعـدل ١١,٨٪ إلى ٨,١ مليـار دولار (مقابـل ٧,٢ مليـار دولار) لارتفاع كل من حصيلة رسوم المرور فى قنـاة السـويس بمعـدل ١١,٩٪ إلى ٥,١ مليـار دولار (مقابـل ٤,٥ مليار دولار)، وكـذا متحصـلات شـركات الملاحة المصرية.

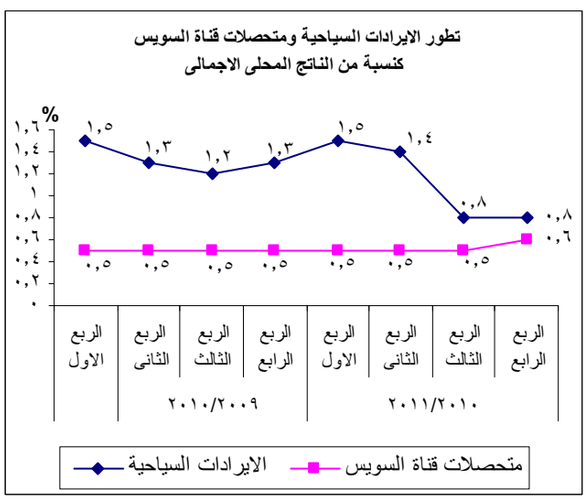

وتجدر الإشـارة إلى عـدم تـأثر إيـرادات قناة السويس خلال الربع الثالـث مـن العـام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ بل وزيادتها خلال الربع الرابع من العام المذكور بالرغم مـن الأحـداث التى تمر بهـا مصـر والـبلاد العربيـة حيـث حققت ١,٢٣ مليار دولار، و١,٣ مليار دولار خلال الربعين الثالث والرابع علـى التـوالى، وكانت قد سـجلت ١,١ مليـار دولار، و١,٢ مليـار دولار علـى التـوالى خـلال الـربعين المماثلين من السنة المالية السابقة.

---

* تحسب على أساس عدد الليالي السياحية للمغادرين مضروبا في متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة.

– **المدفوعات الخدمية** : ارتفعت بمعدل ٥,٨٪ الى نحو ١٤,٠ مليار دولار (مقابل نحو ١٣,٢ مليار دولار)، وذلك محصلة لما يلى:-

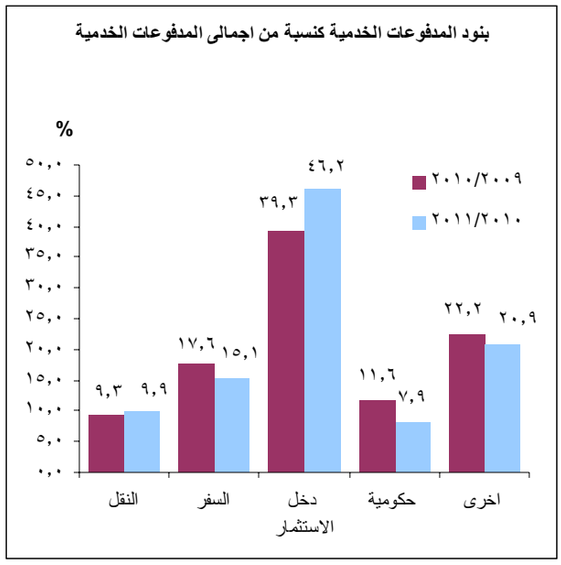

– ارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بمعدل ٢٤,٥٪ إلى ٦,٥ مليار دولار (مقابل ٥,٢ مليار دولار) نتيجة لارتفاع دخل الاستثمار المباشر، وكذا دخل الاستثمارات المالية (الحافظة) المحولة للخارج.

– ارتفاع مدفوعات النقل بمعدل ١٢,٧٪ الى ١,٤ مليار دولار (مقابل ١,٢ مليار دولار) لارتفاع المبالغ المحولة بواسطة شركات الملاحة والطيران الأجنبية، ومبالغ محولة لإيجار طائرات من الخارج، والمبالغ المحولة بواسطة شركات الملاحة المصرية.

– هذا فى حين تراجعت المصروفات الحكومية بمعدل ٢٧,٩٪ إلى ١,١ مليار دولار (مقابل ١,٥ مليار دولار) لتراجع المصروفات الحكومية الأخرى.

– وتراجعت أيضاً مدفوعات السفر بمعدل ٩,٢٪ الى ٢,١ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار) لتراجع مصاريف السياحة والعلاج بالخارج، ومدفوعات شركات السياحة والفنادق للخارج، ونفقات التدريب والبعثات التعليمية بالخارج.

– كما تراجعت المدفوعات الخدمية الأخرى بمعدل طفيف اقتصر على ٠,٥٪ لتستقر عند ٢,٩ مليار دولار.

ب- صافى التحويلات بدون مقابل :

ارتفع صافى التحويلات بدون مقابل خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمعدل ٢٥,٦٪ ليبلغ ١٣,١ مليار دولار انعكاسا لارتفاع صافى التحويلات الخاصة بمعدل ٣٠,٢٪ ليبلغ نحو ١٢,٤ مليار دولار مقابل ٩,٥ مليار دولار (ويلاحظ أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج مثلت مايقرب من ٩٩٪ من اجمالى التحويلات الخاصة)، بينما انخفض صافى التحويلات الرسمية بمعدل ٢١,١٪ ليقتصر على ٧٥٢,٩ مليون دولار خلال سنة التقرير لتراجع المنح والهبات النقدية إلى الحكومة المصرية.

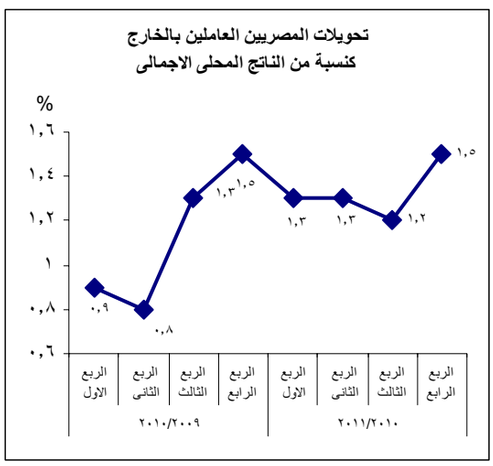

صافى التحويلات الجارية بدون مقابل

(مليون دولار)

	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	التغير قيمه	التغير ٪
صافى التحويلات الجارية (بدون مقابل)	**١٠٤٦٣,٤**	**١٣١٣٦,٨**	**٢٦٧٣,٤**	**٢٥,٦**
١– صافى التحويلات الرسمية (أ + ب–ج)	**٩٥٤,٠**	**٧٥٢,٩**	**–٢٠١,١**	**–٢١,١**
أ– منح نقدية للداخل	٥٦٣,٦	٥٣٢,٩	–٣٠,٧	–٥,٤
ب– منح أخرى للداخل	٤٧٩,٣	٢٤٩,٦	–٢٢٩,٧	–٤٧,٩
ج– تحويلات رسمية للخارج	٨٨,٩	٢٩,٦	–٥٩,٣	–٦٦,٧
٢– صافى التحويلات الخاصة (أ+ ب–ج)	**٩٥٠٩,٤**	**١٢٣٨٣,٩**	**٢٨٧٤,٥**	**٣٠,٢**
أ– تحويلات العاملين بالخارج	٩٧٥٣,٤	١٢٥٩٢,٦	٢٨٣٩,٢	٢٩,١
ب– تحويلات أخرى	٦٤,٠	٨٥,٦	٢١,٦	٣٣,٨
ج– تحويلات خاصه للخارج	٣٠٨,٠	٢٩٤,٣	–١٣,٧	–٤,٤

وقد أسفرت التطورات السابقة فى عناصر ميزان المعاملات الجارية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ عن تراجع العجز الجارى بمعدل ٣٥,٩٪ ليبلغ ٢,٨ مليار دولار (مقابل ٤,٣ مليار دولار)، محصلة لتصاعد المتحصلات الجارية بمقدار ٤,١ مليار دولار بمعدل ٧,١٪ لتصل إلى نحو ٦٢,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٥٧,٩ مليار دولار)، وهو ما فاق ارتفاع المدفوعات الجارية بنحو ٢,٦ مليار دولار بمعدل ٤,١٪ لتصل إلى نحو ٦٤,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٦٢,٢ مليار دولار).

ويوضح الشكل التالى المتحصلات والمدفوعات الجارية خلال سنة التقرير والسنة المقابلة.

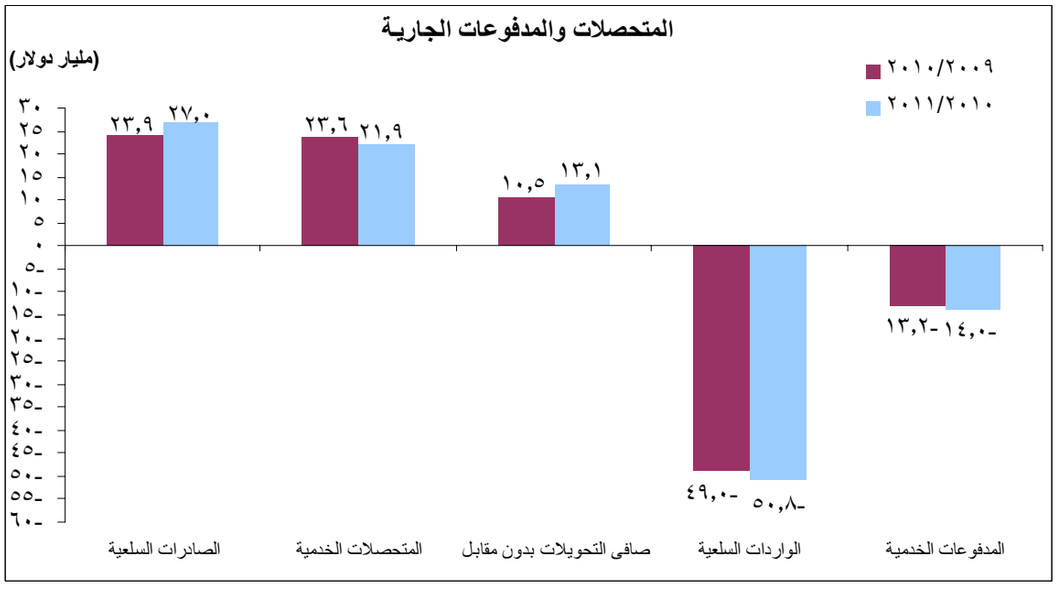

٤/٤ /٣- الميزان الرأسمالى و المالى

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية بميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ عن صافى تدفق للخارج قدره ٤,٨ مليار دولار، مقابل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وذلك محصلة للتطورات التالية :

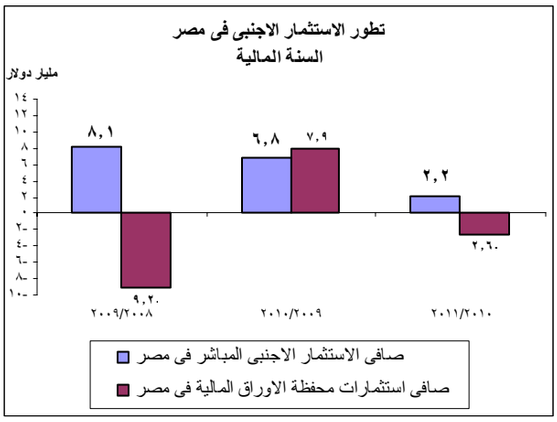

١- تحول الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر* الى صافى تدفق للخارج بلغ ٢,٦ مليار دولار مقابل نحو ٧,٩ مليار دولار صافى تدفق للداخل خلال سنة المقارنة، تضمن ٣,١ مليار دولار صافى تعاملات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية (تدفق للخارج)، و ٣١٦,٧ مليون دولار صافى تعاملات الأجانب فى الأسهم (تدفق للداخل)، و ٢١١,٠ مليون دولار صافى التعاملات على السندات والصكوك المصرية الأخرى (تدفق للداخل).

وبتحليل هذه التدفقات يتبين أن النصف الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ (يوليو/ديسمبر ٢٠١٠) قد شهد صافى تدفق للداخل مقداره ٤,٥ مليار دولار بينما سجل النصف الثانى من العام المالى محل العرض (يناير/يونيو ٢٠١١) التحول إلى صافى تدفق للخارج مقداره ٧,١ مليار دولار ناتج عن بيع الأجانب لما فى حوزتهم من أوراق مالية خاصة أذون الخزانة المصرية التى أسفرت عن صافى مبيعات بلغ نحو ٦,١ مليار دولار ، وذلك تأثراً بالأحداث الجارية فى مصر.

٢- تراجع صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر** خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بمعدل ٦٧,٦٪ ليقتصر على نحو ٢,٢ مليار دولار مقابل ٦,٨ مليار دولار خلال سنة المقارنة، وذلك محصلة لما يلى:

- تراجع صافى الاستثمارات المباشرة لقطاع البترول الى ١٩١,٣ مليون دولار (تدفق للخارج) مقابل ٣,٦ مليار دولار (تدفق للداخل).
- تراجع صافى الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها الى ٢,٢ مليار دولار (تدفق للداخل) مقابل ٢,٧ مليار دولار.
- تراجع حصيلة تحويلات واردة لشراء عقارات بمعرفة غير مقيمين الى ١٣٤,٠ مليون دولار مقابل نحو ٣٠٥,٣ مليون دولار خلال سنة المقارنة.

تراجع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية محلية لغير المقيمين الى ١٩,٢ مليون دولار (مقابل ١٧٣,١ مليون دولار خلال سنة المقارنة).

---

* تمثل صافى تعاملات الأجانب فى كل من الأوراق المالية، والسندات والصكوك المصرية.

** يمثل الاستثمار الاجنبى المباشر تملك المستثمر الاجنبى لنسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الكيان الاقتصادي المقيم، أو أن يتمتع بصوت فعال فى ادارتة. وفى مصر يتم الاعتماد على نسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس المال.

ويوضح الجدول التالى التوزيع القطاعى ونسبة مساهمة كل قطاع فى اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر.

(مليون دولار)

قطاع النشاط	السنة المالية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠	المساهمة (٪)	٢٠١٠/ ٢٠١١	المساهمة (٪)
اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر (FDI) للداخل	١١٠٠٨,١	١٠٠,٠	٩٥٧٤,٤	١٠٠,٠
صناعى	٤٥٦,٣	٤,١	٨٠٣,٩	٨,٤
زراعى	٢٦١,٦	٢,٤	٣٠,٤	٠,٣
انشائى	٣٠٣,٨	٢,٨	١٠٨,٨	١,١
تمويلى	٨٧٣,٩	٧,٩	١١٤,٠	١,٢
خدمى	٣٨٢,٦	٣,٥	٢٠٧,٢	٢,٢
سياحى	٢٤٦,٩	٢,٢	١٥٨,٠	١,٧
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٦٢,٨	٠,٦	٧,٠	٠,١
عقارى	٣٠٥,٣	٢,٨	١٣٤,٠	١,٤
البترول	٧٥٧٧,٤	٦٨,٨	٧٠١٤,٧	٧٣,٣
غير موزع	٥٣٧,٥	٤,٩	٩٩٦,٤	١٠,٣

٣- سجلت الأصول والخصوم الأخرى (والتى تتمثل فى التغير فى كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك، والأصول الأجنبية غير الاحتياطية والخصوم الأجنبية للبنك المركزى، والمقابل لبعض البنود المدرجة فى الحساب الجارى) صافى تدفق للخارج بلغ ٤,٢ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ٧,١ مليار دولار خلال سنة المقارنة.

٤- أسفرت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل عن صافى سداد بلغ ١,٥ مليار دولار خلال سنة التقرير مقابل ٥٦٢,٥ مليون دولار خلال سنة المقارنة. وذلك نتيجة لارتفاع إجمالى المسدد ليسجل ٢,١ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١,٨ مليار دولار خلال سنة المقارنة، وتراجع اجمالى المستخدم ليقتصر على ٥٧٤,٠ مليون دولار مقابل ١,٣ مليار دولار.

٥/٤ – قطاع الخدمات المالية غير المصرفية*

٥/٤ /١– سوق الأوراق المالية

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ استمرار الاهتمام بدعم الرقابة على الأسواق المالية وحماية حقوق المتعاملين فيها. فقد أعدت الهيئة العامة للرقابة المالية مقترحاً لتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإعادة تنظيم نشاط صناديق الاستثمار وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وقد تضمنت التعديلات اختصار إجراءات التأسيس فى خطوة واحدة، وإلزام شركات خدمات إدارة صناديق الاستثمار بالاستعانة بمقيّمين متخصصين فى الأصول. وأقرت الهيئة المذكورة المعايير الأساسية للأداء المهنى بما يضمن حياد واستقلال الشركات المرخص لها بتقديم الاستشارات المالية وعمليات التقييم. وتتضمن هذه المعايير عدم السماح لأى من هذه الشركات بممارسة نشاطها دون الحصول على ترخيص مسبق من الهيئة، وإعداد دليل عام بالإجراءات التى تتبعها لتقديم الاستشارات المالية، وتجنب تقديم مزايا أو حوافز أو معلومات لبعض الجهات دون البعض الآخر، ووضع نظام للرقابة الداخلية لمنع المحللين من القيام بإجراء تقييم أو تحليل تكون نتائجه مضللة أو مغلوطة. هذا بالإضافة إلى مراعاة عدم وجود مصلحة مشتركة أو متعارضة مع الطرف طالب التقييم أو الشركة محل التقييم، والإيضاح الفورى عن أى شبهة تعارض للمصالح بين الشركة من جهة والشركة محل التقييم أو أى من الأطراف المرتبطة بها من جهة أخرى.

وتم خلال سنة التقرير مراجعة عدد من التشريعات والقوانين المنظمة لسوق المال، حيث تم إجراء تعديلات على قواعد القيد والإفصاح من خلال إعلان الهيئة العامة للرقابة المالية عن الضوابط الخاصة بتطبيق المادة ١٦ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. وتتضمن هذه الضوابط ضرورة قيام الشركة العاملة فى السوق بموافاة كل من الهيئة المذكورة والبورصة المصرية بملخص محاضر مجلس إدارتها فى حالة وجود حدث جوهرى يلزم الإفصاح عنه دون الإخلال بضرورة المحافظة على سرية أعمال الشركة فى مواجهة المنافسين، وذلك قبل أول جلسة تداول تالية للاجتماع.

كما طرحت الهيئة المشار إليها مقترحاً بشأن تنظيم عمل شركات التمويل متناهى الصغر والذي يُعد أحد المكونات الهامة للأسواق المالية، وإقرار الضوابط المتعلقة بعملية اختيار المقترضين ومتابعة تحصيل القروض، والخدمات المالية والأنشطة المسموح بها، وقواعد الملكية والإدارة فى هذه الشركات، وكذا وضع مبادئ لحماية المنشآت المتعاملة فى هذا المجال وبما يتفق والممارسات الدولية.

وعملاً على الحفاظ على مصالح شركات الوساطة، فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٥) بتاريخ ١٠ مارس لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والمتعلقة بتغيير النسب الخاصة بشراء الأوراق المالية بالهامش. فقد تم تعديل نسبة المديونية التى يتعين إخطار العميل المدين بها لتخفيضها سواء بالسداد النقدى أو بتقديم ضمانات لتصبح ما لا يتجاوز ٧٠٪ بدلاً من ٦٠٪، وذلك عند إعادة تقييم الأوراق المالية محل الشراء بالهامش وفقاً لقيمتها السوقية فى نهاية كل يوم عمل. كما تم تعديل نسبة مديونية العميل التى يتم عندها اتخاذ إجراءات بيع أسهمه وتسييل الضمانات المقدمة منه لتصبح ٨٠٪ من القيمة السوقية للأوراق المالية بدلاً من ٧٠٪.

* المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية، والتقارير الشهرية للبورصة المصرية.

وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٥) بتاريخ ١٣ مارس لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل بعض أحكام قرار إنشاء صندوق حماية المتعاملين فى الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية المتصلة بالظروف الاستثنائية والطارئة. وتضمن التعديل إمكانية قيام الصندوق بتكوين محفظة أوراق مالية فى حدود ١٠٪ من موارده، يتم من خلالها المساهمة فى مواجهة الهبوط الحاد فى أسعار الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، وذلك عن طريق شراء الأوراق المالية بالطريقة التى تحدث بعض التوازن بين العرض والطلب فى السوق، وبما لا يخل بضرورة توافر السيولة المناسبة لدى الصندوق لمواجهة طلبات تعويض العملاء. هذا بالإضافة إلى إمكانية تدخل الصندوق لمواجهة المخاطر التى تواجه سوق الأوراق المالية فى الظروف الاستثنائية الطارئة، وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم فى دعم أنشطتهم فى السوق، وذلك فى حدود ٢٠٪ من الموارد المالية للصندوق وفقاً للقواعد التى يضعها مجلس إدارته وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

تراجع المؤشر الرئيسى للبورصة (EGX 30) بمعدل ١٠,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ٥٣٧٣,٠ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١١. وساير مؤشر الهيئة العامة لسوق المال نفس إتجاه المؤشر الرئيسى خلال سنة التقرير، حيث انخفض بمعدل ٣٦,٠٪ ليبلغ ٨٥٠,٥ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١١، نتيجة للاضطرابات التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير. هذا في حين ارتفع مؤشر الأسعار (EGX 70)، والذى تدرج به الشركات الصغيرة والمتوسطة بمعدل ١٩,٣٪ ليصل إلى ٦٢٩,٦ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١١، وصاحب هذا الارتفاع، تصاعد مؤشر (EGX 100) بمعدل ٧,١٪ ليبلغ ٩٧٢,٩ نقطة.

وقد شهد الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ (يناير/مارس) إغلاق البورصة المصرية فى الفترة من ٢٨ يناير ٢٠١١ وحتى ٢٢ مارس (٣٨ جلسة تداول على التوالى)، وذلك فى أعقاب أحداث ثورة ٢٥ يناير. كما تم تعليق التداول فى سوق خارج المقصورة حتى يوم ٢٨ مارس ٢٠١١، وجاء ذلك بعد التراجع الحاد فى المؤشر الرئيسى (EGX 30) بمعدل ١٦٪ خلال يومى ٢٦ و ٢٧ يناير، حيث أغلق المؤشر على ٥٦٤٦,٥ نقطة مقابل ٦٧٢٣,٢ نقطة قبل بدء تلك الأحداث. كما انخفض المؤشر خلال أولى جلسات التداول يوم ٢٣ مارس ٢٠١١ بمعدل ٢٣,٥٪ (مقارنة بأدائه قبل بدء الاضطرابات)، مسجلاً ثالث أكبر هبوط يومى منذ تدشينه فى ٢ فبراير ٢٠٠٣. وجاء تراجع المؤشر بضغط من المبيعات المكثفة للمستثمرين مع التخوف الشديد من تزايد الخسائر. وقد اتخذت إدارة البورصة عدداً من الإجراءات والتدابير الاستثنائية بهدف بث الثقة لدى كافة المستثمرين سواء المصريين أو الأجانب.

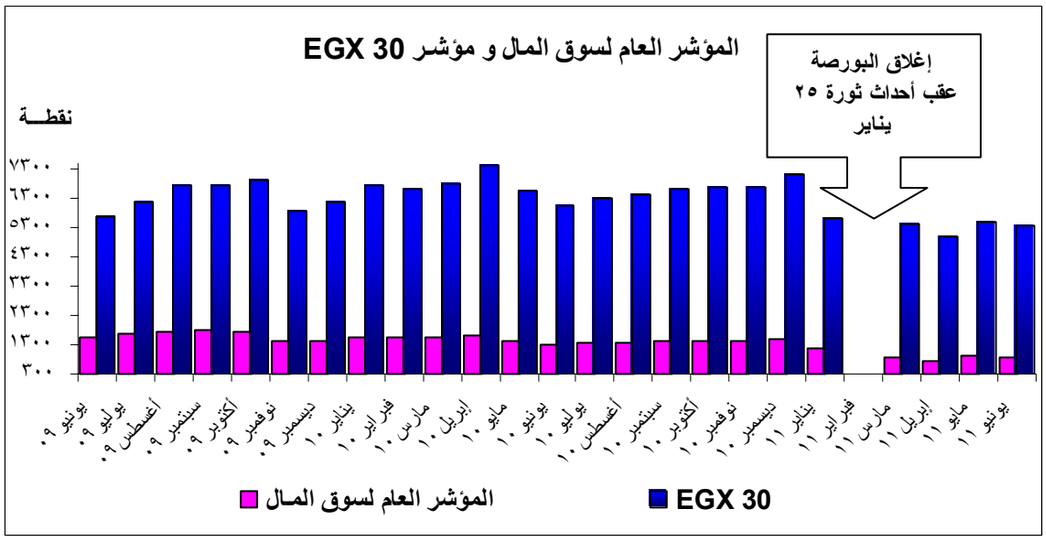

بالنسبة للسوق الأولية، وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ على ٢٦٥٤ إصداراً جديداً بقيمة إجمالية ٤٤,٦ مليار جنيه (مقابل ٣٤٢٦ إصداراً بقيمة إجمالية ١٥٤,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة)، منها ١٦٦٢ إصداراً لتأسيس شركات جديدة وبما يمثل ٦٢,٦٪ من إجمالى عدد الإصدارات، تبلغ قيمتها ٨,٥ مليار جنيه. أما الإصدارات الخاصة بزيادة رؤوس أموال شركات قائمة، فبلغ عددها ٩٩٢ إصداراً بقيمة إجمالية ٣٦,١ مليار جنيه وبما يمثل ٨١,٠٪ من إجمالى قيمة الإصدارات خلال السنة.

وتشير حركة قيد الشركات بجداول البورصة إلى تراجع عدد الشركات المقيدة بالبورصة ليصل إلى ٢١١ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١١، مقابل ٢١٥ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١٠. كما تراجع رأس المال السوقى لها بمعدل ٢,٥٪ ليصل إلى ٣٩٩,٨ مليار جنيه. ويعزى تراجع رأس المال السوقى إلى انخفاض أسعار أغلب الأسهم المتداولة بالبورصة تأثراً بأحداث ثورة ٢٥ يناير.

وارتفعت قيمة السندات المصدرة والمقيدة بالبورصة بنحو ٥٣,٢ مليار جنيه بمعدل ٣١,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، لتصل إلى نحو ٢٢٤,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة سندات الخزانة المصرية (المتعاملون الرئيسيون) خلال السنة بنحو ٤٧,٠ مليار جنيه لتبلغ ٢٠٦,٨ مليار جنيه بما يمثل ٩٢,٠٪ من إجمالى قيمة السندات المقيدة فى نهاية يونيو ٢٠١١. زادت سندات الشركات بنحو ١,٣ مليار جنيه لتبلغ نحو ٦,٧ مليار جنيه. كما بلغت قيمة سندات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة المقيدة فى البورصة والمصدرة بهدف توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية نحو ٥,٠ مليار جنيه مصرى فى نهاية يونيو ٢٠١١، أى بانخفاض قدره ٥,٠ مليار جنيه عن قيمتها المصدرة (١٠ مليار جنيه). وجاء ذلك نتيجة لاستهلاك الشريحة الثانية من الإصدار الأول والثانى للسندات ذات العائد الثابت فى تاريخ استحقاقها خلال شهرى إبريل ويونيو ٢٠١١.

أما التعاملات فى السوق الثانوى، فقد تراجعت مؤشراتها الثلاثة (عدد العمليات، وعدد الأوراق المتداولة وقيمتها) خلال سنة التقرير تأثراً بالأحداث مقارنة بالسنة المالية السابقة. فقد انخفض عدد العمليات بمقدار ٤٩٥٦ ألف عملية بمعدل ٤٠,٩٪. وكذا عدد الأوراق المتداولة (الأسهم والسندات) بمقدار ٩٦٤٤ مليون ورقة بمعدل ٢٩,٣٪ بالمقارنة بالسنة المالية السابقة ليبلغ ٢٣٢٣٦ مليون ورقة. وتراجعت أيضا قيمة هذه الأوراق بمقدار ٢٤٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٥٤,٥٪ لتبلغ نحو ٢٠٠,٦ مليار جنيه.

ومازال التعامل فى الأسهم يستحوذ على معظم معاملات البورصة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، لتبلغ نسبته ٧٧,٥٪ من إجمالى قيمة المعاملات (مقابل ٨٩,١٪ خلال السنة المالية السابقة)، بينما مثل التعامل فى السندات ٢٢,٥٪ من الإجمالى (مقابل ١٠,٩٪).

وفيما يتعلق بسوق الشركات المتوسطة والصغيرة (بورصة النيل)، فقد بلغ عدد الشركات المقيدة بها ١٨ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١١. وبلغ رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى البورصة نحو مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٠,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠. وبلغ عدد الأوراق المتداولة ٢٢ مليون ورقة منفذه من خلال ٨٢٢٤ عملية قيمتها ٢٢٨ مليون جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

تطور حركة تداول الأوراق المالية

خـــــــلال السنة المالية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
عدد العمليات (بالألف)	**١٢٩٧٤**	**١٣١٦٩**	**١٢١١٦**	**٧١٦٠**
أ — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	١٢٣٧٤	١٢١٢٣	١١٣٨٣	٧٠٦٨
ب — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٦٠٠	١٠٤٦	٧٣٣	٨٤
ج – سوق الشركات المتوسطة والصغيرة (بورصة النيل) *	–	–	–	٨
عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)	**٢٣٦١٥**	**٣١٩٥٦**	**٣٢٨٨٠**	**٢٣٢٣٦**
أ — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	١٩٤٤١	٢٥٤٥٥	٢٥٣٦٢	٢١٠٤٨
ب — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٤١٧٤	٦٥٠١	٧٥١٨	٢١٦٦
ج – سوق الشركات المتوسطة والصغيرة (بورصة النيل) *	–	–	–	٢٢
قيمة التداول (مليون جنيه)	**٦١٠٥٩١**	**٣١٩٦٨٢**	**٤٤١٣١٥**	**٢٠٠٥٧٨**
أ – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	٥٤٤١٢٩	٢٧٨٣٨٣	٣١٢١٤١	١٨٢٨٩٠
ب — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٦٦٤٦٢	٤١٢٩٩	١٢٩١٧٤	١٧٤٦٠
ج – سوق الشركات المتوسطة والصغيرة (بورصة النيل) *	–	–	–	٢٢٨

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية، التقارير الشهرية للبورصة المصرية.

* بدأ التداول فى بورصة النيل فى ٣ يونيو ٢٠١٠.

تراجع إجمالى تعاملات الأجانب فى البورصة المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمعدل ٣١,٦٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، ليبلغ ٨٨,٧ مليار جنيه مقابل ١٢٩,٧ مليار جنيه. وقد أسفرت المعاملات عن صافى مشتريات بنحو ٢,٠ مليار جنيه (مقابل صافى مشتريات بلغ ٥,٦ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة).

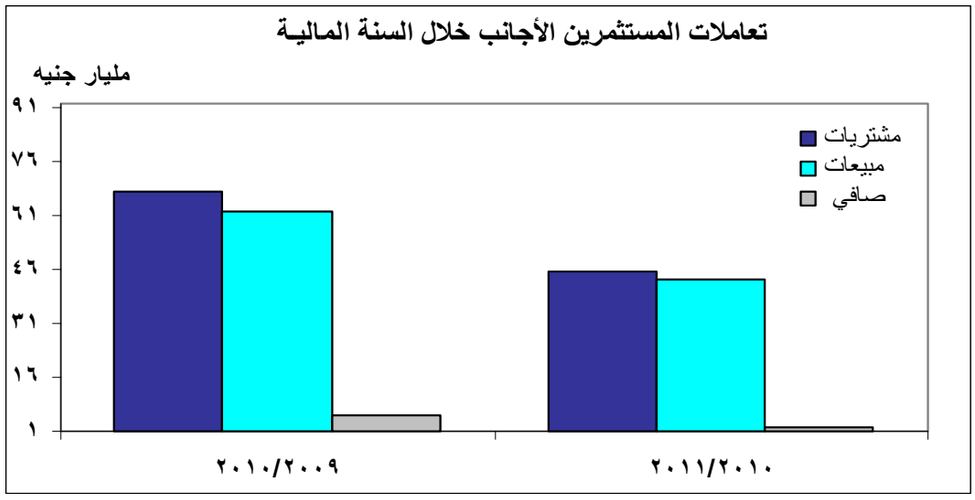

الملاحق

أ – القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

ب – القسم الإحصائـــى

أ- قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١

القرارات الخاصة بتنظيم النشاط المصرفى

- **قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى رقم ٢٠١٠/١٢٠٥ بجلسته المنعقدة فى ٢٢ يونيو ٢٠١٠ المعدل بالقرار رقم ١٠٢ بجلسته المنعقدة فى ٤ يناير ٢٠١١ بشأن ضوابط حدود تركز توظيفات البنوك المسجلة بالبنك المركزى المصرى لدى الدول والمؤسسات المالية والمجموعات المالية فى الخارج**، حيث نص القرار على:-

" بعد الإطلاع على قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية، على قرارى مجلس إدارة البنك المركزى المصرى رقم ١٩٩٢/١٩٠٩ بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢، ورقم ١٩٩٤/١٩٠٣ بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٩٤ بشأن تركز توظيفات البنوك فى الخارج، وعلى قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى رقم ٢٠١٠/١٢٠٥ بجلسته المنعقدة فى ٢٢ يونيو ٢٠١٠، على موافقة مجلس إدارة البنك المركزى المصرى على المذكرة رقم ٢٠١١/١٠٢ المعروضة على المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ يناير ٢٠١١.

قـــــرر

مـــــــادة (١)

يُقصد بالتعريفات التالية المفاهيم الواردة قرين كل منها:

١) إجمالى التوظيفات لدى الدولة:

- الإيداعات بكافة صورها لدى المؤسسات المالية سواء اتخذت المؤسسة شكل بنك أو غيره من أشكال تعمل فى الأنشطة المالية.
- الاستثمارات من أذون خزانة وسندات وأسهم....
- القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات المالية وغير المالية المُؤسسة بالدولة.
- الإلتزامات الناتجة عن عمليات التجارة الخارجية وغيرها من التزامات عرضية.
- التعرضات فى المشتقات المالية (Exposures) متمثلة فى تكلفة الإحلال (Replacement Cost) ونسبة من القيمة التعاقدية تختلف بحسب نوع العقد ومدته وتتراوح ما بين صفر و ٧,٥٪ وفقاً للجدول التالى:

نسب القيم التعاقدية لعقود المشتقات المالية التى تضاف إلى تكلفة الإحلال (Replacement Cost)

الفترة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق	عقود أسعار العائد	عقود أسعار الصرف
سنة فأقل	صفر ٪	١٪
أكثر من سنة وحتى ٥ سنوات	٠,٥٪	٥٪
أكثر من ٥ سنوات	١,٥٪	٧,٥٪

- أية صورة أخرى من صور التوظيف.

٢) التوظيفات عالية المخاطر لدى الدولة:

- الإستثمارات باستثناء الإستثمارات فى أذون وسندات الخزانة وتلك المضمونة من حكومة الدولة.

- القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات المالية وغير المالية المُؤسسة بالدولة باستثناء تلك المضمونة من حكومة الدولة وبذات عملتها.

- الإلتزامات الناتجة عن عمليات التجارة الخارجية وغيرها من التزامات عرضية يتبقى على آجالها أكثر من عام وذلك باستثناء تلك المضمونة من حكومة الدولة وبذات عملتها.

٣) القاعدة الرأسمالية:

وفقا لمفهوم حساب معيار كفاية رأس المال لدى البنك، وما يعادله لدى فرع البنك الأجنبى.

٤) المجموعة المالية:

تشمل البنك الأم بكافة فروعه والبنوك والمؤسسات التابعة فى كافة الدول.

مـــــــادة (٢)

يلتزم كل بنك بإعداد إستراتيجية خاصة بمخاطر التوظيف لدى الدول

مـــــــادة (٣)

- **حـدود الـدول:** وتنقسم إلى حدود إجمالى التوظيفات، وحدود التوظيفات عالية المخاطر على التفصيل التالى:-

١) حدود إجمالى التوظيفات

أ) يُحدد كل بنك سقف لإجمالى التوظيفات بكل دولة Country Limit، بمراعاة حدود التركز الواردة بالجدول التالى رقم (١) على أساس تقسيم الدول إلى سبع مجموعات وفقاً لدرجات التقييم١ – الخاصة بمخاطر التوظيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية – المقررة من قبل شركات التقييم الدولية.

١- بغض النظر عن إتجاه التقييم سواء سالب، أو مستقر، أو موجب.

حدود التركز
جدول رقم (١)

	المجموعة	تقييم S&P و Fitch و CI[٢]	تقييم Moody's	حد التركز نسبة من القاعدة الرأسمالية للبنك
درجة الإستثمـــــار Investment Grades	١	AAA	Aaa	١٢٥٪
	٢	AA	Aa	١٠٠٪
	٣	A	A	٧٥٪
	٤	BBB	Baa	٥٠٪
دون درجات الإستثمـار Non- Investment Grades	٥	BB	Ba	٢٠٪
	٦	B	B	١٠٪
	٧	أسوأ من B والدول غير المُقيمة Unrated Countries		٥٪

ب) فى حالة قيام البنك بتحديد سقف لإجمالى التوظيفات لدى أية دولة يجاوز حد التركز الوارد بالجدول السابق يتم زيادة وزن المخاطر على قيمة المستخدم من السقف المُحدد من قبل البنك بما يزيد عن حد التركز سالف الإشارة إليه بغض النظر عن نوع التوظيف وذلك بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزى المصرى على ذلك، وتطبق أوزان المخاطر التالية لدى حساب معيار كفاية رأس المال بحسب إختلاف درجة تقييم دولة التوظيف كما يلى:-

- يتم تطبيق وزن مخاطر بواقع ١٥٠٪ للدول الحاصلة على درجة استثمار.
- يتم تطبيق وزن مخاطر بواقع ٢٠٠٪ للدول غير الحاصلة على درجة استثمار.

وفى حالة قيام البنك بالتجاوز عن حد التركز الوارد بالجدول رقم (١) نتيجة للتوظيف فى صورة إيداعات لدى المؤسسات المالية حتى عام لدى دول كندا وفرنسا وألمانيـــــا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحاصلـــة على تقييم AAA أو أذون وسندات الخزانة الصادرة عن هذه الحكومات، يتم تطبيق وزن المخاطر بواقع ٤٠٪ دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزى المصرى على التجاوز عن حد التركز.

ولاينطبق الإستثناء الوارد بذلك البند على فرع البنك الأجنبى حيث تكون حدود التركز المشار إليها بالجدول السابق رقم (١) هى الحدود القصوى لإجمالى توظيفات فرع البنك الأجنبى.

ج) فى حالة الدولة التى يقل فيها إجمالى الناتج القومى الخاص بها عن ٢٥ مليار دولار يُراعى ألا يتعدى إجمالى التوظيف بالدولة حد التركز المشار إليه بالجدول رقم (١) أو ٢٪ مـــــن إجمالى الناتج القومى الخاص بالدولة المعنية أيهما أقل.

د) بالنسبة للشركات ذات الأغراض الخاصة (SPVs) فالعبرة بدولة استثمار التوظيف.

هـ) يتم استبعاد التوظيفات التالية بالنسبة للبنك / فرع البنك الأجنبى من التوظيفات التى تتـم فى نطاق هذه الضوابط:

٢- Capital Intelligence.

- التوظيفات المضمونة بضمان إيداعات بعملات أجنبية لدى ذات البنك / فرع البنك الأجنبى مع مراعاة ضرورة وجود هامش مناسب لمقابلة مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- التوظيفات المغطاة بضمانات مقدمة من بنوك التنمية الدولية Multilateral Development Banks وذلك مع الإلتزام بالشروط التالية :-
  - أن يكون تقييم بنك التنمية الدولى AAA من شركتى تقييم على الأقل.
  - عدم تجاوز إجمالى الضمانات الصادرة عن بنك التنمية الدولى الواحد عن ٤٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك القائم بالتوظيف.

و) بالنسبة للبنك الذى لديه فروع فى إحدى الدول بالخارج يتم رفع حد التركز للدولة بنسبة ٢٥٪.

٢) حدود التوظيفات عالية المخاطر

أ) يلتزم البنك / فرع البنك الأجنبى بالحدود الواردة بالجدول التالى رقم (٢) بالنسبة للتوظيفات عالية المخاطر :

حدود التوظيفات عالية المخاطر
جدول رقم (٢)

بند	أنواع التوظيفات عالية المخاطر	الحدود المقررة
أ	الإستثمارات باستثناء الإستثمارات فى أذون وسندات الخزانة وتلك المضمونة من حكومة الدولة.	يقتصر إجمالى التوظيفات فى بنود أ، ب، ج على ٤٠٪ من حد التركز للدولة.
ب	القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات المالية وغير المالية المُؤسسة بالدولة باستثناء تلك المضمونة من حكومة الدولة وبذات عملتها.	
ج	الإلتزامات الناتجة عن عمليات التجارة الخارجية وغيرها من التزامات عرضية يتبقى على آجالها أكثر من عام. وذلك باستثناء تلك المضمونة من حكومة الدولة وبذات عملتها.	
إجمالى توظيفات البنك فى بنود أ، ب، ج لدى جميع الدول.		يقتصر إجمالى التوظيفات فى بنود أ، ب، ج لدى جميع الدول على ١٠٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك. وبحد أقصى بالنسبة لإجمالى الدول دون درجات الإستثمار بواقع ٢٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك.

ب) لايجوز بأى حال من الأحوال التجاوز عن الحدود الواردة بالجدول السابق الخاصة بالتوظيفات عالية المخاطر باستثناء البنك الذى لديه فروع فى إحدى الدول بالخارج فيتم رفع الحد للدولة بنسبة ٢٥٪.

مـــــــادة (٤)

حدود المؤسسة المالية:

مع مراعاة حدود الدول، يكون الحد الأقصى لتوظيفات البنك / فرع البنك الأجنبى، لـــدى المؤسسة المالية فى الخارج — بمفهوم البنك – ١٠٪ من إجمالى التوظيفات لدى البنوك فى الخارج٣ أو ٤٠٪ من القاعدة الرأسمالية أيها أقل.

ويدخل فى إطار المؤسسة المالية فروع البنوك الأجنبية العاملة فى جمهورية مصر العربية، ويخرج عن ذلك الإطار فروع البنوك المصرية فى الخارج والبنوك الخارجية المملوكة بالكامل لبنوك مصرية.

مـــــــادة (٥)

حدود المجموعة المالية:

مع مراعاة حدود الدول، يكون الحد الأقصى لتوظيفات البنك / فرع البنك الأجنبى لدى المجموعة المالية ٥٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك.

وفى حال إصدار البنك الأم خطاب ضمان للبنك المحلى غير قابل للإلغاء يلتزم فيه البنك الأم بالسداد عند أول مطالبة من البنك المحلى وذلك بناءً على طلب جهة تنفيذ مشروع فى جمهورية مصر العربية٤، مقابل إصدار/ تعزيز البنك المحلى خطاب ضمان بذات الشروط لصالح جهة إسناد تنفيذ المشروع فى جمهورية مصر العربية، يتقرر حد إضافى بواقع ٥٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك (إضافة إلى الحد المقرر سلفاً لمجموعة البنك — ٥٠٪ – بحيث يصل الحد الأقصى إلى ١٠٠٪ بالنسبة لإجمالى حدود مجموعة البنك المالية) لقبول هذه الخطابات حال حصول البنك الأم على درجـــة تقييم AA˚ أو أفضل، ويخفض الحد الإضافى إلى ٢٥٪ من القاعدة الرأسمالية (بحد أقصى ٧٥٪ بالنسبة لإجمالى حدود مجموعة البنك المالية) حال حصول البنك الأم على درجة تقييم A˚.

مـــــــادة (٦)

حـــد توظيفات فرع البنك الأجنبى لدى مركزه الرئيسى ومجموعته المالية:

مع مراعاة حدود الدول، يُسمح لفرع البنك الأجنبى بالتوظيف لدى مركزه الرئيسى وفروعه والبنوك والمؤسسات التابعة فى كافة الدول حتى ١٠٠٪ من القاعدة الرأسمالية للفرع.

٣- ذات مفهوم التوظيفات الوارد بالبند (١) من المادة لدى البنك الخارجى

٤- شاملاً الـ Standby L/C & L/G المستوفى لذات الشروط.

٥- بغض النظر عن اتجاه التقييم سواء سالب أو موجب أو مستقر.

مـــــــادة (٧)

يحافظ البنك على هامش بواقع ١٠٪ من أى حد مقرر لدى استخدامه وذلك لمواجهة التغيرات فى أسعار الصرف.

مـــــــادة (٨)

يصدر قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزى المصرى القرارات المبينة للشروط والإجراءات التفصيلية الخاصة بتطبيق أحكام المواد الواردة فى هذا القرار.

مـــــــادة (٩)

تفوض الإدارة التنفيذية للبنك المركزى المصرى فى الموافقة على أية استثناءات فى حدود أحكام المواد الواردة فى هذا القرار.

مـــــــادة (١٠)

على البنوك الإلتزام بتطبيق الضوابط الواردة فى هذا القرار إعتباراً من آخر يوليو ٢٠١٠، أما بالنسبة لحالات التجاوز عن هذه الحدود فى تاريخه، فيراعى تراجع هذه التجاوزات تدريجياً بنسب ملموسة كل ربع سنة للوصول إلى الحدود المقررة وبحد أقصى آخر ديسمبر ٢٠١١.

مـــــــادة (١١)

يلغى العمل بقرارى مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلستيه المنعقدتين بتاريخى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢، و ٢٥ أغسطس ١٩٩٤ بشأن تركز توظيفات البنوك فى الخارج، كما يُلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار".

- **قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى رقم ١٠٢ بجلسته المنعقدة فى ٤ يناير ٢٠١١ بشأن مفهوم البنوك الخارجية ذات الملاءة المرتفعة**، حيث نص القرار على" مع مراعاة الحدود الواردة بقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٠ المعدل بتاريخ ٤ يناير ٢٠١١ بشأن ضوابط حدود تركز توظيفات البنوك المسجلة بالبنك المركزى المصرى لدى الدول والمؤسسات المالية والمجموعات المالية فى الخارج، يعتد بخطابات الضمان الصادرة من مجموعة البنك / فرع البنك الأجنبى لصالحه أو الصادرة له من خارج المجموعة باعتبارها ضمانة لدى حساب المخصص المكون لعميل بذاته ولدى حساب الحد الأقصى لإجمالى التوظيف لدى العميل الواحد، والعميل والأطراف المرتبطة به شريطة أن تكون هذه الخطابات:

  - صادرة من بنك خارجى ذى ملاءة مرتفعة حاصل على درجة تقييم A كحد أدنى*.
  - أن تكون غير قابلة للإلغاء.
  - أن يتعهد فيها البنك مُصدر الضمانة بالسداد عند أول مطالبة من البنك / فرع البنك الأجنبى.

---

* بغض النظر عن اتجاه التقييم سواء سالب أو موجب أو مستقر.

وعلى البنوك الالتزام التام بتطبيق الضوابط الواردة فى هذا القرار اعتباراً من تاريخه، مع منح فترة توفيق أوضاع تنتهى فى آخر ديسمبر ٢٠١١ للتجاوزات التى قد تنشأ عن تحديد مفهوم جديد للملاءة المرتفعة للبنك الخارجى (حد أدنى A) بالنسبة لخطابات الضمان الواردة من بنوك خارج المجموعة.

كما يتعين الالتزام التام بالتعليمات السارية بشأن التوقف عن منح تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية بضمان خطابات الضمان بعملات أجنبية الصادرة من بنوك فى الخارج ويستثنى من ذلك التسهيلات الممنوحة بالعملة المحلية للشركات الأجنبية — التى تعمل فى جمهورية مصر العربية — بضمان خطابات ضمان صادرة من بنوك فى الخارج حاصلة على تقييم A كحد أدنى".

- **صدر فى ١٢ أبريل ٢٠١١ القرار رقم ٧٠٨ بشأن إرجاء خصم خسائر الاضمحلال الإضافية المحتسبة وفقا لتعليمات حظر امتلاك أسهم فى الشركات غير المالية بما يزيد قيمته عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة**، حيث نص القرار على " الموافقة على أنه فى حالة عدم تمكن البنك الذى يمتلك أسهما فى شركة غير مالية تزيد عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة من التخلص من هذه الزيادة خلال سنة من تاريخ الحيازة، يتم قياس خسائر اضمحلال قيمة هذه الأسهم وفقا للقواعد المحاسبية السارية، وبحيث لا تقل قيمة هذه الخسائر عما يعادل مقدار نسبة الزيادة عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة، والاعتراف بقيمة هذه الخسائر بقائمة الدخل ببند أرباح (خسائر) استثمارات مالية أو بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بحسب الحالة مقابل تخفيض القيمة الدفترية للأسهم بقيمة هذه الخسائر، وتسرى هذه المعالجة اعتبارا من أول يوليو ٢٠١٢ وذلك للبنوك التى تصدر ميزانيتها فى نهاية شهر يونيو من كل عام، وكذلك لكل حالات التملك الجديدة التى آلت ملكيتها للبنك وفاء للدين ومرت سنة على تاريخ الحيازة ".

- **صدر فى ١٢ أبريل ٢٠١١ القرار رقم ٧٠٩ بشأن التعامل مع قروض التجزئة والمؤسسات فى ظل الأزمة الحالية**، حيث نص القرار على " الموافقة على منح قطاع الرقابة والإشراف صلاحية النظر فى الطلبات المقدمة من البنوك بخصوص محفظة التجزئة وذلك فى إطار المحددات التالية:

أولا : بخصوص قروض التجزئة :-

١- بالنسبة لعملاء القروض لأغراض استهلاكية :

يسمح للبنوك وفقا للحالة المعروضة ترحيل الاستحقاقات القائمة — خلال الأشهر يناير وفبراير ومارس ٢٠١١- على العملاء المنتظمين لديها (وفقا للمركز فى ٢٠١٠/١٢/٣١ وذلك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاقها كحد أقصى) مع مراعاة ما يلى :-

- عدم حساب فوائد تأخير على العملاء الذين لم يقوموا بسداد مديونياتهم خلال الأشهر يناير وفبراير ومارس ٢٠١١.
- ألا يترتب على هذا الترحيل اعتبار تلك التسهيلات غير منتظمة، على اعتبار أن عدم السداد خلال هذه الفترة جاء نتيجة لأحداث طارئة أثرت على قدرة العملاء على السداد.
- تراعى البنوك لدى إبلاغ الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى إتباع نفس المنهج فى تقارير الائتمان المرسلة وأسس إدراج العملاء بالقائمة السلبية.

٢- قيام البنوك بإعادة تقييم مستوى المخاطر الناتج عن منتجات وبرامج التجزئة لديها وفقا لما استجد من ظروف قد تؤثر سلبا على قدرة العملاء على السداد مستقبلا.

ثانيا : بخصوص قروض المؤسسات :-

" الموافقة على قيام البنوك بوضع آلية منظمة لاحتواء تداعيات الأزمة والتى يمكن أن تؤثر سلبا على جودة المحفظة وربحية البنوك وسيولتها وبحيث تشمل – كحد أدنى – ما يلى:

١- وضع خطة لمراجعة التسهيلات الائتمانية القائمة لكافة العملاء بوجه عاجل وكذلك الضمانات المقدمة، على أن يتم دراسة موقف كل عميل على حده أخذا فى الاعتبار تأثير الأزمة الحالية على قدرة العملاء على السداد وجودة الائتمان الممنوح لهم، وبحيث يقوم البنك بوضع سياسات واضحة للتعامل مع كل عميل وفقا لمستوى المخاطر الخاص به، وبالتالى اتخاذ ما يلزم من إجراءات بحسب الحالة.

٢- تحليل المخاطر الكلية ودراسة تأثير الأزمة على قطاعات النشاط المختلفة وتقييم أدائها مع وضع خطوط عريضة للتعامل مع حجم الخسائر التى قد تنتج عنها ودراسة تأجيل / جدولة الأقساط المستحقة على عملاء تلك القطاعات وفقا لنتائج الدراسة المعدة وسياسة البنك فى هذا الشأن.

٣- بالنسبة لقطاع السياحة تحديدا يتم تأجيل الأقساط المستحقة على عملائه بحد أقصى ستة أشهر (من يناير ٢٠١١ وحتى آخر يونيو ٢٠١١) واعتبارها مهلة لتخفيف الآثار السلبية التى تعرض لها القطاع، مع عدم حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة ومراعاة ألا يترتب على ذلك اعتبار تلك التسهيلات غير منتظمة. مع التأكيد على ضرورة مراعاة البنوك لدى إبلاغ الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى إتباع نفس المنهج فى تقارير الائتمان المرسلة لها والخاصة بالشركات التى ينطبق عليها شروط الإبلاغ.

٤- قيام البنك بإجراء اختبارات تحمل (strees Testing) على مستوى قطاعات النشاط وعلى مستوى المحفظة الائتمانية على حد سواء. ويمكن وضع عدد من الافتراضات والسيناريوهات بغرض قياس مدى تأثر البنك بالمتغيرات والأحداث غير المواتية، ومنها افتراضات خاصة بمحفظة الاستثمار أو مدى تأثر جودة الائتمان الممنوح للعملاء، ووضع خطط بديلة لمواجهة السيناريوهات المحتملة والحد من المخاطر المصاحبة لها. وذلك مع ضرورة دراسة تأثير تلك السيناريوهات على معيار كفاية رأس المال ومعايير الربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات المالية التى تعكس مدى استقرار البنك ".

- **صدر فى ٧ يونيو ٢٠١١ القرار رقم ١١٠٢ بشأن السماح للبنوك بإعادة تبويب الأصول المالية لغرض المتاجرة إلى بنود أخرى خلال الفترة من يناير وحتى يونيو ٢٠١١**، حيث نص القرار على :-

" الموافقة على تطبيق القواعد التالية اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١١:

١- يُسمح للبنوك بإعادة تبويب الأصول المالية بغرض المتاجرة والتى لم يعد الغرض من إقتنائها هو بيعها أو إعادة شرائها فى المستقبل القريب (بالرغم من أنها قد تكون ُأقتنيت أساساً بغرض البيع أو إعادة الشراء فى المستقبل القريب)، بحيث تتم إعادة تبويب الأصول المالية بغرض المتاجرة بقيمتها العادلة فى تاريخ إعادة التبويب إلى بند الأصول المالية المتاحة للبيع إذا كان لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها فى المستقبل المنظور أو إلى بند الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو إلى بند القروض والتسهيلات اذا كان لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك القروض لتاريخ إستحقاقها وذلك كله حسب الأحوال وبشرط استيفاء شروط البند

المحول إليه، ولا يتم رد أية خسائر تم الاعتراف بها من قبل تاريخ إعادة التبويب ولا يتم الاعتراف بأية أرباح قبل ذلك التاريخ. وتصبح القيمة العادلة للأصول المالية المحولة فى تاريخ إعادة التبويب هى القيمة الدفترية لتلك الأصول.

٢- بالنسبة للأصول المالية بغرض المتاجرة التى يتم إعادة تبويبها فى الفترات التى تبدأ فى أو بعد أول يوليو ٢٠١١، يتم إعادة التبويب على أساس القيمة العادلة فى تاريخ إعادة التبويب، وتقتصر هذه المعالجة على أدوات الدين دون أدوات حقوق الملكية.

٣- بالنسبة للأصول المالية بغرض المتاجرة المُعاد تبويبها إلى الأصول المالية المتاحة للبيع خلال الفترة من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١١ فقط، فلا يعتبر الانخفاض فى القيمة العادلة لها أضمحلالا خلال الفترة المذكورة.

٤- تسرى جميع أحكام إعادة التبويب الأخرى كما هى واردة فى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

ب- القسم الاحصائى

(١) البنك المركزى المصرى **(صفحة رقم ١١٠)**

(١/١) المركز المالى
(٢/١) النقد المصدر حسب الفئات
(٣/١) العمليات التى تتم من خلال التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

(٢) التطورات النقدية **(صفحة رقم ١١٣)**

(١/٢) المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة
(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية
(٣/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية
(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية
(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى
(٦/٢) اجمالى الأوعية الادخارية

(٣) الدين المحلى والدين الخارجى **(صفحة رقم ١١٩)**

(١/٣) إجمالى الدين المحلى
(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها
(٣/٣) هيكل الدين الخارجى
(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

(٤) الجهاز المصرفى **(صفحة رقم ١٢٣)**

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفى المصرى
(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركـزى المصرى فى نهاية يونيو ٢٠١١

(٥) البنوك **(صفحة رقم ١٢٥)**

(١/٥) المركز المالى الاجمالى
(٢/٥) الودائع وفقا للآجال
(٣/٥) الودائع وفقا للقطاعات
(٤/٥) الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

(٦) المؤشرات الاقتصادية المحلية **(صفحة رقم ١٢٩)**

(١/٦) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧
(٢/٦) الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧
(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)
(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار المنتجين

(٧) المالية العامة **(صفحة رقم ١٣٣)**

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٠/٢٠١١
(٢/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٠/٢٠١١

(٨) المعاملات مع العالم الخارجى **(صفحة رقم ١٣٥)**

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى
(٢/٨) متوسط أسعار الصرف (بالقرش لكل عملة أجنبية)

(٩) التطورات فى سوق الأوراق المالية **(صفحة رقم ١٣٨)**

(١/٩) التعامل فى الأسهـم بسوق الأوراق المالية
(٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية
(٣/٩) تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية

(١/١) المركز المالى للبنك المركزى : نقود الاحتياطى والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
نقود الاحتياطى	**١٠١٠٨٠**	**١١٦٠٥٠**	**١٣٤١٢٦**	**١٦٩٩١١**	**١٧٥١٠٤**	**٢٠٣٠٧١**	**٢٥٠٩٩٢**
النقد المتداول خارج البنك المركزى*	٦٧٢٤١	٧٨٦٠٤	٩٢١٧٤	١١١٤١٢	١٢٦٢٦٨	١٤٤٢٥٣	١٧٩٠٩٦
ودائع البنوك بالعملة المحلية	٣٣٨٣٩	٣٧٤٤٦	٤١٩٥٢	٥٨٤٩٩	٤٨٨٣٦	٥٨٨١٨	٧١٨٩٦
الأصول المقابلة	**١٠١٠٨٠**	**١١٦٠٥٠**	**١٣٤١٢٦**	**١٦٩٩١١**	**١٧٥١٠٤**	**٢٠٣٠٧١**	**٢٥٠٩٩٢**
صافى الأصول الأجنبية+	**٣٧٢٩٥**	**٦١٣٠٢**	**٩٥٣٧٢**	**١٨٠٣٣٣**	**١٧١٧٣٢**	**١٩٠٢٣٤**	**١٤٧١٩٧**
الأصول الأجنبية	**١٠٨٧٣٨**	**١٢٩٤٧٧**	**١٦٠١٩٧**	**١٨٢٠٢١**	**١٧٣٠٥٥**	**١٩٨٦٠٥**	**١٥٦٣٣١**
ذهب	٤٥٠٠	٦٤٢٩	٦٧٤٤	٨٦٩٥	٩٣٨٥	١٢٣٩٣	١٦٣٤٣
أوراق مالية أجنبية	١٦٦٦٥	٤٨٣٥٣	١٠٨٦٠٦	١٥١١٧٥	١٥٠٥٥٦	١٦٢٢٤٧	١١٤٦٠٨
عملات اجنبية	٨٧٥٧٣	٧٤٦٩٥	٤٤٨٤٧	٢٢١٥١	١٣١١٤	٢٣٩٦٥	٢٥٣٨٠
الخصوم الأجنبية**	**٧١٤٤٣**	**٦٨١٧٥**	**٦٤٨٢٥**	**١٦٨٨**	**١٣٢٣**	**٨٣٧١**	**٩١٣٤**
صافى الأصول المحلية	**٦٣٧٨٥**	**٥٤٧٤٨**	**٣٨٧٥٤**	**١٠٤٢٢-**	**٣٣٧٢**	**١٢٨٣٧**	**١٠٣٧٩٥**
المطلوبات من الحكومة (صافى)	**١٢٢٢٦٤**	**١١٤٠٥٥**	**١١٧٢٥٤**	**٨١٨٧٢**	**٦٨٦١٣**	**٨٠٦١١**	**١٠٢٥٦٢**
المطلوبات؛ منها	٢٢٧٣٦٧	١٧١٨٠٨	١٩٢١٩٢	١٥٩٦٩٧	١٤٦٨٩٩	١٥٠٢٨٨	١٨٩٦٢٠
أوراق مالية حكومية**	٢٠٨٠٢١	١٦٤٧٦١	١٦٦٧٢٤	١٢٣١٢٣	١٢١٧٠٨	١٢١٥٣٣	١٣٠٥٩٧
الودائع	١٠٥١٠٣	٥٧٧٥٣	٧٤٩٣٨	٧٧٨٢٥	٧٨٢٨٦	٦٩٦٧٧	٨٧٠٥٨
المطلوبات من البنوك (صافى)	**٢١٩٨٣-**	**١٠١٨**	**٥٩٥١٢**	**٧٧٥٨١**	**٣٣٤**	**٢٩٠١٠**	**١٤٧**
المطلوبات	١١٥٧٢	١٧٤١٢	٧٧٢٧٠	٩٧٨٢٨	٢١٧٨٦	٤٩٨٦٣	٢٣٤٩٦
الودائع بالعملات الأجنبية	٣٣٥٥٥	١٦٣٩٤	١٧٧٥٨	٢٠٢٤٧	٢١٤٥٢	٢٠٨٥٣	٢٣٣٤٩
صافى البنود الأخرى+	**٣٦٤٩٦-**	**٦٠٣٢٥-**	**١٣٨٠١٢-**	**١٦٩٨٧٥-**	**٦٥٥٧٥-**	**٩٦٧٨٤-**	**١٠٨٦**
الأصول**	٤٩٠٧١	٤١٧٤٣	٣٩١٤١	٢٥٢٣٣	٢٨٩٧٨	١٥٤٣١	١٠١١٤
الخصوم	٨٥٥٦٧	١٠٢٠٦٨	١٧٧١٥٣	١٩٥١٠٨	٩٤٥٥٣	١١٢٢١٥	٩٠٢٨

المصدر: البنك المركزى المصرى

* يتضمن العملة المساعدة التي تصدرها وزارة المالية.

** تم فى نهاية يونيو ٢٠٠٨ الاتفاق بين البنك المركزى والحكومة على استخدام جزء من الديون المعاد جدولتها فى اطار نادى باريس و التى لم يحل أجل استحقاقها فى تسوية جانب من مديونية الحكومة لدى البنك المركزى .

+ تم تعديل تبويب مخصصات حقوق السحب الخاصة ليدرج ضمن الالتزامات الأجنبية بدلا من حسابات رأس المال وذلك وفقا للمعالجة الجديدة التى أوصى بها صندوق النقد الدولي اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٩.

(٢/١) البنك المركزى المصرى : النقد المصدر حسب الفئات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
اجمالى النقد المصدر	٦٧٧٥٣	٧٩٢٥٣	٩٣٤٩٩	١١٢٧٠٥	١٢٧٩١٢	١٤٦٢٢٠	١٨٠١١٨
النقد المصدر حسب الفئات+	٦٧٥٢٧	٧٩٠١٧	٩٣٢٤٠	١١٢٤٣٠	١٢٧٦٢٥	١٤٥٩١٤	١٧٩٧٩٤
خمس وعشرون قرشا	١٢٠	١٣٦	١٤٤	١٤٧	١٦٠	١٨٤	١٦١
خمسون قرشا	٢٢٠	٢٤١	٢٤٠	٢٥٢	٣٠٩	٢٩٤	٣٠٣
جنيه واحد	٥١٧	٥٤٥	٥٦٥	٦٠٨	٧٧٢	٨٤٥	٩٠٩
خمس جنيهات	١٢٧٩	١١٢١	١٠٧١	١١٦٩	١٣٠٩	١٦١٩	٢٧٣٨
عشرة جنيهات	٥٠٧٤	٤٢٧٤	٣٤٧٠	٢٩٣٨	٢٩٩١	٢٩٣٠	٢٩٨٣
عشرون جنيها	١٠٣٢٩	٩٢٢٦	٨٧٩٦	٧٣٩٤	٦٤١٩	٥٦١٩	٩٩٥٠
خمسون جنيها	٢٤٥١٧	٢٧٩٥٩	٢٨١٥٢	٢٥٦٤٦	٢٣٠٤٥	١٨٨٣٦	٢٢٣٥٠
مائة جنيه	٢٥٤٧١	٣٥٥١٥	٤٧٥٥٢	٥٤٩٨٧	٦١٥٦١	٦٩٢٩٩	٧٣٤٤٤
مئتا جنيه *			٣٢٥٠	١٩٢٨٩	٣١٠٥٩	٤٦٢٨٨	٦٦٩٥٦
العملة المساعدة**	٢٢٦	٢٣٦	٢٥٩	٢٧٥	٢٨٧	٣٠٦	٣٢٤

المصدر : البنك المركزى المصرى

+ يتضمن العملة المعدنية فئة ٥٠ ،١٠٠ قرشا.

* تم طرح الورقة فئة المئتا جنيه للتداول ابتداءاً من مايو ٢٠٠٧

** تصدرها وزارة المالية

(٣/١) البنك المركزي المصري: العمليات التي تتم من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

خلال السنة المالية	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
العمليات التى تم تسويتها بالعملة المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (**RTGS**)*						
١- غرفة المقاصة الإلكترونية						
عدد العمليات (بالألف)	٩٥٠٨	١٠٤٨١	١١٧٢٤	١٢٠٦٢	١٢٩٩٤	١٣٠١٢
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)	٢٨٨٧١٥	٣٥٦٩٠٠	٤٨٣١١٣	٥٤٨٠٣٨	٥٨٤٥٤٦	٦٢٦٧٥٧
٢- العمليات الاخري التى تمت من خلال نظام (**RTGS**)**						
عدد العمليات (بالوحدة)	٤٠٤٧٧٦	٥٢٥٢٣٦	٧٠٠٦٦٨	٨٩٧٢٠٥	١١٩١٣٧٤	١٢٤٨٦٩٢
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)	١٦٥٨٧٩٤	٢٢٨٠١٩٨	٣٠٩٢٤٠١	٥٢٩٤٣٥٧	١٣٢٧٤٦٧٧	١٥٨٧٩٧٠١
التحويلات بالعملة الأجنبية (عمليات الإنترنك الدولاري) بنظام **Fin-Copy****						
عدد العمليات (بالوحدة)	١١٠٤٩	١٢٠٧٠	١٣٩٢٥	١٢٣٦٥	١٢٢٠٤	١٥٠٦٦
قيمة العمليات (بالمليون دولار)	٣٩٧٧٣	٧٨٩٩٧	١٠٥٥٨٧	٨٣٠١٩	٧٠٠٠٨	٨٨٠٥٢

* تم العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS) في ٢٠٠٩/٣/١٥.

** تشمل عمليات الكوريدور والايداعات لأغراض السياسة النقدية بدءاً من ٢٠٠٩/٣/١٥ .

*** بدأ العمل بهذه الخدمة اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/١٩.

(١/٢) المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السيولة المحلية	٤٩٣٨٨٤	٥٦٠٣٥٦	٦٦٢٦٨٨	٧٦٦٦٦٤	٨٣١٢١١	٩١٧٤٥٩	١٠٠٩٤١١
أ- وسائل الدفع الجارية	٨٩٦٨٥	١٠٩٢٧٤	١٣١٢٩٠	١٧٠٥٧٩	١٨٢٩٩١	٢١٤٠٤٠	٢٤٨٧٠٧
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى	٦٣٠٢٩	٧٤٢٣٩	٨٦٨٦٠	١٠٤٦٥٦	١١٨١٤٦	١٣٥٢٠٩	١٦٧٨٨٧
الودائع الجارية بالعملة المحلية	٢٦٦٥٦	٣٥٠٣٥	٤٤٤٣٠	٦٥٩٢٣	٦٤٨٤٥	٧٨٨٣١	٨٠٨٢٠
ب- أشباه النقود	٤٠٤١٩٩	٤٥١٠٨٢	٥٣١٣٩٨	٥٩٦٠٨٥	٦٤٨٢٢٠	٧٠٣٤١٩	٧٦٠٧٠٤
الودائع غيرالجارية بالعملة المحلية	٢٨٣٠٢٠	٣١٤١٨٨	٣٧٧٤٢٤	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية	١٢١١٧٩	١٣٦٨٩٤	١٥٣٩٧٤	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢
ثانيا : الأصول المقابلة							
صافى الأصول الأجنبية	٨٠٩١٣	١٣٣٣٨٥	٢١٨٦٢٩	* ٣٠٣٦٨٠	٢٥٤١٣٤	٢٨٢٤٠٨	٢٥٣٥٠٠
الائتمان المحلى	٤٦٦٧٧١	٥٠٩٥٣٢	٥٣١٣١٤	*٥٧٠٩٥٣	٦٩٥٣٢٦	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦
صافى البنود الأخرى	٥٣٨٠٠-	٨٢٥٦١-	٨٧٢٥٥-	١٠٧٩٦٩-	١١٨٢٤٩-	١٤٠٢١٧-	١٣٦٨٥٥-

المصدر : البنك المركزى المصرى

* تم تسوية الديون المعاد جدولتها فى اطار إتفاقيات نادى باريس.

(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
اجمالى الودائع بالعملة المحلية	**٣٠٩٦٧٦**	**٣٤٩٢٢٣**	**٤٢١٨٥٤**	**٥٠٢١٩١**	**٥٤٥٨٩٩**	**٦٢٤١٣٤**	**٦٦٤٥٥٢**
أولا : الودائع الجارية	**٢٦٦٥٦**	**٣٥٠٣٥**	**٤٤٤٣٠**	**٦٥٩٢٣**	**٦٤٨٤٥**	**٧٨٨٣١**	**٨٠٨٢٠**
قطاع الأعمال العام*	٣٠٢٧	٤٩٣٤	٦٢٧٨	٨٦٩٨	٧١٤٥	٨٩٣٨	٦٦٧٠
قطاع الأعمال الخاص	١٢٢٢٨	١٥٨٦٣	٢٠٦٨١	٣٤٣٠١	٣٣٢٤٠	٤١٢٤٦	٤٣٣٢٤
القطاع العائلى	١١٩٨٥	١٤٨٣١	١٨٣٧٨	٢٤٠٠٣	٢٥٢٣٥	٢٩٥١٠	٣١٦٤٥
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	٥٨٤	٥٩٣	٩٠٧	١٠٧٩	٧٧٥	٨٦٣	٨١٩
ثانيا : الودائع غير الجارية	**٢٨٣٠٢٠**	**٣١٤١٨٨**	**٣٧٧٤٢٤**	**٤٣٦٢٦٨**	**٤٨١٠٥٤**	**٥٤٥٣٠٣**	**٥٨٣٧٣٢**
قطاع الأعمال العام*	١٣٧٠٠	١٥٤٦٥	١٧١٨٦	٢٠٧٣٦	٢١٦٥٤	٢٣٧٨٨	٢٢٦٠٨
قطاع الأعمال الخاص	٢٧٤٣٩	٢٥٥٨٠	٥٦٨٢٣	٨٥٤١٥	٧١٠٧٦	٧٣١٨٣	٦٠٧٣٦
القطاع العائلى	٢٤١٨٨١	٢٧٣١٤٣	٣٠٣٤١٥	٣٣٠١١٧	٣٨٨٣٢٤	٤٤٨٣٣٢	٥٠٠٣٨٨

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخري غير الخاضعة له

(٣/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
اجمالى الودائع بالعملات الأجنبية	**١٢١١٧٩**	**١٣٦٨٩٤**	**١٥٣٩٧٤**	**١٥٩٨١٧**	**١٦٧١٦٦**	**١٥٨١١٦**	**١٧٦٩٧٢**
أولا : الودائع الجارية	**١٨١٤٠**	**١٨٥٣٣**	**٢٦٩١٧**	**٢٦٥٨١**	**٣٢٠٥٠**	**٣٣٩٠١**	**٤١٢٩٨**
قطاع الأعمال العام*	١٢٤٩	٩٣٥	٩٤٧	٩٤٣	١٣٣٤	١٠٥٥	١٢٤٨
قطاع الأعمال الخاص	١٠٢٣٤	١٠٤١٧	١٨٤٥٣	١٧٤١٧	٢١١٠٤	٢٢٣١٣	٢٦٠٣٩
القطاع العائلى	٦٨٢٣	٧٣٩٢	٧٦٨٩	٨٤٠٤	٩٧١٢	١٠٦٧٣	١٤٠٧٧
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	١٦٦	٢١١	١٧٢	١٨٣	١٠٠	١٤٠	٦٦
ثانيا : الودائع غير الجارية	**١٠٣٠٣٩**	**١١٨٣٦١**	**١٢٧٠٥٧**	**١٣٣٢٣٦**	**١٣٥١١٦**	**١٢٤٢١٥**	**١٣٥٦٧٤**
قطاع الأعمال العام*	٢٩٤٦	٤٧٣٤	٥٧٧٤	٨٢٠٢	٧٤٠١	٥٤١٩	٦٣٠١
قطاع الأعمال الخاص	٢١١٠٣	٢٨٨٤٥	٣٠٦٤١	٣٩٧٨٥	٣٧٢١٧	٣٢٥٩٤	٣٤٢٠٢
القطاع العائلى	٧٨٩٩٠	٨٤٧٨٢	٩٠٦٤٢	٨٥٢٤٩	٩٠٤٩٨	٨٦٢٠٢	٩٥١٧١

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخري غير الخاضعة له.

(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
صافى الأصول الأجنبية	٨٠٩١٣	١٣٣٣٨٥	٢١٨٦٢٩	٣٠٣٦٨٠	٢٥٤١٣٤	٢٨٢٤٠٨	٢٥٣٥٠٠
أولا : الأصول الأجنبية لدى	١٧٤٣٢٨	٢١٨٩٨٢	٣٠٤٩٦٨	٣٣٠٧٧٠	٢٨٢٩١٤	٣٢٢٢٠٩	٢٩٥٤٨٠
البنك المركزى	١٠٨٧٣٧	١٢٩٤٧٧	١٦٠١٩٧	١٨٢٠٢١	١٧٣٠٥٥	١٩٨٦٠٥	١٥٦٣٣١
البنوك	٦٥٥٩١	٨٩٥٠٥	١٤٤٧٧١	١٤٨٧٤٩	١٠٩٨٥٩	١٢٣٦٠٤	١٣٩١٤٩
ثانيا : الخصوم الأجنبية لدى	٩٣٤١٥	٨٥٥٩٧	٨٦٣٣٩	٢٧٠٩٠	٢٨٧٨٠	٣٩٨٠١	٤١٩٨٠
البنك المركزى	٧١٤٤٣	٦٨١٧٦	٦٤٨٢٥	* ١٦٨٨	١٣٢٣	٨٣٧١	٩١٣٤
البنوك	٢١٩٧٢	١٧٤٢١	٢١٥١٤	٢٥٤٠٢	٢٧٤٥٧	٣١٤٣٠	٣٢٨٤٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

* نتيجة لتسوية الديون المعاد جدولتها مع الحكومة.

(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
أولا : الائتمان المحلى	٤٦٦٧٧١	٥٠٩٥٣٢	٥٣١٣١٤	٥٧٠٩٥٣	٦٩٥٣٢٦	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦
- صافى المطلوبات من الحكومة (ا+ب-ج)	١٥٩٨٨٩	١٨٤١٣١	١٧٨٣٢٣	١٧٤٠٠٥	٢٧٣١٢٢	٣٢٦١٤١	٤٣٧٣٣٧
أ - أوراق مالية	٣١١٣٧٥	٢٩٥٩٧٤	٢٧٨٠١١	٢٧١٧٨٨**	٣٩٧٨٠٤	٤٤٠٤١٠	٥٤٢٧٩٢
ب - تسهيلات ائتمانية	٤١٣٦٤	٢٨٠٤٤	٥٢١٥١	٦٧٧٣٢	٥٥٩٣٩	٦٨١٣٩	٩٨٨٢٦
ج - الودائع الحكومية	١٩٢٨٥٠	١٣٩٨٨٧	١٥١٨٣٩	١٦٥٥١٥	١٨٠٦٢١	١٨٢٤٠٨	٢٠٤٢٨١
مطلوبات من قطاع الأعمال العام*	٣٧٤٢٠	٣٢٨٨٨	٢٤٤٤٦	٢٦٨٩٧	٣٣١٤٦	٢٩٩٨٥	٣٢٩٨١
مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	٢٢٨١٩٥	٢٣٩٣٣٨	٢٦٨٦٠٧	٢٩١٧١٩	٣٠٤٤٧٠	٣٢٦٣٥٠	٣٢٣٢٤١
مطلوبات من القطاع العائلى	٤١٢٦٧	٥٣١٧٥	٥٩٩٣٨	٧٨٣٣٢	٨٤٥٨٨	٩٢٧٩٢	٩٩٢٠٧
ثانيا : صافى البنود الأخرى	**٥٣٨٠٠-**	**٨٢٥٦١-**	**٨٧٢٥٥-**	**١٠٧٩٦٩-**	**١١٨٢٤٩-**	**١٤٠٢١٧-**	**١٣٦٨٥٥-**
حسابات رأس المال	٩٤١٧٩-	١٠٢١٣٩-	١١٤٥٣٤-	١٣٥٤٠١-	١٤٨٣٣٢-	١٧٠٨٧٧-	١٤٦٥٤٣-
صافى الأصول والخصوم غير المبوبة	٤٠٣٧٩	١٩٥٧٨	٢٧٢٧٩	٢٧٤٣٢**	٣٠٠٨٣	٣٠٦٦٠	٩٦٨٨

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخري غير الخاضعة له.

** نتيجة لتسوية الديون المعاد جدولتها مع الحكومة .

(٦/٢) اجمالى الأوعية الادخارية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
اجمالى الأوعية الادخارية	٤٩٨١٩٠	٥٦٠٢٢٩	٦٥٥٣٧٦	٧٤٢١٧٧	٨٠٣٠٦٣	٧٩٤٣٥٠	٨٥٥١٣٢
المدخرات لدى الجهاز المصرفى	٤٠٤١٩٩	٤٥١٠٨٢	٥٣١٣٩٨	٥٩٦٠٨٥	٦٤٨٢٢٠	٧٠٣٤١٩	٧٦٠٧٠٤
ودائع غير جارية بالعملة المحلية	٢٨٣٠٢٠	٣١٤١٨٨	٣٧٧٤٢٤	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢
ودائع جارية وغير جارية بالعملات الأجنبية	١٢١١٧٩	١٣٦٨٩٤	١٥٣٩٧٤	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢
صافى مبيعات شهادات الاستثمار	٥٨٤٨٥	٦٣٦٩٧	٦٨٣١١	٧٩٣٥٤	٨١٢٦٢	٩٠٩٣١	٩٤٤٢٨
ودائع صندوق توفير البريد	٣٥٥٠٦	٤٥٤٥٠	٥٥٦٦٧	٦٦٧٣٨	٧٣٥٨١	غير متاح	غير متاح

المصدر : البنك المركزى المصرى

(١/٣) إجمالى الدين المحلى

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الدين العام المحلى (١+ ٢+٣-٤)	**٥٨٧٤٠٥**	**٦٣٠٩٦٦**	**٦٥٨٣٠٧**	**٧٥٥٢٩٧**	**٨٨٨٦٦١**	**١٠٤٤٩١٤**
١- صافى الدين المحلى الحكومى(أ+ب+ج+د+هـ)	**٣٨٧٧١٩**	**٤٧٨١٧٣**	**٤٧٨٨١١**	**٥٦٢٣٢٧**	**٦٦٣٨١٨**	**٨٠٨١١٣**
أ- الارصدة من السندات والأذون	**٣٤٩٩٥٧**	**٥٦٢٨٩٧**	**٥٦٨٩٦٠**	**٦٨١٨٣٨**	**٧٧٩٢٣٢**	**٩١٦٩٧٦**
. سندات على الخزانة العامة لدى البنك المركزى المصرى	١٦٤٠١٦	١٦٥٩٨٠	١٢٢٣٧٨	١٢١٧٠٨	١٢١٥٣٣	١٣٠٥٩٦
. السندات الصادرة بالعملة المحلية لدى بنوك القطاع العام	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
. السندات المطروحة فى الخارج* :						
بالدولار	٥١٠٩	٣٨٦٨	٣٧٥٠	٤٠٣٦	٦٠٠٥	٧٥٨٣
بالجنيه المصرى	٠	٠	١١٢	٣٧٧٣	٣٨٠٨	٣٩٥٤
. سندات صادرة على الخزانة المصرية	٥٨٠٠٠	٥٧٠٠٠	٧٨٥٠٠	٩٢٥٠٠	١٥٩٧٦٧	٢٠٦٧٦٧
. صكوك على الخزانة العامة بقيمة العجز الاكتوارى فى صناديق التأمينات الاجتماعية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
. سندات الاسكان	١٢٢	١١٩	١١٧	١١٦	١١٤	١١٥
. السندات الصادرة بالعملات الاجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية	١٢٠١٤	١١٨٨٦	١١١٢٦	١١٦٧٧	١١٨٨٣	٠
. مقابل نسبة الـ ٥% المجنبة من ارباح الشركات لشراء سندات حكومية	١٥٥٢	١٥٨٨	١٦٣٦	١٧٠٠	١٧٦٤	١٨٣٠
. سندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومي الى الخزانة	٠	١٩٧٧٩٩	١٩٨٩٠٢	٢٠١٢٤٨	٢٠٢٢٣٧	٢٠٤٠٢٨
. اذون على الخزانة العامة	١٠٣١٤٤	١١٨٦٥٧	١٤٦٤٣٩	٢٣٩٠٨٠	٢٦٦١٢١	٣٥٦١٠٣
ب - اقتراض من جهات أخرى	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٢٠٠٠**
ج - تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى	**٠**	**٤٥١٧**	**٢٣٤٣**	**٢٣٤٣**	**٢٣٤٣**	**٢٣٤٣**
د - صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى	**-١٠٤٨٦٠**	**-٨٩٢٤١**	**-٩٢٤٩٢**	**-١٢١٨٥٤**	**-١١٧٧٥٧**	**-١١٣٢٠٦**
هـ -اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى[x]	**١٤٢٦٢٢**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
٢- صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	**٤٧٣٨٧**	**٤٤٥٥٧**	**٥٠١٢٣**	**٥٢٢٥٥**	**٦٧٧٧١**	**٦٦٢٩٠**
. صافى ارصدة الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفى	-٢٨٠٩	-٧١٧٧	-١١٥٦	٢١٩٣	١٦٣٠٢	١٤١٤٩
. اقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومى**	٥٠١٩٦	٥١٧٣٤	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١
٣- صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	**٣٥١٢٠٥**	**١٦٦٢٠١**	**١٨٩١٨٠**	**٢٠٠٧٥٤**	**٢٢٢٢٠٥**	**٢٣٨١٧٩**
. مديونية بنك الاستثمار القومى	٣٥٤٩٦٢	١٦٩١٥٢	١٩٣٠٧١	٢٠٥٥٦٠	٢٢٧٧١٥	٢٤٠٨٥١
. ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى (-)	٣٧٥٧	٢٩٥١	٣٨٩١	٤٨٠٦	٥٥١٠	٢٦٧٢
٤- المديونية البينية	**١٩٨٩٠٦**	**٥٧٩٦٥**	**٥٩٨٠٧**	**٦٠٠٣٩**	**٦٥١٣٣**	**٦٧٦٦٨**
. مديونية الحكومة قبل بنك الاستثمار القومى (استثمارات فى اوراق مالية حكومية)	٦٠٨٨	٦٢٣١	٨٥٢٨	٩٩٧٧	١٣٦٦٤	١٥٥٢٧
.اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى	١٤٢٦٢٢	٠	٠	٠	٠	٠
. مديونية الهيئات الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومى	٥٠١٩٦	٥١٧٣٤	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١

المصدر : البنك المركزى المصرى - وزارة المالية - بنك الاستثمار القومى.

* (حيازة المؤسسات المالية المقيمة فى مصر والممثلة فى الجهاز المصرفى وقطاع التأمين).

** بخلاف الفوائد المستحقة لبنك الاستثمار القومى.

x اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ تم تصفية مديونية الحكومة لبنك الاستثمار القومى لتصبح صفر ، وتم تحويل التزامات البنك لصناديق التامين والمعاشات لتصبح إلتزامات على الحكومة وأصدرت سندات فى حدود تلك المديونية بقيمة مبدئية قدرها ١٩٧٫٧ مليار جنيه.

(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
- الخصوم :	**٣٥٤٩٦٢**	**١٦٩١٥٢**	**١٩٣٠٧١**	**٢٠٥٥٦٠**	**٢٢٧٧١٥**	**٢٤٠٨٥١**
منها						
. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة	١٣٥٧٣٥	٢٧٤٢٨	٢٩٠٧٦	٢٩٦٣٨	٣١٦١٣	٣٢٩٨٢
. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الاعمال العام والخاص	١٠٥٧٠٣	٢٠٥٧٤	٢٢٦٣٢	٢٤٨٩٥	٢٧٣٨٤	٢٩٦٦٣
. حصيلة شهادات الاستثمار	٦٤٠٣٨	٦٨٤٨٥	٧٩٢٣٢	٨١٤٥٤	٩١١٣٤	٩٤٦٣٥
. العوائد المتراكمة لشهادات الاستثمار مجموعة (أ)	٧٠٢٨	٧٥٧٩	٧٥٠٩	٨٦٥٤	٨٦٤٨	٨٧٤٧
. حصيلة سندات التنمية الدولارية	٨٢٤	٤٨٣	١٥٢	١١	١٠	٩
. ودائع صندوق توفير البريد	٣٩٠٩٧	٤٣٥١٨	٤٩٢٥٥	٥٤٤٨٧	٦٤٨٣٧	٧١٩٧٨
. أخرى *	٢٥٣٧	١٠٨٥	٥٢١٥	٦٤٢١	٤٠٨٩	٢٨٣٧
- الأصول :	**٣٥٤٩٦٢**	**١٦٩١٥٢**	**١٩٣٠٧١**	**٢٠٥٥٦٠**	**٢٢٧٧١٥**	**٢٤٠٨٥١**
منها						
. اقراض الحكومة	١٤٢٦٢٢	٠	٠	٠	٠	٠
. اقراض الهيئات العامة الاقتصادية	٥٠١٩٦	٥١٧٣٤	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١
.أستثمارات فى اوراق مالية حكومية (اذون وسندات)	٦٠٨٨	٦٢٣١	٨٥٢٨	٩٩٧٧	١٣٦٦٤	١٥٥٢٧
.ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى	٣٧٥٧	٢٩٥١	٣٨٩١	٤٨٠٦	٥٥١٠	٢٦٧٢
. اقراض للمساهمة فى الشركات القابضة والوحدات التابعة والقروض الميسرة وأخرى (صافى مديونية بنك الاستثمار القومى مطروحا منها المديونية البينية)	١٥٢٢٩٩	١٠٨٢٣٦	١٢٩٣٧٣	١٤٠٧١٥	١٥٧٠٧٢	١٧٠٥١١

المصدر : البنك المركزى المصرى - بنك الاستثمار القومى.

* تشمل ودائع صناديق التأمين الخاصة وشهادات ادخارية وقروض وودائع للهيئات المختلفة .

(٣/٣) هيكل الدين الخارجى

(مليون دولار)

الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١ +
اجمالى الدين الخارجى *	**٢٨٩٤٨,٨**	**٢٩٥٩٢,٦**	**٢٩٨٩٨,٠**	**٣٣٨٩٢,٨**	**٣١٥٣١,١**	**٣٣٦٩٤,٢**	**٣٤٩٠٥,٧**
القروض الثنائية المعاد جدولتها**	١٥٧٣٤,١	١٥٢٢٩,٠	١٤٨٤٦,٥	١٥٦٠٦,٤	١٤٠٨١,٤	١٢٥٩٩,٣	١٢٨٦٠,٦
الميسرة	٧٨٣٦,٤	٧٦١٠,٦	٧٣٩٦,٥	٧٧٨٧,٨	٧٤٤٨,٠	٧٠٥٤,٦	٧٢٧١,٦
غيرالميسرة	٧٨٩٧,٧	٧٦١٨,٤	٧٤٥٠,٠	٧٨١٨,٦	٦٦٣٣,٤	٥٥٤٤,٧	٥٥٨٩,٠
القروض الثنائية الاخرى:	٤٢٩١,٣	٤٢٩٥,٥	٤٣٤٦,٠	٤٩٧٢,١	٤٨٢٤,٢	٤٦٩٢,٤	٥٢١٤,٥
دول نادى باريس	٣٥٢٩,٩	٣٥٩٠,٤	٣٦٣٠,١	٤١٣٠,٤	٣٩٧٨,٣	٣٧٧٤,٧	٤٢١١,٣
الدول الأخرى	٧٦١,٤	٧٠٥,١	٧١٥,٩	٨٤١,٧	٨٤٥,٩	٩١٧,٧	١٠٠٣,٢
المؤسسات الدولية والاقليمية	٥٠٥٨,٢	٥٢٠٥,٠	٦٨١٥,٢	٧٣٦١,٥	٨١٦٨,٨	٩٩٧٧,٥	١٠٨٠٨,٦
تسهيلات المشترين و الموردين	٧٨١,٦	٩٧٩,٥	٧٩١,٦	٧٦٣,٥	٣٢٣,٦	٣١٣,٥	٤٢٦,٠
سندات وصكوك مصرية	٦١٣,٦	١٨٦١,٩	١٥٧٠,٣	٢٦٥١,٨	١٩٢٦,١	٣٠٧٩,٥	٢٨٢١,٠
ودائع طويلة الاجل ***	٥٠٠,٠	٣٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)	١١٥,٢	٨٨,٧	٧٨,٩	١٨,٢	٨٣,٠	٧٧,٢	١٧,٥
ديون قصيرة الأجل	١٨٥٤,٨	١٦٣٣,٠	١٤٤٩,٥	٢٥١٩,٣	٢١٢٤,٠	٢٩٥٤,٨	٢٧٥٧,٥
الودائع	٨١٩,٣	٦٣٣,١	٥٣٦,٠	١٠٤٨,٣	١١٥٦,١	١٣٥٩,٥	٩٧٢,٧
تسهيلات أخرى	١٠٣٥,٥	٩٩٩,٩	٩١٣,٥	١٤٧١,٠	٩٦٧,٩	١٥٩٥,٣	١٧٨٤,٨

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية.

+ أرقام مبدئية

* تختلف عن بيانات البنك الدولى فيما يخص الديون قصيرة الأجل .

** وفق الأتفاق الموقع مع دول نادى باريس فى١٩٩١/٥/٢٥

*** وديعة المصرف العربى الدولى التى تم تحويلها من الدين قصير الاجل الى ودائع طويلة الاجل اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٤.

(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

(مليون دولار)

الارصدة فى نهاية	يونيو ٢٠١٠		يونيو ٢٠١١ *		التغير
	القيمة	٪	القيمة	٪	(-)
الاجمالى	**٣٣٦٩٤,٢**	**١٠٠,٠**	**٣٤٩٠٥,٩**	**١٠٠,٠**	**١٢١١,٧**
الدولار الامريكى **	١٤٤٩٣,٢	٤٣,٠	١٣٧٣١,٩	٣٩,٤	(٧٦١,٣)
الدولار الكندى	١٤٤,٠	٠,٤	١٤٥,١	٠,٤	١,١
الدولار الاسترالى	١٠٧,٠	٠,٣	١١٧,٥	٠,٣	١٠,٥
الفرنك السويسرى	٥٠٩,٠	١,٥	٦١٨,٧	١,٨	١٠٩,٧
الجنية الاسترلينى	٢١٥,٠	٠,٦	٢٠٣,٤	٠,٦	(١١,٦)
الين اليابانى	٤٢١٢,٠	١٢,٥	٤٤٨٠,٤	١٢,٨	٢٦٨,٤
كرون دانماركى	١١٢,٠	٠,٣	١٢١,٧	٠,٣	٩,٧
كرون نرويجى	٤,٠	٠,٠	٥,١	٠,٠	١,١
كرونا سويدى	٢٦,٠	٠,١	٢٨,١	٠,١	٢,١
دينار كويتى	١٩٧٣,٠	٥,٩	٢١١١,٦	٦,١	١٣٨,٦
ريال سعودى	٣٣,٠	٠,١	٤٣,٦	٠,١	١٠,٦
درهم اماراتى	٣٠,٠	٠,١	٣٠,٤	٠,١	٠,٤
اليورو الاوروبى	٨٨٣٥,٠	٢٦,٢	١٠٠٦٤,٠	٢٨,٨	١٢٢٩,٠
الجنيه المصرى	٧٢٢,٠	٢,٢	٦٠٥,٧	١,٧	(١١٦,٣)
حقوق السحب الخاصة	٢٢٧٩,٠	٦,٨	٢٥٩٨,٧	٧,٥	٣١٩,٧

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية

* أرقام مبدئية

** تتضمن التزامات أخرى تستحق بالدولار الأمريكى.

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفي المصري

في نهاية	عدد البنوك العاملة في مصر	عدد الفروع
يونيو ٢٠٠٥	٥٩	٢٨٤٧
يونيو ٢٠٠٦	٤٣	٢٩٤٤
يونيو ٢٠٠٧	٤١	٣٠٥٦
يونيو ٢٠٠٨	٤٠	٣٢٩٧
يونيو ٢٠٠٩	٣٩	٣٤٤٣
يونيو ٢٠١٠	٣٩	٣٥٠٢
يونيو ٢٠١١	٣٩	٣٥٧٣

المصدر : البنك المركزى المصرى .

(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى
فى نهاية يونيو ٢٠١١

اسم المكتب	تاريخ التسجيل	العنوان
شركة الراجحى المصرفية للاستثمار	١٩٩٣/١٠/٢٠	١٩ ش عدلى - الدورالثانى - شقة٥٩ - القاهرة
Bank of New York Mellon	١٩٩٣/١٠/٢٧	٩ شارع عبد المنعم رياض - الدقى - الجيزة
Commerz Bank AG	١٩٩٤/٥/٣١	مبنى رقم ٢٤٠١ B - الدور الاول- القرية الذكية- الكيلو ٢٨ طريق مصر اسكندرية الصحراوى
Monte dei Paschi di Siena S.P.A	١٩٩٤/٧/٥	١٠ شارع سراى الجزيرة - الدور الثانى- شقة رقم ٥ - الزمالك ١١٢١١- القاهرة.
Union De Banques Arabes et Francaises (UBAF)	١٩٩٤/٨/١٥	٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة
State Bank of India	١٩٩٤/١٠/٣	١٥ ش كامل الشناوي - جاردن سيتي - القاهرة
Deutsche Bank AG	١٩٩٤/١١/١٠	٦ ش بولس حنا - الدقي - الجيزة
Intesa San Paolo SPA	١٩٩٥/٣/١٣	٣ ش أبو الفدا - الزمالك - القاهرة
البنك العربي الإسلامي	١٩٩٥/١٢/١١	٢١ ،٢٣ ش الجيزة - برج النيل الادارى- الجيزة
JP Morgan Chase Bank N/A	١٩٩٦/٨/٥	٣ ش أحمد نسيم - الجيزة
Bank of Tokyo Mitsubishi UFJ Ltd	١٩٩٧/٣/٤	أبراج النيل سيتي_البرج الجنوبي -الدور العاشر/C-كورنيش النيل-القاهرة
UBS AG	١٩٩٧/١٠/٢٢	مبني التجارة العالمي -١١٩١ كورنيش النيل - الدور (١٣)
Credit Suisse AG	١٩٩٨/٣/١٦	٧ ب شارع ابن شمر - الجيزة
Wells Fargo Bank, National Association	١٩٩٨/٥/٦	٩ ميدان الجمهورية المتحدة - الدقى - الجيزة
ING Bank N.V.	١٩٩٩/٧/١٢	٩ شارع حوض اللبن - جاردن سيتى - القاهرة
Credit Industriel et Commercial,CIC	١٩٩٩/٧/٢٢	ابراج نايل سيتي - البرج الشمالي - راملة بولاق
B.H.F Bank AG	١٩٩٩/٨/٢	٨ ش السد العالى - الدقى - ١٢٣١١ - الجيزة
Royal Bank of Scotland (RBS)	١٩٩٩/١١/١٧	٣١ شارع جزيرة العرب - المهندسين - الجيزة
Natixis	٢٠٠٠/٣/٢٢	مبنى الكامل - قطعة ٥٤/ب منطقة البنوك - السادس من اكتوبر
Den Norske Bank	٢٠٠١/٥/٢٧	١٩شارع الجبلاية - الزمالك - القاهرة
Bank of Valletta Plc	٢٠٠٣/٧/١٠	٧ ميدان الثورة - الدور٧ - شقة ٧١ - الدقى- الجيزة.
Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٢٠٠٤/١/١٩	٣ ش ابن كثير- كورنيش النيل - دور ١٤ - ش ٦- الجيزة
Clariden Leu Ltd.	٢٠٠٤/٤/٢٢	٤ أ شارع حسن صبرى- الدور ١٢- شقة ٨٢- الزمالك - ١١٢١١- القاهرة .
Standard Chartered Bank	٢٠٠٥/٩/١٢	ش شيخة فاطمة -أبراج سيتى ستارز ٢- مكتب رقم ٢١-٢٢- مصر الجديدة - القاهرة.
البنك السودانى المصرى	٢٠٠٨/٥/٢٨	٤ ش أحمد باشا - الدور١٦ - جاردن سيتى - القاهرة.
China Develpoment Bank Corporation	٢٠٠٩/١١/٢	٤١ شارع ١٨ (الوحدتين ١ ، ٢) - المعادى- القاهرة
Turkey Is Bankasi A.S	٢٠١٠/٣/٣١	أبراج نايل سيتى - البرج الشمالى (الدور السابع والعشرون) - كورنيش النيل - القاهرة

المصدر : البنك المركزى المصرى

(١/٥) البنوك : المركز المالى الاجمالى

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الأصول							
نقدية	٦٥٩٤	٦٨١٣	٧٧٠٥	١٠٢٦١	١١١٢٨	١٢٤٤٨	١٤٨٣٠
أوراق مالية واستثمارات فى أذون على الخزانة منها :	١٧٠٦٥٩	١٩٣٩٦٥	١٧٦٠٩٨	٢٠١٨٥٨	٣٣٢٥٩٧	٤٠٥٨٩٥	٤٧٤١٧٦
صكوك البنك المركزي	-	٢١٥٦٣	١٧٦١٧	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك فى مصر، منها:	١٢٤٩٨٦	١٢١٦٩٥	٢١٧٣٦٣	٢٧٨١٨٥	١٧٣٤٨٢	٢٠٠٧١٩	١١٧٠١٠
اقراض وخصم	غير متاح	٤١٣	٩٤٦	١٣٠٧	٧٧٥	٧٢٩	٨٨٥
أرصدة لدى البنوك فى الخارج، منها:	٥١٢٠٤	٧٢٥٥٤	١٢٤٣٦٦	١٢٢٧٩٢	٧٧١٢٠	٥٧٣٧١	٩٦٠٨٠
اقراض وخصم	غير متاح	١٢٧٣	٢٨٣٦	٢٤٤٨	١٨٦٩	٢٠٠٤	١٣٩٨
أرصدة الاقراض والخصم للعملاء	٣٠٨١٩٥	٣٢٤٠٤١	٣٥٣٧٤٦	٤٠١٤٢٥	٤٢٩٩٥٧	٤٦٥٩٩٠	٤٧٤١٣٩
أصول اخرى	٤١٩٩٠	٤٢٤٩٤	٥٨٦٤٥	٦٨٧٩٠	٦٧٧٠٩	٧٨٢٣٢	٩٣٤٥٥
الأصول = الخصوم	**٧٠٣٦٢٨**	**٧٦١٥٦٢**	**٩٣٧٩٢٣**	**١٠٨٣٣١١**	**١٠٩١٩٩٣**	**١٢٢٠٦٥٥**	**١٢٦٩٦٩٠**
الخصوم							
رأس المال	٢٢٩٤٩	٢٧١١٢	٣٣٠٣٧	٣٧٥٧٦	٤١٥٥٠	٤٦٥٩٨	٥٩٠٤٩
الاحتياطيات	١٢٤١٩	١٣٤١٨	١٢٥٥٢	١٩٧٦٣	٢١٣٧١	٢٨٤٨٦	٢٢٠٥٦
المخصصات	٤٩٥٤١	٥٤٩٥٠	٥٣٤٦٩	٦٢٣١٤	٦٩٧٤٨	٧٠٤١٨	٥٥١٠٦
سندات وقروض طويلة الأجل	١٤٢٥٤	١٧٥٢٦	٢٦٣٥١	٢٢٢٨٥	٢٢٠٤٥	٢١٦٩٧	٢٦١٨٠
التزامات قبل البنوك فى مصر	٢٢٦٧١	٢١٤٨٨	٨٢٦١٩	٩٨٦٩٩	٣١٠٠٤	٥٣٨٨١	٢٨١٧١
التزامات قبل البنوك فى الخارج	١٢٢٦٢	٨٧٧٠	١٠٠٠٦	١٣٣٢٧	١٨١٩٥	٢٠٣٠٥	١٥١٦٨
اجمالى الودائع	٥١٩٦٤٩	٥٦٨٨٤١	٦٤٩٩٥٣	٧٤٧١٩٩	٨٠٩٦٩٤	٨٩٢٤٩٢	٩٥٧٠٣٧
خصوم أخرى ، منها :	٤٩٨٨٣	٤٩٤٥٧	٦٩٩٣٦	٨٢١٤٨	٧٨٣٨٦	٨٦٧٧٨	١٠٦٩٢٣
شيكات مستحقة الدفع	٢٦٨٣	٢٩٧٣	٥٨٠١	٤٤٥٠	٣٥٧٦	٤٧٦٤	٥١٤٣

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٢/٥) البنوك : الودائع وفقا للآجال

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
اجمالى الودائع	**٥١٩٦٤٩**	**٥٦٨٨٤١**	**٦٤٩٩٥٣**	**٧٤٧١٩٩**	**٨٠٩٦٩٤**	**٨٩٢٤٩٢**	**٩٥٧٠٣٧**
ودائع جارية	٥١٥٥٧	٦٢٤٣١	٧٨٧٥٩	١٠٠٥٦٩	١٠٢٨٥٣	١١٩٥١٨	١٣٠٠٨٧
ودائع لآجل وحسابات توفير	٤٤٥١٣٢	٤٧٩٨٠٥	٥٤٢٩٨٢	٦١٢٧٣٧	٦٧٣٠٤٨	٧٣٨٦٥٠	٧٨٩٤٠٧
ودائع مجمدة أو محتجزة	٢٢٩٦٠	٢٦٦٠٥	٢٨٢١٢	٣٣٨٩٣	٣٣٧٩٣	٣٤٣٢٤	٣٧٥٤٣
أولا : بالعملة المحلية	**٣٦٩٠٦٧**	**٤٠١١٤٣**	**٤٦٣٣٢٠**	**٥٥٢٠٧٩**	**٥٩٨٥٨٧**	**٦٨٦٠٥٢**	**٧٢٤٨٧٨**
ودائع جارية	٣١٦٠٦	٤١٧٩٣	٥٠٣٦٦	٧١٩٧١	٦٩٢٦٢	٨٤١٥٢	٨٦٩٦٧
ودائع لآجل وحسابات توفير	٣٢٤٦٦٤	٣٤٥٩٥٣	٣٩٦٣٥١	٤٦٠٢٨٥	٥٠٩١٥٦	٥٨٠٠٢٠	٦١٥٨٣٩
ودائع مجمدة أو محتجزة	١٢٧٩٧	١٣٣٩٧	١٦٦٠٣	١٩٨٢٣	٢٠١٦٩	٢١٨٨٠	٢٢٠٧٢
ثانيا : بالعملات الأجنبية	**١٥٠٥٨٢**	**١٦٧٦٩٨**	**١٨٦٦٣٣**	**١٩٥١٢٠**	**٢١١١٠٧**	**٢٠٦٤٤٠**	**٢٣٢١٥٩**
ودائع جارية	١٩٩٥١	٢٠٦٣٨	٢٨٣٩٣	٢٨٥٩٨	٣٣٥٩١	٣٥٣٦٦	٤٣١٢٠
ودائع لآجل وحسابات توفير	١٢٠٤٦٨	١٣٣٨٥٢	١٤٦٦٣١	١٥٢٤٥٢	١٦٣٨٩٢	١٥٨٦٣٠	١٧٣٥٦٨
ودائع مجمدة أو محتجزة	١٠١٦٣	١٣٢٠٨	١١٦٠٩	١٤٠٧٠	١٣٦٢٤	١٢٤٤٤	١٥٤٧١

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٣/٥) البنوك : الودائع وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
إجمالى الودائع	**٥١٩٦٤٩**	**٥٦٨٨٤١**	**٦٤٩٩٥٣**	**٧٤٧١٩٩**	**٨٠٩٦٩٤**	**٨٩٢٤٩٢**	**٩٥٧٠٣٧**
الودائع بالعملة المحلية	**٣٦٩٠٦٧**	**٤٠١١٤٣**	**٤٦٣٣٢٠**	**٥٥٢٠٧٩**	**٥٩٨٥٨٧**	**٦٨٦٠٥٢**	**٧٢٤٨٧٨**
القطاع الحكومى	٥٧٦٤٩	٤٩٤٢٢	٣٧٢٣٣	٤٤٧٨٩	٤٩٥٦٤	٥٨٤٩٦	٥٦٧٢٨
قطاع الأعمال العام*	١٦٧٢٧	٢٠٣٩٩	٢٣٤٦٤	٢٩٤٣٤	٢٨٨٠٠	٣٢٧٢٦	٢٩٢٧٨
قطاع الأعمال الخاص	٣٩٦٦٨	٤١٤٤٤	٧٧٥٠٤	١١٩٧١٦	١٠٤٢٥٠	١١٤٣٧٢	١٠٣٩٦٥
القطاع العائلى	٢٥٣٨٦٥	٢٨٧٩٧٣	٣٢١٧٩٣	٣٥٤١١٩	٤١٣٥٥٨	٤٧٧٨٤٢	٥٣٢٠٣٢
عالم خارجى**	١١٥٨	١٩٠٥	٣٣٢٦	٤٠٢١	٢٤١٥	٢٦١٦	٢٨٧٥
الودائع بالعملات الأجنبية	**١٥٠٥٨٢**	**١٦٧٦٩٨**	**١٨٦٦٣٣**	**١٩٥١٢٠**	**٢١١١٠٧**	**٢٠٦٤٤٠**	**٢٣٢١٥٩**
القطاع الحكومى	٢٧٢٥٢	٢٩٢٩٠	٣٠٣٢٩	٣٣٢٠٣	٤١٤٨١	٤٥٦١٨	٥١٤٠٣
قطاع الأعمال العام *	٤١٩٥	٥٦٦٨	٦٧٢١	٩١٤٦	٨٧٣٥	٦٤٧٤	٧٥٤٩
قطاع الأعمال الخاص	٣١٣٣٧	٣٩٢٦٣	٤٩٠٩٣	٥٧٢٠٢	٥٨٣٢١	٥٤٩٠٧	٦٠٢٤١
القطاع العائلى	٨٥٨١٣	٩٢١٧٤	٩٨٣٣١	٩٣٦٥٣	١٠٠٢١٠	٩٦٨٧٥	١٠٩٢٤٨
عالم خارجى **	١٩٨٥	١٣٠٣	٢١٥٩	١٩١٦	٢٣٦٠	٢٥٦٦	٣٧١٨

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له

** متضمنة الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية.

(٤/٥) البنوك : الاقراض والخصم وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
اجمالى أرصدة الاقراض والخصم	٣٠٨١٩٥	٣٢٤٠٤١	٣٥٣٧٤٦	٤٠١٤٢٥	٤٢٩٩٥٧	٤٦٥٩٩٠	٤٧٤١٣٩
الأرصدة بالعملة المحلية	٢٣٣١٤١	٢٣٨٩٢٦	٢٤٨٥٤٤	٢٦٧١٦٦	٢٩٥١٩٢	٣١٣٦٥٤	٣٢٧٧٦٤
القطاع الحكومى	١٠٩٣٨	١١٢٨٥	١٠٧٨٨	٩٦٩٨	١٢٩٤٦	١٥٣٨٩	١٨١٩١
قطاع الأعمال العام*	٣٠١٦٤	٢٦٢٦٩	١٨٠٩٧	١٩٤٧٥	٢٣٧٢٥	٢١٠٥١	٢٤٥٦٠
قطاع الأعمال الخاص	١٥٢١٩٣	١٥٠٤٩١	١٦٣٢٩٢	١٦٧٢٥٨	١٧٧١٠٧	١٨٥٦٩٤	١٨٧٨١٠
القطاع العائلى	٣٩٣٥٤	٥٠١٥٨	٥٥٤٥٣	٦٩٨٣٨	٧٨٨٢٧	٩٠٢٦٦	٩٦١١٢
عالم خارجى	٤٩٢	٧٢٣	٩١٤	٨٩٧	٢٥٨٧	١٢٥٤	١٠٩١
الأرصدة بالعملات الأجنبية	٧٥٠٥٤	٨٥١١٥	١٠٥٢٠٢	١٣٤٢٥٩	١٣٤٧٦٥	١٥٢٣٣٦	١٤٦٣٧٥
القطاع الحكومى	١١٠٨٠	٩٧١٢	١٥٨٩٦	٢١٤٦٠	١٧٨٠٢	٢٣٩٩٥	٢١٦١١
قطاع الأعمال العام*	٧٠٧٨	٦٣٧٣	٦٠٩١	٧١٧٧	٩١٥٥	٨٧٦١	٨١٢٨
قطاع الأعمال الخاص	٥٣٥٠٢	٦٤١٨٤	٧٦٠٢٠	٩٠٨٢٩	٩٠٧٧٨	١٠١٤٥٤	٩٦٩٤٥
القطاع العائلى	١٩١٣	٣٠١٧	٤٤٨٥	٨٤٩٤	٥٧٦٢	٢٥٢٦	٣٠٩٥
عالم خارجى	١٤٨١	١٨٢٩	٢٧١٠	٦٢٩٩	١١٢٦٨	١٥٦٠٠	١٦٥٩٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له

(١/٦) الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج
وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

(بالمليون جنيه)

القطاعات	٢٠١٠/٢٠٠٩			٢٠١١/٢٠١٠			معدلات النمو (٪) ٢٠١١/٢٠١٠		
	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى
الناتج المحلى الاجمالى	**٣١٠٢٣٦,٣**	**٥٢٧٥٠٥,٠**	**٨٣٧٧٤١,٣**	**٣١٩٦٤٠,٤**	**٥٣٤٣٢٩,٨**	**٨٥٣٩٧٠,٢**	**٣,٠**	**١,٣**	**١,٩**
الزارعة والغابات والصيد	٢١,١	١١٠٢٥٦,٠	١١٠٢٧٧,١	٢١,٩	١١٣٢٥٦,٩	١١٣٢٧٨,٨	٣,٨	٢,٧	٢,٧
الاستخراجات	**٩٣٦٤٣,٠**	**٢١٠٧٠,٠**	**١١٤٧١٣,٠**	**٩٣٨٧٠,٠**	**٢١٥٠٨,٠**	**١١٥٣٧٨,٠**	**٠,٢**	**٢,١**	**٠,٦**
بترول	٤٠١٠٤,٠	٦٩٥١,٠	٤٧٠٥٥,٠	٤١٠٨١,٠	٧١٢٦,٠	٤٨٢٠٧,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٤
غاز	٥٣١٣٩,٠	١١٠٨٢,٠	٦٤٢٢١,٠	٥٢٣٨٥,٠	١١٢٩١,٠	٦٣٦٧٦,٠	١,٤-	١,٩	٠,٨-
أخرى	٤٠٠,٠	٣٠٣٧,٠	٣٤٣٧,٠	٤٠٤,٠	٣٠٩١,٠	٣٤٩٥,٠	١,٠	١,٨	١,٧
الصناعات التحويلية	**٢١١١٧,٠**	**١١٣٦٤٧,٠**	**١٣٤٧٦٤,٠**	**٢٠٩٩٩,٠**	**١١٢٤٨٥,٠**	**١٣٣٤٨٤,٠**	**٠,٦-**	**١,٠-**	**٠,٩-**
تكرير البترول	٣٣٦٨,٠	٢٧٣١,٠	٦٠٩٩,٠	٣٢٩٣,٠	٢٧٧٧,٠	٦٠٧٠,٠	٢,٢-	١,٧	٠,٥-
صناعات تحويلية أخرى	١٧٧٤٩,٠	١١٠٩١٦,٠	١٢٨٦٦٥,٠	١٧٧٠٦,٠	١٠٩٧٠٨,٠	١٢٧٤١٤,٠	٠,٢-	١,١-	١,٠-
الكهرباء	**١٠٤٠٢,٠**	**١٥٠٨,٠**	**١١٩١٠,٠**	**١١٠٥٨,٠**	**١٣٨٥,٢**	**١٢٤٤٣,٢**	**٦,٣**	**٨,١-**	**٤,٥**
المياه	**٢٩٢٧,٠**	**٠,٠**	**٢٩٢٧,٠**	**٣٠٥٧,٠**	**٠,٠**	**٣٠٥٧,٠**	**٤,٤**	**٠,٠**	**٤,٤**
الصرف الصحى	**٧٠٢,٢**	**٠,٠**	**٧٠٢,٢**	**٧٣٢,٠**	**٠,٠**	**٧٣٢,٠**	**٤,٢**	**٠,٠**	**٤,٢**
التشييد والبناء	**٤٧٧٧,٠**	**٣٩٢٣٠,٠**	**٤٤٠٠٧,٠**	**٤٩٧٣,٠**	**٤٠٦٥٢,٠**	**٤٥٦٢٥,٠**	**٤,١**	**٣,٦**	**٣,٧**
النقل والتخزين	**٩١٥٥,٠**	**٢٧١٥٨,٠**	**٣٦٣١٣,٠**	**٩٤٣٠,٠**	**٢٧٦١١,٠**	**٣٧٠٤١,٠**	**٣,٠**	**١,٧**	**٢,٠**
الاتصالات	**١٠١٣٠,٠**	**٢٤١٦٤,٠**	**٣٤٢٩٤,٠**	**١٠٧٤٢,٠**	**٢٥٨٣٤,٠**	**٣٦٥٧٦,٠**	**٦,٠**	**٦,٩**	**٦,٧**
المعلومات	**٦٣٥,٤**	**١١٦٥,٤**	**١٨٠٠,٨**	**٦٥١,٠**	**١٢٠١,٠**	**١٨٥٢,٠**	**٢,٥**	**٣,١**	**٢,٨**
قناة السويس	**٢٥٣٢٨,٥**	**٠,٠**	**٢٥٣٢٨,٥**	**٢٨٢٣٤,٠**	**٠,٠**	**٢٨٢٣٤,٠**	**١١,٥**	**٠,٠**	**١١,٥**
تجارة الجملة والتجزئة	**٣١٨٠,٠**	**٨٦٢٦٦,٠**	**٨٩٤٤٦,٠**	**٣٢٦٤,٠**	**٨٧٥٨٢,٠**	**٩٠٨٤٦,٠**	**٢,٦**	**١,٥**	**١,٦**
المال	**٢١٣١٧,٠**	**١١٣١٣,٠**	**٣٢٦٣٠,٠**	**٢١٦٤٦,٠**	**١١٥٢٠,٠**	**٣٣١٦٦,٠**	**١,٥**	**١,٨**	**١,٦**
التأمين	**٢١٦٠,٠**	**٦١٥,٠**	**٢٧٧٥,٠**	**٢٢٢٠,٠**	**٦٢٩,٠**	**٢٨٤٩,٠**	**٢,٨**	**٢,٣**	**٢,٧**
التأمينات الاجتماعية	**٢٩٠١٦,٠**	**٠,٠**	**٢٩٠١٦,٠**	**٣٠٢٥٥,٠**	**٠,٠**	**٣٠٢٥٥,٠**	**٤,٣**	**٠,٠**	**٤,٣**
السياحة	**٣٢٠,٠**	**٣٥٣٢٨,٨**	**٣٥٦٤٨,٨**	**٣٣٢,٠**	**٣٣٢٢٩,٠**	**٣٣٥٦١,٠**	**٣,٨**	**٥,٩-**	**٥,٩-**
الانشطة العقارية	**٩٧٥,٠**	**٢٢٥١١,٠**	**٢٣٤٨٦,٠**	**١٠٠٢,٠**	**٢٣٢٥١,٠**	**٢٤٢٥٣,٠**	**٢,٨**	**٣,٣**	**٣,٣**
الملكية العقارية	٣٩٥,٠	١١٧٣٩,٠	١٢١٣٤,٠	٤٠٩,٠	١٢١٨٦,٠	١٢٥٩٥,٠	٣,٥	٣,٨	٣,٨
خدمات الأعمال	٥٨٠,٠	١٠٧٧٢,٠	١١٣٥٢,٠	٥٩٣,٠	١١٠٦٥,٠	١١٦٥٨,٠	٢,٢	٢,٧	٢,٧
الحكومة العامة	**٧٣٦٤١,٠**	**٠,٠**	**٧٣٦٤١,٠**	**٧٦٣٣٧,٠**	**٠,٠**	**٧٦٣٣٧,٠**	**٣,٧**	**٠,٠**	**٣,٧**
الخدمات الاجتماعية	**٧٨٩,١**	**٣٣٢٧٢,٨**	**٣٤٠٦١,٩**	**٨١٦,٥**	**٣٤١٨٥,٧**	**٣٥٠٠٢,٢**	**٣,٥**	**٢,٧**	**٢,٨**
التعليم	٠,٠	٩٥٧٨,٠	٩٥٧٨,٠	٠,٠	٩٨٣٩,٠	٩٨٣٩,٠	٠,٠	٢,٧	٢,٧
الصحة	٧٥٦,٠	١٠٣٦١,٠	١١١١٧,٠	٧٨٢,٠	١٠٦٢٨,٠	١١٤١٠,٠	٣,٤	٢,٦	٢,٦
الخدمات الاخرى	٣٣,١	١٣٣٣٣,٨	١٣٣٦٦,٩	٣٤,٥	١٣٧١٨,٧	١٣٧٥٣,٢	٤,٢	٢,٩	٢,٩

المصدر : وزارة التخطيط.

(٢/٦) الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى

بأسعار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

	القيمة بالمليار جنيه		الهيكل(٪)		معدل النمو(٪)	
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
١-الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٢+٥-٦)	٨٧٨,٤	٨٩٤,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥,١	١,٨
٢-اجمالى الانفاق المحلى (٣+٤)	٨٩٨,٣	٩٢٢,٥	١٠٢,٣	١٠٣,٢	٤,٩	٢,٧
٣-الاستهلاك النهائى	٧٢٢,٣	٧٥٤,٢	٨٢,٢	٨٤,٤	٤,٢	٤,٤
الاستهلاك النهائى الخاص	٦٢٧,٢	٦٥٥,٥	٧١,٤	٧٣,٣	٤,١	٤,٥
الاستهلاك النهائى الحكومى	٩٥,١	٩٨,٧	١٠,٨	١١,٠	٤,٥	٣,٨
٤-التكوين الرأسمالى الاجمالى	١٧٦,٠	١٦٨,٣	٢٠,١	١٨,٨	٨,٠	٤,٤-
الاستثمارات	١٧٢,٥	١٦٢,٩	١٩,٧	١٨,٢	٧,٧	٥,٦-
التغير فى المخزون	٣,٥	٥,٤	٠,٤	٠,٦	..	..
٥-الصادرات السلعية والخدمية	٢٤٠,٦	٢٥١,٦	٢٧,٤	٢٨,١	٣,٠-	٤,٦
٦-الواردات السلعية والخدمية	٢٦٠,٥	٢٨٠,١	٢٩,٧	٣١,٣	٣,٢-	٧,٥
٧-الادخار المحلى الاجمالى (١-٣)	١٥٦,١	١٣٩,٨	١٧,٨	١٥,٦	٩,٩	١٠,٤-

المصدر : وزارة التخطيط.

.. غير متوفر

(٣/٦) الارقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) (يناير ٢٠١٠=١٠٠) *

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو ٢٠٠٩	يونيو ٢٠١٠	يونيو ٢٠١١	معدل التضخم (٪) السنة المالية	
					٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
الرقم العام	**١٠٠,٠٠**	**٩٣,٠**	**١٠٢,٤**	**١١٤,٥**	**١٠,١**	**١١,٨**
الطعام والشراب	٣٩,٩٢	٨٩,٣	١٠٥,٩	١٢٦,٠	١٨,٦	١٩,٠
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	٢,١٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٦٩,٩	٠,٠	٦٩,٩
الملابس والاقمشة وأغطية القدم	٥,٤١	٩٩,٤	١٠٠,٠	١٠٢,٢	٠,٦	٢,٢
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	١٨,٣٧	٩٦,٥	٩٩,٣	١٠٠,٤	٢,٩	١,١
الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٣,٧٧	٩٩,٣	١٠٢,٦	١٠٥,٢	٣,٣	٢,٥
الرعاية الصحية	٦,٣٣	٩٩,٧	١٠٠,٠	١٠١,٩	٠,٣	١,٩
النقل والمواصلات	٥,٦٨	٩٩,٦	١٠٠,٦	١٠١,٧	١,٠	١,٠
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣,١٢	١٠٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠	-٠,٢	٠,١
الثقافة والترفيه	٢,٤٣	٩٩,٥	١٠٢,٤	١٠٨,٤	٢,٩	٥,٩
التعليم	٤,٦٣	٩١,٤	١٠٠,٠	١٢٤,٣	٩,٤	٢٤,٣
المطاعم والفنادق	٤,٤٣	٩٥,٩	١٠٠,٢	١١٢,٤	٤,٥	١٢,١
السلع والخدمات المتنوعة	٣,٧٢	٨٦,٥	١٠٠,٧	١٠٣,٢	١٦,٤	٢,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للارقام القياسية لأسعار المستهلكين) .

* صدرت فى أغسطس ٢٠١٠ السلسلة التاسعة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ، واستخرجت الأوزان المستخدمة فى تركيب الرقم القياسى لها من نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، باتخاذ شهر يناير ٢٠١٠ كفترة أساس.

(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعارالمنتجين (٢٠٠٤/٢٠٠٥=١٠٠)

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو ٢٠٠٩	يونيو ٢٠١٠	يونيو ٢٠١١	معدل التضخم (٪) السنة المالية	
					٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
الرقم العام	**١٠٠,٠**	**١٤٨,٢**	**١٦٠,٩**	**١٩٢,١**	**٨,٦**	**١٩,٤**
الزراعة و استغلال الغابات و صيد الاسماك	٢٥,١	١٨٨,٩	٢١٠,٩	٢٦١,٤	١١,٦	٢٣,٩
التعدين و استغلال المحاجر	٢١,٨	١٣٤,٦	١٤٧,٨	٢٠١,٥	٩,٨	٣٦,٣
الصناعات التحويلية	٣٨,٩	١٤٠,٠	١٤٩,٦	١٦٥,٠	٦,٩	١٠,٣
امدادات الكهرباء و الغاز و البخار و امدادات التكييف	٢,٣	١١٥,٠	١٤٠,٣	١٤٠,٣	٢٢,٠	٠,٠
انشطة الامداد المائى و شبكات الصرف الصحى و ادارة و معالجة النفايات	٢,٠	١٣٨,٧	١٤٦,٥	١٤٦,٥	٥,٦	٠,٠
النقل و التخزين	٢,٨	١٢٤,٢	١٢٤,٨	١٢٧,٣	٠,٥	٢,٠
انشطة خدمات الغذاء و الاقامة	٥,٠	١١٤,٦	١١٠,٦	١٢٥,١	٣,٥-	١٣,١
انشطة المعلومات و الاتصالات	٢,١	١١٢,٥	١١٢,٥	١١٢,٥	٠,٠	٠,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المنتجين) التى تصدر كل شهرين.

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

(بالمليون جنيه)

خلال السنة المالية	فعلى			
	٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠	
	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى
اجمالى الايرادات	**٢٦٨١١٤**	**٣٠٣٣٦١**	**٢٥٩٦١٧**	**٢٩٦٣٤١**
الايرادات الضريبية	١٧٠٤٩٤	١٧٠٤٩٤	١٩١٦٢٦	١٩١٦٢٦
المنح	٤٣٣٢	٤٣٣٢	١٧٢٣	١٧٢٣
عوائد الملكية	٥٤٥٧٠	٦١٦١٨	٤١٨٠٣	٤٩٤٣٦
حصيلة بيع السلع و الخدمات	١٧٢١٢	١٧٢١٢	١٥١٦٠	١٥١٦٠
الاستثمارات المالية	٨٨٧٣	٨٨٧٣	٦٧٥٥	٦٧٥٥
أخرى	١٢٦٣٣	٤٠٨٣٢	٢٥٥٠	٣١٦٤١
اجمالى المصروفات	**٣٦٥٩٨٧**	**٣٩٦٧٦٨**	**٣٩٢٠٩٧**	**٤٣٠٦٤١**
الاجور و تعويضات العاملين	٨٥٣٦٩	٨٦٣٧٧	٩٥٠٨٢	٩٦٣٦٩
شراء السلع و الخدمات	٢٨٠٥٩	٢٨٢٤٤	٢٣٧٨٥	٢٤٢٨٣
الفوائد	٧٢٣٣٣	٦٢٢٧٧	٨١٠٨١	٧٢٣٦٦
الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية	١٠٢٩٧٥	١٤٢٣٦٠	١٢٢٨٣٤	١٦٧٩٧٤
المصروفات الأخرى	٢٨٩٠١	٢٩٠٤٧	٣١٣٦٣	٣١٥٥٢
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٤٨٣٥٠	٤٨٤٦٣	٣٧٩٥٢	٣٨٠٩٧
العجز النقدى	**٩٧٨٧٣**	**٩٣٤٠٧**	**١٣٢٤٨٠**	**١٣٤٣٠٠**
صافى حيازة الأصول المالية	**١٦٥**	**٥٤٧٩**	**٢١٢٠-**	**٤٢٦٢-**
العجز الكلى	**٩٨٠٣٨**	**٩٨٨٨٦**	**١٣٠٣٦٠**	**١٣٠٠٣٨**

المصدر : وزارة المالية.

(٢/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

(بالمليون جنيه)

خلال السنة المالية	فعلى			
	٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠	
	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى
مصادر التمويل	٩٨٠٣٨	٩٨٨٨٦	١٣٠٣٦٠	١٣٠٠٣٨
التمويل المحلى	١٠١٤٩٢	١٠٢٤١٥	١٤٤١٤٩	١٣٥٥٦٠
التمويل المصرفى	٤٠٢٦٣	٣٩٣٨٠	٩٩٩٧٠	٩٧٦٢٥
البنك المركزى	١١٥٦١	١١٥٦١	٢٤٥٤٠	٢٤٥٤٠
البنوك الاخرى	٢٨٧٠٢	٢٧٨١٩	٧٥٤٣٠	٧٣٠٨٥
التمويل غير المصرفى	٦١٢٢٩	٦٣٠٣٥	٤٤١٧٩	٣٧٩٣٥
من بنك الاستثمار القومى	٣٦٨٧	٠	١٢٢٧	٠
من صناديق التأمينات	٥١٧٦	٠	١١٠٧١	٠
من مصادر غير مصرفية أخرى	٥٣٠١٤	٥٣٠١٤	٣٠٩٥٤	٣٠٩٥٤
اقتراض من بنك الاستثمار القومى	٠	١٠٦٦٩	٠	٦٠٥٤
الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية	٦٤٨-	٦٤٨-	٩٢٧	٩٢٧
المستخدم من الحساب المجمد فى اهلاك سندات البنك المركزى	٠	٠	٠	٠
الاقتراض الخارجى	٢٤٥٨	٢٤٥٨	٥٠٢٤	٥٠٢٤
المتأخرات	٠	٠	٠	٠
اخرى ، منها :	٣٤٧	٢٧٣	٢٣٨-	٨٠٣٠
الحسابات الخاصة بوحدات الموازنة	٠	٠	٠	٠
التمويل المتأثر بالاستبعادات	٠	١-	٠	١-
فروق اعادة التقييم	١٣٢٨	١٣٢٨	٣٩٤٥	٣٩٤٥
صافى متحصلات الخصخصة	٤٢٥	٤٢٥	٢٢	٢٢
الفروق بين القيمة الأسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة	٢٢٧-	٢٢٧-	٧٤١٩-	٧٤١٩-
فروق إعادة تبويب الدين الخارجى الحكومى نقلاً من قطاعات أخرى	٠	٠	٠	٠
غير محدد	٧٧٨٥-	٧٧٨٥-	١٥١٢٣-	١٥١٢٣-
نسبة العجز أو الفائض النقدى / الناتج المحلى الاجمالى	%٨,١	%٧,٧	%٩,٦	%٩,٧
نسبة العجز أو الفائض الكلى / الناتج المحلى الاجمالى	%٨,١	%٨,٢	%٩,٥	%٩,٤
نسبة الايرادات / الناتج المحلى الاجمالى	%٢٢,٢	%٢٥,١	%١٨,٨	%٢١,٥
نسبة المصروفات / الناتج المحلى الاجمالى	%٣٠,٣	%٣٢,٩	%٢٨,٥	%٣١,٣

المصدر : وزارة المالية.

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

	السنة المالية				التغير (-)
	٢٠١٠/٢٠٠٩*		٢٠١١/٢٠١٠*		
	قيمة	٪	قيمة	٪	
رصيد المعاملات الجارية	**(٤٣١٧,٦)**		**(٢٧٦٨,٨)**		**١٥٤٨,٨**
رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)	**(١٤٧٨١,٠)**		**(١٥٩٠٥,٦)**		**(١١٢٤,٦)**
المتحصلات	**٤٧٤٣٦,٠**	**١٠٠,٠**	**٤٨٨٦٥,٦**	**١٠٠,٠**	**١٤٢٩,٦**
حصيلة الصادرات**	٢٣٨٧٣,١	٥٠,٣	٢٦٩٩٢,٥	٥٥,٢	٣١١٩,٤
النقل : منها	٧٢١٦,٥	١٥,٢	٨٠٦٩,١	١٦,٥	٨٥٢,٦
رسوم المرور فى قناة السويس	*٤٥١٦,٨*	*٩,٥*	*٥٠٥٢,٩*	*١٠,٣*	*٥٣٦,١*
السفر	١١٥٩١,٣	٢٤,٥	١٠٥٨٨,٧	٢١,٧	(١٠٠٢,٦)
دخل الاستثمار	٨٢٩,٠	١,٧	٤١٨,٨	٠,٩	(٤١٠,٢)
متحصلات حكومية	٢١٧,٩	٠,٥	١١٧,٧	٠,٢	(١٠٠,٢)
متحصلات أخرى	٣٧٠٨,٢	٧,٨	٢٦٧٨,٨	٥,٥	(١٠٢٩,٤)
المدفوعات	**٦٢٢١٧,٠**	**١٠٠,٠**	**٦٤٧٧١,٢**	**١٠٠,٠**	**٢٥٥٤,٢**
مدفوعات عن الواردات **	٤٨٩٩٣,١	٧٨,٧	٥٠٧٧٦,٥	٧٨,٤	١٧٨٣,٤
النقل	١٢٢٩,٧	٢,٠	١٣٨٥,٣	٢,١	١٥٥,٦
السفر	٢٣٢٧,٥	٣,٧	٢١١٢,٦	٣,٣	(٢١٤,٩)
دخل الاستثمار:منها	٥١٩٣,٧	٨,٣	٦٤٦٦,٥	١٠,٠	١٢٧٢,٨
فوائد مدفوعه	*٥٥٣,٦*	*٠,٩*	*٥٥١,٨*	*٠,٩*	*(١,٨)*
مصروفات حكومية	١٥٣٤,٥	٢,٦	١١٠٦,١	١,٧	٤٢٨,٤-
مدفوعات أخرى	٢٩٣٨,٥	٤,٧	٢٩٢٤,٢	٤,٥	(١٤,٣)
التحويلات	**١٠٤٦٣,٤**	**١٠٠,٠**	**١٣١٣٦,٨**	**١٠٠,٠**	**٢٦٧٣,٤**
الخاصة (صافى)	٩٥٠٩,٤	٩٠,٩	١٢٣٨٣,٩	٩٤,٣	٢٨٧٤,٥
الرسمية (صافى)	٩٥٤,٠	٩,١	٧٥٢,٩	٥,٧	(٢٠١,١)

* أرقام أولية .

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

تابع (١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

	السنة المالية	
	*٢٠١٠/٢٠٠٩	*٢٠١١/٢٠١٠
	قيمة	قيمة
الحساب الرأسمالى والمالى	**٨٣٢٥,٤**	**٤٨٢٣,٥-**
الحساب الرأسمالى	**٣٦,٢-**	**٣٢,٣-**
الحساب المالى	**٨٣٦١,٦**	**٤٧٩١,٢-**
الاستثمار المباشر في الخارج	**٩٧٦,٦-**	**٩٥٨,٠-**
الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر(صافى) **	٦٧٥٨,٢	٢١٨٨,٦
استثمارات محفظة الأوراق المالية فى الخارج	**٥٢٢,٢-**	**١١٧,٧-**
استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر (صافى) ، منها :	٧٨٧٩,٣	**٢٥٥٠,٩-**
سندات	١٣٥٧,٣	٢١١,٠
الاستثمارات الأخرى	**٤٧٧٧,١-**	**٣٣٥٣,٢-**
صافى الاقتراض	٢٣٥٠,٠	٨٧٦,٠
قروض متوسطة وطويلة الأجل	٥٢٢,٨-	١٤٦٧,٨-
المستخدم	١٢٢٨,٩	٤٨٥,٣
المسدد	١٧٥١,٧-	١٩٥٣,١-
تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل	٣٩,٧-	٤٨,٩-
المستخدم	٥١,٨	٨٨,٧
المسدد	٩١,٥-	١٣٧,٦-
تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل (صافى)	٢٩١٢,٥	٢٣٩٢,٧
أصول أخرى	٩٦٦٩,١-	٣٤٢٧,١-
البنك المركزى	٤٠,٧-	٦٤,٣-
البنوك	٢٠٧٣,٠-	١٦٠٨,٨-
اخرى	٧٥٥٥,٤-	١٧٥٤,٠-
خصوم أخرى	٢٥٤٢,٠	٨٠٢,١-
البنك المركزى	١١٨٧,١	٤٤,٠-
البنوك	١٣٥٤,٩	٧٥٨,١-
صافى السهو والخطأ	**٦٥٢,١-**	**٢١٦١,٦-**
الميزان الكلى	**٣٣٥٥,٧**	**٩٧٥٣,٩-**
التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى،الزيادة (-)	**٣٣٥٥,٧-**	**٩٧٥٣,٩**

المصدر : البنك المركزى المصرى

* أرقام أولية .

** تشتمل على الاستثمار الأجنبي المباشر فى قطاع البترول، و كذا حصيلة بيع شركات محلية لمستثمرين أجانب .

(٢/٨) متوسط أسعار الصرف

(بالقرش لكل عملة أجنبية)

فى نهاية	يونيو ٢٠١٠		يونيو ٢٠١١	
أولا: سعر الدولار الامريكى فى سوق الانتربنك				
أدنى سعر	٥٦٩,٤٠		٥٩٦,٧٠	
أعلى سعر	٥٦٩,٧٠		٥٩٧,١٠	
متوسط مرجح	٥٦٩,٥٢		٥٩٦,٩٠	
ثانيا: اسعار العملاء	**شراء**	**بيع**	**شراء**	**بيع**
دولار امريكى	٥٦٨,٠٧	٥٧٠,٩٦	٥٩٥,٥٨	٥٩٨,٤٩
يورو	٦٩٧,٥٣	٧٠١,٤٨	٨٦١,١٥	٨٦٥,٤١
جنيه استرلينى	٨٥٣,٠٢	٨٥٧,٦٤	٩٥٣,٧٠	٩٥٨,٥٤
فرنك سويسرى	٥٢٥,٣١	٥٢٨,٢٨	٧١٣,١٨	٧١٦,٨٤
١٠٠ ين يابانى	٦٤٠,٤٤	٦٤٣,٧٧	٧٤٠,٥٨	٧٤٤,٥٧
ريال سعودى	١٥١,٤٦	١٥٢,٢٤	١٥٨,٨١	١٥٩,٦٠
دينار كويتى	١٩٤٨,١٢	١٩٦٦,١٢	٢١٦١,٨١	٢١٧٦,٣٢
درهم الإمارات	١٥٤,٦٣	١٥٥,٤٨	١٦٢,١٢	١٦٢,٩٦
الايوان الصينى	٨٣,٧٦	٨٤,١٩	٩٢,١٤	٩٢,٥٩

المصدر : البنك المركزى المصرى.

تم التعامل فى سوق الانتربنك اعتبارا من ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤.

(١/٩) التعامل فى الأسهم بسوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية					
	٢٠١٠/٢٠٠٩			٢٠١١/٢٠١٠		
	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالألف	القيمة السوقية بالمليون	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالألف	القيمة السوقية بالمليون
أسهم (بالجنيه)	**١١٧٨٨٣٨٦**	**٣١٧٥٢٧٠٣**	**٣٧٢٦٩٣**	**٧٠٠٣١٣٣**	**٢٢٥٦٨٧٤٧**	**١٤٦٦٥٦**
داخل المقصورة	١١٠٦٢٨٨٩	٢٤٣٣٦١٩٢	٢٥٣٤٣٢	٦٩٢١٥٢٤	٢٠٤٦٥٣٩٨	١٣٢٩٣٩
خارج المقصورة	٧٢٥٤٩٧	٧٤١٦٥١١	١١٩٢٦١	٨١٦٠٩	٢١٠٣٣٤٩	١٣٧١٧
أسهم بالعملات الأجنبية						
(بالدولار)	**٣٢٦٧٢٧**	**١٠٧٧١٨٠**	**٣٥٩٣**	**١٤٧٣٧٦**	**٥٩٩٥٥٦**	**١٤٢٣**
داخل المقصورة	٣١٨٧٤٢	٩٧٩٥٧٥	١٩٥٩	١٤٥٢٨٢	٥٣٧٣٤٩	٨٣٠
خارج المقصورة	٧٩٨٥	٩٧٦٠٥	١٦٣٤	٢٠٩٤	٦٢٢٠٧	٥٩٣
(باليورو)	**٢٦**	**٣٣٨٨**	**٨٨**	**٩**	**٢٦٥**	**٣٦**
داخل المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
خارج المقصورة	٢٦	٣٣٨٨	٨٨	٩	٢٦٥	٣٦

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية					
	٢٠١٠/٢٠٠٩			٢٠١١/٢٠١٠		
	عدد العمليات	الكمية بالوحدة	القيمة السوقية بالألف	عدد العمليات	الكمية بالوحدة	القيمة السوقية بالألف
سندات بالجنيه	١٢١٨	٤٦٤٩٢٩٩٠	٤٧٨٨٩٧٩٧	١٥٥٨	٤٥١٣٩٧٨٥	٤٥١١٤٧٣١
داخل المقصورة	١٢١٨	٤٦٤٩٢٩٩٠	٤٧٨٨٩٧٩٧	١٥٥٨	٤٥١٣٩٧٨٥	٤٥١١٤٧٣١
خارج المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سندات بالدولار	٠	٠	٠	٠	٠	٠
داخل المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
خارج المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٣/٩) تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية			
	٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠	
	بالجنيه المصري	بالدولار الأمريكي	بالجنيه المصري	بالدولار الأمريكي
صافي عدد العمليات (بالوحدة)	**١٣١٩٣٤**	**٦٧٤٧**	**٥٧٠٠٠**	**٣٧٣١**
مشتريات	١٠٥٥٦٠٥	٤٧١٩٦	٨٧٠١١٢	٣٢٥٦١
مبيعات	٩٢٣٦٧١	٤٠٤٤٩	٨١٣١١٢	٢٨٨٣٠
صافي كمية الأوراق (بالمليون)	**٣٤٦**	**٣٠**	**٤٢**	**٧**
مشتريات	٤٢٤١	٢٤٣	٣٧٢٦	١٢٣
مبيعات	٣٨٩٥	٢١٣	٣٦٨٤	١١٦
صافي قيمة الأوراق (بالمليون)	**٥٠٠٤**	**١٠٦**	**٢٠٧٠**	**-١٥**
مشتريات	٦٤٤٢١	٥٨٠	٤٤١٠٤	٢١٧
مبيعات	٥٩٤١٧	٤٧٤	٤٢٠٣٤	٢٣٢

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزى المصرى

الاسم	اللغة	دورية الصدور
١- النشرة الإحصائية الشهرية	العربية والإنجليزية	شهـــــــرى
٢- المجلة الاقتصادية	العربية والإنجليزية	كل ثلاثة أشهر
٣- التقرير السنوى	العربية والإنجليزية	كل سنة مالية
٤- تقرير عن الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى	الإنجليزيـــــــــة	كل ثلاثة أشهر

ملحوظة :

- جميع مطبوعات البنك منشورة على موقع البنك المركزى المصرى بشبكة الانترنت وعلى العنوان التالى : www.cbe.org.eg